وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة باجي مختار عنابة

Badji Mokhtar –Annaba university

Université Badji Mokhtar–Annaba

كلية الآداب واللغات والعلوم الانسانية والاجتماعية

Faculté des lettres et des sciences humaines et sociales

قسم علم الاجتماع

Département de sociologie

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص علم اجتماع التنمية

عنـوان الأطروحة

السلـوك الانحرافـي فـي الوسـط الجامعـي
دراسـة ميدانيـة بجامعـة تبسـة

إنجاز الطالبة : قفـاف خديجـة

إشراف الأستاذ الدكتور: جلالي عبد الرزاق

لجنـــــة المناقشـــــة

الاسـم واللقـب	الدرجة العلميـــة	المؤسســـــة	الصفـــة
بوشارب مريم	أستـاذ محاضـر أ	جامعـة عنابـة	رئيسـا
جلالي عبد الرزاق	أستـاذ العليـم العالـي	جامعـة عنابـة	مقررا
ساسي سفيان	أستـاذ العليـم العالـي	جامعـة الطارف	ممتحنـا
جيملي بوبكـر	أستـاذ التعليم العالـي	جامعـة قسنطينـة 2	ممتحنـا
صيـد الطيب	أستـاذ التعليم العالـي	جامعـة سوق أهراس	ممتحنـا

السنة الجامعية 2020/ 2021

Ministry of Higher Education and Scientific Reseaarch

Badji Mokhtar –Annaba university
Université Badji Mokhtar–Annaba
Faculty of Letters, Languages, Social and Human Sciences
Department of sociology

جامعة باجي مختار عنابة
كلية الآداب واللغات والعلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment for a Scientific Doctorate Degree

Majoring in the Sociology of Development

Thesis Title :

The Deviant Behaviour in the Environment of the University –A Field Study at the University of Tebessa–

Submitted by:
Gaffaf Khedidja

Supervised by :
Pr. Djellali Abd Erazzak

Board of Examiners :

Full name	Degree	Establishment
Bouchareb Meriem	Lecturer Grade A	University of Annaba
Djellali Abd Erazzak	Professor of Higher Education	University of Annaba
Sassi Soufiane	Professor of Higher Education	University of Taref
Djimeli Boubaker	Professor of Higher Education	University of Constantine 2
Sid Ettayeb	Professor of Higher Education	University of Souk Ahras

Academic Year: 2020/2021

الشكـــر والتقديـــر

البحث عن الحقيقة جزء من الحقيقة والسير في طريق المعرفة لا يستقيم إلا مع محترفيها

وسادتها.

فشكري وعرفاني لأستاذي الفاضل والقدير ***"عبد الرزاق جبالي"*** الذي أكرمني بالإشراف على هذا العمل, فكان لجهده المتواصل وتوجيهاته القيمة تحت غطاء من الصبر والتواضع الفضل الكبير في انجاز هذا العمل , أستاذنا الكريم كنت المشرف والموجه والأب فكل عبارات الثناء والشكر قاصرة أمام قامتكم...فدمتم لنا ذخرا وفخرا.

في هذا المقام الرفيع لا يسعني إلا أن اخص بالذكر أستاذنا القدير ***"عبد الكريم بزاز"*** رحمه الله صاحب الالتزام الأخلاقي والعلم الغزير والمعرفة الرصينة ,وإن غيّبه الموت عنا فقد نحت فينا من بصماته وغرس فينا من المبادئ ما يجعل ذكراه بيننا حية لا تموت .

شكري موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأكارم .

إلى كل من ترك بصمته على صفحات هذا البحث

إليكم جميعا خالص شكر وتقديري

الملخـــص

تناولت هذه الأطروحة السلوك الانحرافي في الوسط الجامعي إنطلاقا من معطيات متصلة بمكانة الجامعة في المخيال الاجتماعي فالصورة التي يحملها العقل الجمعي اتجاه هذه المؤسسة ذات الطابع الأكاديمي قد تتعارض مع ديناميكية الجامعة في ظل سيرورة تعكس ما هو كائن و الواقع المعيش.

أردنا من خلال هذه الأطروحة أن نُبين مدى تأثير المنظومة القيمية على سلوكيات الفاعلين في المجتمع الجامعي وذلك بالتوازي مع الخلخلة التي حدثت على مستوى تمثلاتنا لصورة المثقف أو النخبة بشكل عام خاصة أن هذه الفئة تظل دوما تحت مجهر الرقابة المجتمعية نظرا لنسق الدور والمكانة المتصل بها.

لا ننكر أن الجامعة اليوم أصبحت تتعرض هي أيضا إلى انتقادات ليس فقط من قبل المنتسبين إليها كباحثين وأساتذة بل حتى في وسائل الإعلام و الخطاب العام من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

حيث نجد نعوتا وتوصيفات توحي بدلالات سلبية مشحونة انفعاليا بنوع من النفور والاستهجان الاجتماعي إذ يوصف المثقف أحيانا "بالمطمئن على رغيفه" مما ينزع عنه أي دور ليكون فاعلا ايجابيا في إطار سيرورة التغير الاجتماعي، ولا ضير إن أكدنا أن الشقوق التي طالت هذا الصرح العلمي ليست مجرد أحكام قَبلية أو آراء ذاتية بل يعتمد ذلك على وجود جملة من السلوكيات الانحرافية التي تغلغلت فيه بتأثرها بالمحيط الاجتماعي العام الذي تعرض إلى هزات كبرى في مختلف بُناه منذ فترة زمنية وهذا ما أدى إلى تقلص تصاعدي في من يمثلون فعليا النخبة ويملكون من المهارات ما يسمح لهم بالتأثير على المحيط العام في مختلف أوجهه.

الملخـــص

انطلاقا مما سبق قمنا برصد بعض مظاهر الانحراف في الوسط الجامعي وعملنا على البحث في عوامل وآليات اشتغاله وكذا تناميه حيث ركزنا على طبيعة شبكة العلاقات السائدة في الوسط الجامعي وكيفية تشكيلها والأسس التي تقوم عليها وصولا إلى كيفية إنتاجها لسلوكيات انحرافية.

هذا ما سمح لنا في مرحلة لاحقة من التنقيب في جامعة الشيخ العربي التبسي كأنموذج من خلال مجموعة من الأدوات البحثية تمثلت أساسا في ملاحظة ورصد جملة من التصرفات لإداريين وأساتذة وطلبة واعتماد المقابلة مع عينة من هذه الفئات الممثلة لمختلف التخصصات، إضافة إلى توظيف الاخباريين و المعطى الاحصائي.

هذا ما سمح لنا بالكشف عن العلاقة العضوية بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي، حيث أن المجتمع المحلي الذي تدور في فلكه والمتسم بكونه ذي بنية تقليدية تحكمه العصبية القبلية و يقوم على قيم القرابة والرجولية استطاع أن تخترق تصوراته مع مر السنون محراب الجامعة خاصة عندما تعرض المجتمع الجزائري العام إلى خلخلة في بناه الاجتماعية والاقتصادية و إلى هزات سياسية وأمنية كبرى مما أنتج سلوكيات انحرافية كالرشوة و تكوين العصب و المحسوبية وتبادل المصالح.

هذا ما أضعف الجامعة وأخضعها للنموذج التسييري العام خاصة في ظل حكم يتميز بأحادية السلطة وتبعية القرار وغياب حرية التعبير مما جعلها تخضع للقرار السياسي والجماعات الضاغطة وشخصنة العلاقات وتنامي اعتماد قنوات الاتصال غير الرسمي، كمـــا أدى إلى بروز الزمـــر و الحواشي التي فرضت انتشار سلوكيات السرقات العلمية و الهيمنة على الأنشطة العلمية التي تحولت إلى اقتسام كعكة وولائم وتقييد للحرية الأكاديمية و النشر. وأضحت مهام التدريس عموميات

الملخـــص

تجاوزها الزمن وفتح بذلك باب الغش في الامتحانات وتضخيم العلامات والتقييم غير الموضوعي للمذكرات والزبونية في لجان مناقشتها مما جعل مناخ العمل يتميز بالتشنج و العنف .

فهرست الأشكال والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يبين بعض المحددات المحفزة للسلوك المنحرف	52
02	شكل يمثل دورة حياة المعرفة	87
03	شكل يمثل دورة حياة مجتمع المعرفة	94
04	شكل يمثل دورة حياة الجامعة	110
05	شكل يمثل توزيع الأساتذة بجامعة تبسة حسب الرتبة العلمية والجنس	114
06	شكل يمثل توزيع العقوبات التأديبية حسب المستوى خلال 1996-2012	171
07	شكل يمثل توزيع العقوبات التأديبية حسب الجنس خلال 1996-2012	173
08	شكل يمثل محددات النجاح والانتقال في الفضاء الجامعي	187
09	شكل يمثل توزيع الخريجين حسب الكليات	202
10	شكل يمثل توزيع الطلبة حسب الشعب للسنة الجامعية 2015-2016	203
/	/	/
01	جدول يوضح توزيع معدلات التأطير حسب الكليات	204

الفهرســـــة	الصفحة
الشكـــــر والتقديـــــــر	
الملخص باللغة العربيـــة	
المقدمـــــــة	4-2
الفصل الأول: الاشكالية والمعالجة المنهجية	
1- الاشكالية والتموقع المفهمي	11-6
2- المعالجة المنهجية	32-12
الفصل الثاني: ديمومة القيم في المجتمع	
1- السلوك الانساني بين خصوصية القيم وكونيتها	43-34
2- التغير القيمي في المجتمع	52-44
الفصل الثالث: تفتت القيم وتشكل انحراف عابر للفضاءات	
1- الانحراف وقصور المقاومة محاولة لفهم الابعاد والدلالات	69-54
2- الجامعة وفاعليها تحت مجهر سوسيولوجيا الانحراف	81-70
الفصل الرابع: الجامعة ومجتمع النخبة	
1- الجامعة ومجتمع المعرفة	95-83
2- الجامعة الجزائرية والبحث عن نموذج	111-96
الفصل الخامس: هيمنة التصور الاداري على سير الجامعة	
1- اليد الطُولى للسلطة الادارية	113
1-1 المهام الادارية بين النص القانوني والممارسة العملية	116-113
2-1 العلاقة بين الهيئات الادارية " السفلى- العليا " والأساتذة	124-116
3-1 هيمنة السلطة الادارية على السلطة العلمية	129-125
2- ترويض سلوك أفراد المجتمع الجامعي	129
1-2 الاشاعات وثقل قنوات الاتصال غير الرسمي	134-129
2-2 الزمر والعصب وتقسيم الكعكة	142-134

3- خضوع الجامعة لقيم الولاء والكسب	142
3-1 غياب المساءلة والحس النقدي	150-142
3-2 الجامعة رهينة نفوذ المنظمات الطلابية والنقابية	156-150
الفصل السادس: شهادات دون تكوين وألقاب دون انتاج علمي	
1- المعطى المعرفي رهين سلوكيات انحرافية	158
1-1 المعطى المعرفي وأشكـــــال تقديمه	162-158
1-2 نظام المراقبة ومظاهر العنف بين التبرير وعجز آليات الضبط	176-162
2- هيمنة قيم الولاء والتبعية على السير البيداغوجي	177
2-1 تكوين لجان المناقشة " الانتقائيــة "	181-177
2-2 توزيــع المقاييس " الاحتكـــــــار"	185-181
2-3 تضخيم العلامات " شبكة العلاقات "	191-186
3- الانتاج العلمي بين الحركات الاستعراضية والاختلاس	191
3-1 المخابر البحثية والملتقيات العلمية بين الحراك العلمي وثقافة مجتمع المشهد	197-191
3-2 الكتابات العلمية بين الرهان المعرفي والرأسمال العلائقي	202-198
3-3 عملية الاشراف وسيلة لخدمة المسار المهنـــي والموقـــــع الوظيفي	207-202
نتائج عامـــة	216-208
الخاتمـــــــة	220-218
الملاحـــــــق	227-222
البيبليوغرافيا	233-228
الملخص باللغة الانجليزية	

المقدمـــــــــــــــــــة

يثير موضوع الانحراف نوعا من الحيرة والتيه لدى الباحث خاصة المبتدئ نظرا لتعدد الرؤى في قراءته واختلاف تصورات الدارسين له وهذا ما يطرح صعوبة تحديد المقـــاربة الأقرب موضوعيـــة و الأنسب مصداقية لموضوع السلوك الإنساني المتشكل من متغيرات عديدة مركبة عبر سيرورات تنشئة متعددة. في هذا السياق ووفق التصور الفيبري نحاول أن نفهم أوّلا ثم نفسر ثانيا إن أمكن ذلك كيف يتشكل السلوك المنحرف في فضاء اجتماعي معين ؟ ومن هم فاعلوه ؟ وما هي ردود أفراد المجتمع ؟ وما هي الشروخ التي يحدثها في البناء الاجتماعي ؟ و كيف ينعكس ذلك على اهتزاز المنظومة القيمية المجتمعية والنموذج المعياري الضابط للسلوك.

ولنكون أكثر دقة في بحثنا وأجد في دراستنا مبتعدين عن الدروب المعتادة، حاولنا رصد موضوع السلوك المنحرف في أحد الفضاءات التي ظاهريا لا يمكن أن تخترقها مثل هذه السلوكيات أو نشك في قدرة الوصول إليها ألا وهي الجامعة. هذا الصرح الذي يمثل قداسة توازي قداسة الدين يتفاعل مع المحيط الاجتماعي الكلي وفق عمليات تبادل فيؤثر ويتأثر حسب ميزان القوى لكل منهما.

مما لا يحتمل نقاشا أن الجامعة أوكلت لها مهمة تكويـن إطارات الغـد في كل ميادیـــن الحيـــاة – " الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية والسياسية وحتى القانونية "– ليتحملوا مسؤولية تسيير دواليب مختلف المؤسسات. ومن هذا المنطلق وللوصول إلى المبتغى فهي ملزمة أن تشتغل وفق قوانين وتعليمات واضحة يقوم بها أفراد يمتلكون مهارات تسييرية ويتمتعون بسمات أخلاقية مميزة مما يجعلها تحمل معايير خاصة وقيم عليا يضفيان على منتوجها البشري و الفكري مصداقية أكثر.

لكن من خلال تفاعلها المستمر مع المعطى المجتمعي المتعدد الذي تعرض عبر سيرورة أحداث سياسية كبرى إلى خلخلات في البنى الاجتماعية و الاقتصادية أدت بالأفراد إلى تبني سلوكيات

مرضية بالتعبير الدوركايمي وقيم مغايرة كالرشوة والتزلف و المحسوبية و تبادل المصالح مما ساهم في انعكاس هذا الوضع على الجامعة خاصة مع تمركز السلطة وأحادية القرار و غياب الخطاب النقدي، فتحولت بذلك إلى جهاز ايديولوجي للدولة يشرف على تسيير مختلف مستوياتها الإدارية بأفراد يملكون مواصفات غير مواصفات المثقف وبذلك انحصرت وظيفتها المعرفية في تقديم عموميات لتبرير الشهادات الممنوحة. ومما زاد التعفن حجما هو انسياقها وخضوعها إلى القيم الانحرافية التي يجرها المجتمع العام ويبررها خطاب الحس المشترك المُثقل بحزمة من الاحباط لتتغلغل بذلك ممارسات غير سوية وعديد من المظاهر غير الصحية.

لذلك سعت هذه الدراسة لمساءلة سلوكيات الفاعلين في المجتمع الجامعي " إداريين، أساتذة، طلبة" لكي نفهم أولا ما هي أنواع السلوكيات المنحرفة التي غزت الجامعة ؟ كيف تسرب السلوك الانحرافي كالسرقات العلمية عند الأساتذة والغش في الامتحانات عند الطلاب ؟ وكيف أدت إلى تسيير يقوم على تبادل المصالح وتكوين عصب ؟ وكيف تمكنت بذلك من طمس كل خطاب متسائل وتهميش كل كفاءة ؟ أليست هذه الممارسات هي التي جعلت من الجامعة تفقد اشعاعها العلمي و الحظوة التي تتمتع بها في المجتمع؟

كل هذه الجوانب تم التمهيد لها من خلال نقاش لأهم الطروحات النظرية مما ساعدنا الى الانتقال في مرحلة ثانية الى تقصي هذه السلوكيات المناقضة لما يجب ان تكون عليه الجامعة عمليا من خلال دراسة وثائق وملاحظات و استجوابات لعينات ممثلة للمجتمع الجامعي في تشكيلته البشرية و في مستوياته الادارية وتنوع اختصاصاته.

هذه المقاربة مكنتنا من إدراك تأثير السلوكيات المنحرفة في تحديد معايير الحصول على المسؤولية الإدارية وكيفيات تطبيق القوانين واللوائح كما ساعدتنا على حصر طرق التدريس المتبعة ونظام التقويم العلمي اللذان أديا إلى تدني المستوى.

الفصـــــــــــل الأول: الاشكالية والمعالجة المنهجية

1- الإشكاليـــة والتموقـــــــع المفهمـــي

2- المعالجـــــــــة المنهجيـــــــــــة

1-الإشكالية والتموقع المفهمي:

تُعرف الجامعة في كل أنحاء العالم على أنها مؤسسة أوكلت لها مهمة تكوين إطارات وكفاءات في مجالات متعددة، ممـا يؤهلها لتوظيف مخرجاتها في مهام تتعلق بتسيير دواليب المؤسسات الاقتصاديـة والاجتماعية وذلك باعتبارها قطبا معرفيا وبحثيا.

ولتحقيق هذا الهدف فهي ترتكز بالإضافة إلى القوانين واللوائح التي تحدِّد طرق اشتغالها، على جملة من القيـم والمعاييـر كالكفاءة وقداسة الضميـر المهنـي وقيمة العمل والمثابرة والاجتهاد والنزاهـة والموضوعية والاحترام في التعامل. هذا ما يفرض شروطا علمية ومهنية وأخلاقية على المنتسبين إليها من إداريين وأساتذة وطلبة وعمال.

لكن الجامعة ليست فضاءا مغلقا بل إنها تشتغل في نطاق محيط اجتماعي محلي بخصوصياته التاريخية والاجتماعية الذي بدوره يتواجد ضمن فضاء وطني يمثل وعاءً كليا في جانبه التاريخي واللغوي والثقافي والديني. فتحدث عمليات التبادل والتفاعل والتأثير والتأثر فيما بينها حسب ميزان القوى لكل منها.

فهذه العلاقة التفاعلية ثلاثية الأبعاد تبرز من خلال توظيف أساتذة وإداريين وعمال و استقطاب طلبة من المحيطين المحلي والوطني يملكون بالإضافة إلى المواصفات العلمية والمهنية ثقافة مجتمعية تشكلت عبر سيرورة تاريخية وعمليات تنشئة متنوعة من جهة، كما تظهر من خلال عدد ونوعية المخرجات التي تسلمها الجامعة إلى المحيطين المحلي والوطني للمساهمة في تسيير مختلف المؤسسات العامة والخاصة.

يمكننا القول في هذا السياق أنه كلما توفر عنصر التكامل والتناغم في القيم والمعايير بين الفضاءات الثلاث، كانت عملية التكوين والبحث العلمي ذات جودة عالية والاستفادة العملية في تطور البلد أنجع وترقية الثقافة المجتمعية أفضل.

لكن الجامعة الجزائرية تعيش اليوم مفارقة كبرى فمن جهة استطاعت أن تُحدِث على المستوى الكمي طفرة تُحسد عليها من جامعة وحيدة غداة الاستقلال (1962) وبتخصصات تعد على أصابع اليد إلى 3 جامعات سنة 1968 (جامعة وهران غربا وجامعة الجزائر وسطا وجامعة قسنطينة شرقا) إلى أن بلغ عددها اليوم 50 جامعة من أصل 106 مؤسسة للتعليم العالي. وبذلك تزايد عدد الطلاب الذي انتقل من 800 طالب سنة 1962 إلى أكثر من 2 مليون طالب اليوم [1]. من جهة أخرى نجد أنها تمر بنكوص على المستوى النوعي وبخاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من كل المحاولات الإصلاحية التي اتبعتها انطلاقا من قانون اصلاح التعليم العالي سنة 1971 وصولا الى تبني استراتيجية لتطوير القطاع خلال العشرية الممتدة من (2004-2013) وتطبيق نظام LMD كمحطة للإصلاح تستهدف أساسا التكيف مع أنظمة التعليم العالي في العالم[2].

لا يتمظهر هذا التدني في المستوى من خلال ترتيبها السفلي ضمن الجامعات العالمية فقط بل وحتى العربية حيث لم تبرز أي جامعة جزائرية ضمن المراتب الأربعين الأولى وفقا لتصنيف QS لعام 2020 فاسحة المجال للجامعات العربية الأخرى[3]. ويمكن التماس انعكاس ذلك من خلال الهجرة الكبيرة للمثقفين المتميزين سواء إلى الدول الغربية أو دول الخليج وكذلك إلى تسرب الطلبة المتفوقين إلى الخارج والذي يتزايد منذ العشرية السوداء إلى اليوم من سنة إلى أخرى.

[1] للمزيد انظر: - Ministère de l' éducation nationale, **Annuaire Statistique**, N°1, Alger, Octobre 1967.
- Gérard Virattelle, **L'Algérie Algérienne**, Edition Economie et Civilisation, Paris, 1970.

[2] بخصوص هذا الموضوع يمكن العودة الى: Ahmed Ghouati, **L'enseignement Supérieur en Algérie Entre Contraintes Politiques et Défis socio-économique**, Edition Petra, Paris, 2019.

[3] http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2020.

هذا ما دفع بنا إلى بناء موضوعنا ضمن إشكالية التفاعل بين الجامعة ومحيطيها المحلي والوطني لفهم مُسبِّبات مطبات التسيير في الجامعة وكيف حدثت ؟ وكيف استطاعــت أن تنتج سلوكيات انحرافيـــة؟ وفي أي مجال تتمظهر أكثر ؟

تأثرت الجامعة الجزائرية أولا بما حدث في محيطيها العام، فالعشرية السوداء (1992-2002) التي عرفتها البلاد بسب جماعات إرهابية اتخذت من العنف وسيلة للاستيلاء على السلطة أدت إلى التركيز على الجانب الأمني أساسا وضرب طوق على الحريات الفردية والجماعية (حرية الصحافة والتعبير / الحرية النقابية / حرية الاحتجاج والتجمع) ومع غياب الرقابة فُتح الباب على مصراعيه أمام الرشوة والمحسوبية والزبونية وتبادل المصالح في المجال الاقتصادي والإداري ثم تسربت إلى مختلف قطاعات الحياة وفي كل مستويات المسؤولية بما في ذلك هرم السلطة[1]. لذلك لم يعد المجتمع قادرا على مقاومة تنامي مساحات الانحراف وتغلغله في كل مناحي الحياة الاجتماعية بل أكثر من ذلك حيث أصبح هو الحاضن لهذه السلوكيات و استبطن قبولها وربما تبريرها وأضحت من قيمه.

وفي ظل غياب مشروع مجتمع والتسيير العشوائي والهرولة إلى سياسة الترقيع الشكلي في حالات التأزم القصوى عُمِّمت الرداءة وفتح مجال الكسب السريع واعتلاء مراتب السلطة والإدارة بطرق لا قانونية.

ومع الزمن تزايدت هذه القيم المرضية بل أبعد من ذلك حيث تبلورت مضادات الضبط الاجتماعي على حد تعبير كل من كوهين وبلومبرج[2]. وتمظهر ذلك من خلال الاستراتيجيات التي انتهجها أفرادها

---

[1] سال حبر كثير سواء في كتابات جامعية أو صحفية حول الوضع في الجزائر نذكر من أهمها : حبيب سويدية: **الحرب القذرة شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000**، ط.1، ترجمة: روز مخلوف، دار وَرد للطباعة والنشر، دمشق، 2003.

للمزيد انظر:

[2] Thomas G. Blomberg ,Stanley Cohen :**punishment and social control** ,new york, Aldine-de Gruyter,2003,p.119.

وجماعاتها ليس فقط لتعزيز مكانتهم بل لتحصينها وضمان ديمومتها بمحاربة كل من يتعرض لها مستعملة بما في ذلك الوسائل اللاشرعية واللاأخلاقية وإقصاء وتهميش وتهجير كل من يحاول الكشف عن هذا الوضع الأعرج مما أدى إلى تغذية الانحراف بمختلف صوره. وكذلك انسحاب عدد كبير من المثقفين من ساحة المقاومة لأسباب تتعلق بإخفاقات محاولات عديدة أو إحباط لعدم نجاح تجارب أو لأسباب خاصة فسح المجال أكثر إلى طغمة الفساد ناهيك عن الانشطار في التقسيمات الأيديولوجية.

كما تأثرت الجامعة بقيم الثقافة المجتمعية المحلية المتميزة بالحس القرابي والعشائري والزبونية مثلما هو الحال بجامعة تبسة; لأن النمط التسييري الحكومي لشؤون الحياة الاجتماعية اضمحل إن لم نقل صار شكليا بسب الوضعية التي تعيشها البلاد وعليه فتحت الثغرات لإعادة إحياء الذهنية القبلية حتى وإن امتلكت هذه الجماعات بعض مظاهر التحديث من هياكل ومؤسسات ومظاهر خارجية كالسكن والملبس[1]. " نقود السيارة بعقلية راكِب الجَمل" كما يقول مالك بن نبي، إضافة إلى أن هشاشة الوضع الاقتصادي وتنامي المشكلات الاجتماعية حولت الفردانية التي بدأ يعيش بعض جوانبها المجتمع الجزائري إلى البحث عن تكوين جماعات يعتمد عليها[2]. فهو في مرحلة مزيج من البنى التقليدية والبنى الجديدة القائمة على الطبقية والفئوية.

ألا يؤدي انكماش فاعلية آليات الضبط الرسمي وتجميدها إلى تنامي مظاهر الانحراف خاصة أن العرف يعتبر أهم مصادر الضبط الاجتماعي في المجتمعات ذي البنية التقليدية كما يشير الى ذلك وليام سومنر؟.[3]

[1] للمزيد من التعمق في موضوع بعض مظاهر التحديث في المجتمعات التقليدية يمكن العودة الى محمد جابر الأنصاري: **جذور مشكلة التنمية الإنسانية في البلاد العربية**، ندوة التنمية الإنسانية، ، جامعة الخليج العربي، المنامة، فبراير 2003.

[2] Edward Ross :social control A Survey of the fondations of order ,Macmillan company, NewYork,1910.

[3] Willam.G.Sumner :Folkways A stady of the sociological amportance of usages,manners,customs ,mores and morals,Ginn and Company,USA,1906.P.201

كيف يمكن إذن أن تكون الجامعة بمنأى عن هذه الخلخلة خاصة وأن الوظائف الإدارية بمختلف المستويات لا تتم عن طريق انتخابات بل عن طريق تعيين فوقي يخضع إلى عامل الولاء والانتماء إلى رجال السلطة أو حواشيها؟ في هذا الوضع هل يصبح تطبيق القوانين واللوائح مجرد كلام تجريدي وشعارات ؟ ألا يؤدي ذلك إلى تكوين زمر وتكتلات تجمعها مصالح ؟

أليس انكماش قيمة العلم لصالح قيم التمظهر والبهرجة ساعد على بروز المثقف المتماهي مع الوضع القائم ؟ كيف خضعت النخبة رغم مستوى وعيها الذي يخول لها تنشيط كوابح السلوك غير السوي ؟ ما هي خلفيات ابتعادها عن مسؤوليتها الأخلاقية رغم امتلاكها للأدوات المعرفية التي تسمح لها بتفكيك ما يحدث في الواقع المعيش والفئات الاجتماعية المستفيدة منه ؟

هل سال الضبط الذاتي عند الجامعي في القيم الجديدة القائمة على الحصول على امتيازات (شهادات / مراتب علمية / مراتب إدارية) دون كد وجد وهل استبطنها وفق تعبير جورج غرفيتش إلى حد تبريرها بل وشرعنتها.

ألا تطبق حينئذ القوانين وفق مصالح العصب والجماعات المهيمنة ؟ ألا تؤدي هذه الوضعية إلى التشنج والصراعات وتمهد للعنف عند المُهيمن عليهم ؟

ألم يتعرض التسيير إلى اللامبالاة في أداء المهام التدريسية والبحثية ؟ كيف يُحجِم الطالب عندئذ عن الغش في الامتحان وهو يتلقى تكوينا هشا تجاوزه الزمن ولا تفتح له الشهادة الممنوحة أي أفق عمل في تخصصه نظرا للأزمة الاقتصادية المثقلة التي تمر بها البلاد منذ سنوات؟[1].

[1] حول ظروف الجامعة الجزائرية نجد العديد من الكتابات ونخص بالذكر لا الحصر كتاب إعادة التفكير في الجامعة وهو عبارة عن جملة أبحاث لثلة متميزة من الجامعيين:
sous la Direction de Djamel GUERID **, Repenser l'Université**, Alger, ed arak, 2014

ألا يعبر هذا الوضع عن حالة من اللامعيارية تراكمت نتيجة العديد من الأسباب لتفضي لمظاهر عدة من الانحراف المقنن في نطاق التفاعل مع محددات سيرورة مجتمعية مشبعة بالخروج عن نسق التوقعات لتصبح الجامعة ومختلف فاعليها في قفص الاتهام؟!

2- المعالجــة المنهجيـــة:

إن اهتمام السوسيولوجيا بدراسة الواقع الاجتماعي المتميز بالتعقيد يشير إلى مستوى التداخل بين الحقيقة والواقع، فصعوبة بناء الموضوع مرتبط بتموقع الذات العارفة بين المستويين الأول والثاني. حيث تزداد الصعوبة إذا ارتبط ذلك بالسلوك الإنساني ومحاولات تفسيره في إطار قوالب علمية محددة وكذا امكانية الموائمة بين وحدات التحليل الصغرى والمتوسطة والكبرى في حقل علم الاجتماع بغرض الخروج من دائرة النظرة الاختزالية للواقع ومحاولة دراسته في إطار مقاربة بينية مما قد يفسح المجال لرؤية الواقع وفهم آليات اشتغاله في سياق نظرة شمولية كتجربة بحثية واستكشافية لأبعاد الواقع المتداخل والمتغير.

إن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على أحد أنماط السلوك وهو السلوك المنحرف وأثاره على المنظومة المجتمعية عموما والفضاء الجامعي خصوصا نظرا لموقعه الاجتماعي والوظيفي والتحديات التي تفرضها معطيات وعوامل داخلية وخارجية في إطار محددات النسق المفتوح وعولمة الفضاء الاجتماعي.

- **طبيعة الدراسة :**

يندرج الموضوع ضمن الدراسات الكيفية فسيرورة البحث عموما كانت تراكمية في بعدها المعرفي والمنهجي نظرا للتعقيدات المصاحبة للمواضيع المتعلقة بدراسة السلوك البشري وفقا لمنظور تكميمي فعلى حد تعبير أينشتاين: " ليس كل ما يمكن عده مهما، وليس كل مهم يمكن عده"[1]، حيث يؤكد العلماء والمختصون في مختلف الميادين المعرفية التي تهتم بدراسة السلوك صعوبة البحث في هذا

[1] Francine Toye :**qualitative research**, British Journal of Pain, Vol. 9(1) 7, 2015 https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/2049463714565569

المسلك المعرفي نظرا للتعقيد المرتبط بمحددات تشكيل السلوك الإنساني والتعقيدات المتعلقة بشبكة تفاعل متداخلة سواء على مستوى المفاهيم والتصورات والمواقف المتباينة أو المنظومة القيمية للفرد والمجتمع. وحركية هذه المعطيات في إطار سيرورة أو ديناميكية مجتمعية مرتبطة بمتغيرات عديدة. خاصة في ظل معدلات التغير الاجتماعي المتسارع بمحددات كونية وعالمية 'النسق المفتوح' فالتعقيدات التي تعرفها الدراسات السلوكية متعلقة بطبيعة الفرد وحدود تفاعله على مستوى الميكرو أو الماكرو. إن محاولة تحديد العوامل المتحكمة في تشكيل معالم سلوك الفرد والجماعات وكذا فهم طبيعته في نطاق هذه السيرورة يُبرز أيضا صعوبات دراسة السلوك الانساني سواء إحصائيا أو حتى عن طريق الملاحظة لمعطيات ترتبط بالموقف أو خصوصية البنية المجتمعية.

ولأن الممارسات تمثل وحدة من وحدات السلوك التي يمكن قياسها أو ملاحظتها في مواقف وفضاءات اجتماعية مختلفة اتجهت هذه الدراسة لمحاولة تسليط الضوء على هذه الوحدة القابلة للقياس والمعالجة في نطاق علاقتها بالموضوع بشكل مباشر والمتعلق أساسا بتحديد بعض أشكال السلوك الانحرافي في الوسط الجامعي. نظرا لانعكاساته السلبية على النسق الفرعي الممثل بالجامعة من حيث الحركية والمخرجات والتحصيل العلمي والناتج المعرفي. إضافة إلى أثره على مستوى النسق الكلي أي المجتمع والتفاعل المتبادل بين النسقين وعلاقة ذلك بممارسات الفاعلين في الوسط الجامعي والعوامل المحددة لطبيعة بعض أشكال الانحراف باعتباره معوِّقا وظيفيا لديناميكية النسق والبناء الاجتماعي ككل.

يذهب دابس للقول بأن: "البحث الكيفي يحيلنا إلى معاني الأشياء ومفاهيمها وتعريفاتها واستعاراتها ورموزها ووصفها"[1]; أي أنه يتقاطع مع محاولة فهم السلوك في سياقه الاجتماعي من خلال الإشارة لجملة من ممارسات الفاعلين في الفضاء الجامعي بالتوازي مع مدلول السلوك المنحرف.

[1] Dabbs ,**making things visible** ,varieties of qualitative research,1982,p .32

فالحديث عن مصدر الانحراف وعوامله وكذا انعكاساته تتفاعل ضمنيا مع المعاني التي يحملها الناس عن العالم المحيط بهم حيث تميل هذه الأخيرة إلى تشكيل سلوكياتهم فحسب تصور برايمان "يتوافق ذلك مع الطريقة التي يفهم بها الناس واقعهم الاجتماعي ويؤولونه بها".[1]

- **المجالان الزمني والمكاني للدراسة:**

وافق المجال الزمني لإجراء الدراسة لحظة التفكير في القيام ببحث متعلق بالسلوك الانحرافي ومحاولة تقصي عوامله وطبيعته بداية من التصور الأولي الذي أخذ فيما بعد الشكل الحالي للموضوع. ففي خضم هذه السيرورة تم الاعتماد على أسلوب الذهاب والإياب المرتكز على عدم الفصل بين الجانب النظري للدراسة كقاعدة معرفية والجانب الميداني كمعطى يمكن قياس بعض أبعاده من خلال حصر المؤشرات التي يمكن قياسها في إطار علاقتها بممارسات الفاعلين في الوسط الجامعي وحدود تفاعلها مع الطبيعة المنحرفة للسلوك باعتباره الموضوع الأساسي للدراسة.

ارتبط المجال الزمني للدراسة بكل هذه المحطات الممتدة على طيلة الفترة المخصصة لإجرائها والتي تمت بجامعة "تبسة" كحالة قد تعكس صور تداخل أو تشابك الواقع مع المعطى العام بالنسبة لمنظومة التعليم العالي أو الخصوصية المدمجة مع بنية المجتمع المحلي. لتفرز في الوضعيتين سلوكيات معينة للفاعلين في اطار هذا الفضاء الاجتماعي، خاصة أن جامعة تبسة عرفت عبر مراحل تأسيسها توسعا من حيث المدخلات والهياكل وكذا أنماط التسيير.

ففي بداية نشأتها اعتمدت على نظام المعاهد لتصبح بعد ذلك مركزا جامعيا ثم انتقلت إلى مستوى الجامعة حيث تضم حاليا أكثر من 40 تخصص موزعين على 6 كليات. وذلك في إطار جملة من التحولات الهيكلية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تزايد عدد الطلبة الذي بلغ

[1] Bryman ,**Quantity and Qualitity**, Oxford, Taylor & Francis,1988, p8.

أكثر من 20000 طالب خلال سنة 2020 مقابل تأطير بيداغوجي قدر بنسبة 0,04 %; أي ما يعادل أستاذ لكل 25 طالب.

هذه المعطيات لا يمكن عزلها عن المعطى العام وطبيعة تفاعله مع المنظور المحدد لوظيفة الجامعة وحدود علاقتها مع محيطها السوسيوثقافي لتفرز في إطارها أنماط سلوكية محدد قد توصف بالسوية وغير السوية في ظل القواعد المعيارية السائدة في المجتمع بصفة عامة والفضاء الجامعي بصفة خاصة.

- **مجتمع الدراسة:**

الفضاء الجامعي المحدد في إطار هذه الدراسة بجامعة تبسة كمجتمع للبحث "مفردات احصائية" ممثل كما سبقت الإشارة إليه ب 813 أستاذ وأكثر من 20000 طالب. ونظرا لعدم امكانية إجراء المسح الشامل بالنسبة لمثل هذا النوع من المواضيع والدراسات تم الاعتماد على ما يسمى "**العينات النظرية**" التي يسعى الباحث من خلالها حسبما جاء في العديد من المصادر المتخصصة في المنهجية إلى: "جمع بيانات وثيقة الصلة بخصائص جديدة تظهر تباعا ومن ثم يتم العمل على تعديل الفئات وتنقيحها".[1] حيث كان التركيز خلال هذه الدراسة على اختيار الفئات المشاركة في البحث بالنظر لدرجة علاقتها بممارسات الفاعلين في الوسط الجامعي وامكانية تقاطعها مع السلوك المنحرف المرتبطة أبعاده في الدراسة مع آليات الضبط وشبكة العلاقات والممارسات اللامعيارية وإمكانية تفسيرها في ظل مستويات محددة للانحراف وصور معينة وعوامل متباينة.

حيث تم تقسيم المشاركين في البحث إلى فئة الأساتذة ممثلين بأعضاء مجالس التأديب وهيئة التدريس والإداريين وممثلي الأساتذة "نقابة أساتذة التعليم العالي CNES "، أما بالنسبة لفئة الطلبة

[1] Kathy Charmaz :**Constructing Grounded Theory, A pratical Guide Through Qualitative Analysis**, Sage Publication, London,2006, p96.

فهي ممثلة بالمنظمات الطلابية وممثلي الطلبة". حيث حاولت هذه الدراسة أن تشمل الفئات ذات الأهمية دون أي تراتبية استنادا لقول أوسكار لويس: " لقد حاولت أن أعطي صوتا للأشخاص الذين نادرا ما ينصت اليهم"[1]. فرأي الأستاذ والطالب والإداري بالنسبة لهذه الدراسة على نفس القدر من الأهمية وذلك على اختلاف وضعياتهم وأدوارهم ومكانتهم الاجتماعية.

قُدِّر عدد الأساتذة المشاركين في البحث ب90 أستاذا موزعين على مجموعة من الكليات والأقسام كما هو موضح في الجدول:

الكليـــــــات	الأقســـــام	المجموع
الآداب واللغات	الآداب واللغة الفرنسيـة 3	11
	الآداب واللغة الانجليزية 3	
	اللغة والأدب العربي 5	
الحقوق والعلوم السياسية	الحقـــــوق 5	9
	العلوم السياسية 4	
العلوم الانسانية والاجتماعية	علم الاجتماع 11	33
	علوم التربية 7	
	الفلسفة 3	
	التاريخ 3	
	الاعلام والاتصال 5	
	علم المكتبات 4	
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	العلوم الاقتصادية 4	11
	العلوم التجارية 4	
	علوم التسيير 3	

[1] Steven. J. Taylor, Robert Bogdan ,Marjorie L.Devault :**introduction to qualitative Research methods A Guidebook and resource** ,$4^{eme}, ed, Wiley$,2016,p10 .

العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	الرياضيات والاعلام الألي 3	18
	علوم الطبيعة والحياة 3	
	علوم الأرض 3	
	علوم المادة 4	
	بيولوجيا الأحياء 3	
	البيولوجيا التطبيقية 2	
العلوم والتكنولوجيا	الهندسة المدنية 2	8
	الهندسة الكهربائية 2	
	الهندسة الميكانيكية 2	
	الهندسة المعمارية 2	
المجموع	90	

أما الطلبة بلغ عدد المشاركين منهم في البحث ب150 طالب حسب التقسيم المذكور سابقا موزعين كما يلي:

الكليـــــــات	**الأقســـــــام**	**المجموع**
الآداب واللغات	الآداب واللغة الفرنسيـة 6	18
	الآداب واللغة الانجليزية 5	
	اللغة والأدب العربي 7	
الحقوق والعلوم السياسية	الحقـــــــوق 8	15
	العلوم السياسية 7	
العلوم الانسانية والاجتماعية	علم الاجتماع 15	52
	علوم التربية 10	
	الفلسفة 5	
	التاريخ 7	
	الاعلام والاتصال 8	
	علم المكتبات 7	
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	العلوم الاقتصادية 6	18
	العلوم التجارية 7	
	علوم التسيير 5	

العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	الرياضيات والاعلام الألي 5	33
	علوم الطبيعة والحياة 8	
	علوم الأرض 5	
	علوم المادة 5	
	بيولوجيا الأحياء 5	
	البيولوجيا التطبيقية 5	
العلوم والتكنولوجيا	الهندسة المدنية 3	14
	الهندسة الكهربائية 4	
	الهندسة الميكانيكية 4	
	الهندسة المعمارية 3	
المجموع	150	

وبالنسبة للإداريين فقد بلغ عددهم 47 موزعين بين رؤساء أقسام ونواب رؤساء الأقسام.

الكليـــــــات	**الأقســـــــام**	**المجموع**
الآداب واللغات	الآداب واللغة الفرنسيـة 3	06
	اللغة والأدب العربي 3	
الحقوق والعلوم السياسية	الحقـــــــوق 4	06
	العلوم السياسية 2	
العلوم الانسانية والاجتماعية	علم الاجتماع 6	15
	علوم التربية 2	
	الفلسفة 2	
	التاريخ 3	
	الاعلام والاتصال 2	
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	العلوم التجارية 3	05
	علوم التسيير 2	

العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	الرياضيات والاعلام الألي 3	08
	علوم الطبيعة والحياة 3	
	بيولوجيا الأحياء 2	
العلوم والتكنولوجيا	الهندسة المدنية 2	07
	الهندسة الميكانيكية 2	
	الهندسة المعمارية 3	
المجموع	47	

للإشارة هناك اختلاف بين العلماء في تحديد حجم العينات الملائم في حالة البحوث والدراسات الكيفية خاصة تلك التي تعتمد على المقابلات. فعلى سبيل المثال حصرها "كريسويل" في مجال بين 20-30 مقابلة [1]، في حين ترى "مورس" بأن الحجم الملائم يتراوح بين 30-50 مقابلة.[2]

بالرغم من عدم وجود قاعدة ثابتة لتحديد حجم العينة في مثل هذه الحالات إلا أن هناك اتفاق حول معيار "التشبع" كمنطلق منهجي لتحديد حجم العينة الضروري لإنجاز بحث كيفي. ويتحقق التشبـــع حسب المختصين "عندما لا يصبح الجديد المكتشف يضيف أي شيء للنموذج أو إطار العمل"[3]; بمعنى أن حالة التشبع توازي المسار المغلق الذي يمارس الممانعة من خلال اللاإنبثاق وعدم بروز تصورات أو معاني يمكن أن تنتقل بنا من مستوى تراكمي الى آخر.

فطبيعة العينة إذن بالنسبة لهذه الدراسة تصنف **ضمن العينات غير الاحتمالية** نظرا لطبيعة الموضوع المتصل بالسلوك والانحراف الذي يعتبر من المواضيع التي تحمل الطابع المركب وصعوبة إخضاعه لشروط بناء العينات العشوائية الاحتمالية. خاصة أن منهج الدراسة وأساليب التحليل كيفية لذا فإن نوع العينة يندرج ضمن العينات القصدية نظرا لطبيعة الموضوع كما تم الإشارة إليه.

[1] John W. Creswell ,**Qualitative Inquiry and research design choosing among five Approaches**, 3rd ed, Sage Publication, 2013, p64.
[2] Morse ,**designing funded qualitative research**, Thousand Oaks,Sage,1994,p225.
[3] Strauss. A and Corbin. J, **Basics of qualitative research Techniques and procedures for Developing Grounded Theory**, Second Edition, Sage Publication, 1998,136.

إضافة إلى أن الدراسات الكيفية في ذلك تركز على جمع كميات كبيرة من المعطيات من عدد صغير نسبيا من المبحوثين مقابل تمثيلية العينة وأهميتها بالنسبة للدراسات الكمية. لكن ذلك لا يلغي أهمية العوامل المؤثرة على حجم العينة بالنسبة للدراسات الكيفية خاصة تلك التي حددها المختصون في هذا المجال ونذكر منها : "عدم التجانس معايير الانتقاء والجماعات ذات الأهمية التي تتطلب دراسة خاصة والاعتماد على عينات متعددة داخل دراسة واحدة وأخيرا نوع المناهج المستخدمة ".[1] ولقد برز عامل عدم التجانس في ضوء هذه الدراسة من خلال مختلف الفئات المشاركة في البحث خاصة "الأساتذة والإداريين وكذا الطلبة" مع الإشارة إلى بروز فئات يمكن القول أنها وسيطة أو مساعدة " كأعوان الأمن والموظفين ".

- **أدوات البحـــــث:**

بالنسبة لأدوات البحث فقد تم الاعتماد على المقابلات والملاحظة والاخباريين وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن المقابلة كانت مع مختلف الفئات المشاركة في البحث سواء الأساتذة أو الطلبة أو الاداريين وذلك بغرض معرفة كيفية تصورهم للوضع المتصل بفهم السلوك وما يرتبط بالانحراف وقوانين المجتمع التي لا يمكن تفسيرها وفقا للمختصين: " ما لم يُنظر لها من منظور الفاعل نفسه".[2] إذ تزامن ذلك مع نوع من الحذر المنهجي – الامتناع عن إعلام المبحوثين بأنهم مشاركين في بحث علمي– وذلك بما تقتضيه تركيبة الفرد الجزائري عموما من تكتم خصوصا في الوضعيات المتعلقة بالبحث العلمي وهاجس الجوسسة. وتزامن هذا الإجراء أو الأسلوب مع تسجيل نوع من التحفظ وكذا التمويه والاستجابات السلبية لكثير من الفئات المشاركة في البحث خلال المقابلات الأولية في شكلها الرسمي، لذلك فإن المقابلات المعتمدة في الدراسة إجرائيا لم تعتمد على التسجيلات الصوتية ولا

[1] Jane Ritchie and Jane Lewis , **Designing and selecting samples ,qualitative research practice: guide for social science students and researchers** ,Sage Publication,2003,p84.
[2] Coulon Alain, **L'école du Chicago** ,que sais je, $5^{eme}ed$, PUF.

الكتابية نظرا للاعتبارات السابقة. إضافة إلى الحرص على عدم خضوع المبحوثين لإكراهات من شأنها التأثير في استجاباتهم –سلوكيات طبيعية وعفوية–. حيث كانت الاستجابات دون تقمص أو تمويه انطلاقا من تمثلات المبحوث لما يجب أن يدلي به وكذا تجنب المعلومات الانتقائية التي يبحث الفرد من خلالها على ترك انطباع جيد لدى الباحث " الأساتذة " أو المؤسسة والموقع الذي يمثله في الجامعة "رؤساء الأقسام مثلا" خوفا من أن يكون التقييم سلبيا وموجها للشخص مباشرة ؟؟؟; أي أن المقابلات كانت غير رسمية وأخذت شكل المحادثات والميزة الايجابية لهذا النوع من المقابلات أنها لم تكن ثابتة ولا نهائية – أسئلة انبثقت وتم بناؤها انطلاقا من معطيات إمبريقية تمت مساءلتها باستمرار–.

حيث كانت الأسئلة في بداية المسار البحثي فضفاضة نوعا ما وبعد اجراء بعض المقابلات تم تغذيتها لتكون أكثر دقة من ناحية المعلومات الاضافية التي يجب جمعها على أساس المعلومات الأولية مع استمرار هذه العملية طيلة مسار البحث. وينبه المختصون في هذا المجال إلى أن: "الباحث لا يدخل إلى الحقل بمجموعة من المقولات المعدة سلفا".[1] فالأسئلة في البحث الكيفي تخضع إلى مراجعة وإعادة صياغة مستمرين "إلا أن ذلك لا يعني أن الباحث لا يشتغل داخل إطار نظري معين".[2]

اعتمدت الدراسة على ما يسمى "المقابلة الأقلَ بنيَنة"[3] حسب منظور البحث الكيفي وتعطى أيضا تسمية المقابلة غير المُبنيَنة أو الأقل بَنينَة، أما في الحقل التداولي تعرف بالمقابلة غير الموجهة أو الحرة التي تقوم على فكرة أن إنتاج المعطيات وجمعها ممارسة مشتركة بين الباحث والمبحوث وتَجَسد ذلك اجرائيا من خلال إعطاء حرية للمبحوثين في الحديث عن أرائهم وتصوراتهم ومواقفهم من الوضع السائد في الجامعة مثلا، واقتصر دور الباحث على توجيه تدفق المعلومات بما يخدم موضوع الدراسة

[1] حسن أحجيج،جمال فزة:**البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات**،فضاء ادم للنشر والتوزيع،المغرب،ط1،2019،ص46.

[2] J. Ritchie ,J. Lewis, **qualitative research practice: guide for social science students and researchers**, Sage Publication, 2003,p135.

[3] Wilson, spsford ,**data collection and analysis**, Sage Publication,2006,p97

نظرا لأن "البحث القائم على المقابلات يرتكز على مسلمات أساسية تتمثل في أن المعنى الذي يحمله الناس على أساس تجربتهم يؤثر في الطريقة التي ينجزون بها هذه التجربة ".[1] وتقاطع ذلك مع طبيعة الأسئلة المفتوحة الهادفة ضمنيا لاستكشاف الميدان بشكل دقيق، لذا تم الاعتماد على نوعين من الأسئلة يطلق عليهم المختصون "سؤال الجولة الكبيرة وسؤال نصف الجولة".[2] حيث يرتكز النوع الأول على البيئة الخارجية في حين يتفاعل الثاني مع التجربة الشخصية للمبحوث في مواقف مختلفة ومن أمثلة ذلك بالنسبة لفئة الأساتذة ما تخلل المقابلة من سؤال حول الكيفية التي يقضي بها يوم عمله في الجامعة؟ إضافة الى تجربته مثلا مع المنظمات الطلابية؟.

عبَّرت المعطيات الخام للمقابلات مع مختلف الفئات المشاركة في البحث عن بنية مشتركة من حيث تضمنها لأفكار أساسية تخللتها عبارات متكررة ثابتة نسبيا وصفت مدى اندماج الفاعلين في دينامية العلاقات السائدة في الفضاء الجامعي ومختلف الوضعيات التي شكلت معالم السلوك المنحرف.

وتم العمل على تحويل المقابلات إلى نصوص وتفريغها بالاعتماد على تحويلها لمفاهيم تحليلية; أي أنها ضُخت في جهاز مفاهيمي داخل المتن وذلك من خلال الاستناد على المقاربة التي نحتها "رافيتش" بقوله أن: " تفريغ المعطيات ليست عملية إعداد للمعطيات من أجل تحليلها وإنما هي التحليل نفسه".[3] بمعنى أن التحليل وفقا لهذا المعنى كممارسة لم يكن عملية ميكانيكية.

وفي ما يلي نموذج لتفريغ أحد فئات الموضوع المنبثقة من المقابلات والمتعلقة بالعنف وآليات الضبط في الفضاء الجامعي– للاطلاع على فئات المواضيع الأخرى أنظر الملاحق–:

[1] Seidman,**Interviewing as qualitative Research :A guide for researchers in education**,2006,p10
[2] Spardley, **The Ethnographic interview**,1979,p 86-87
[3] Ravitch and Rigan :**reason and rigor how conceptual from works guide research**,2012,p98

الموضوع: طبيعة المخالفات

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية الآداب واللغات	قسم الآداب واللغة الفرنسية	....	....	....	....
	قسم الآداب واللغة الانجليزية	....	....	....	....
	قسم اللغة والأدب العربي	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية	قسم الحقوق	....	....	....	....
	قسم العلوم السياسية	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية	قسم علم الاجتماع	....	....	....	....
	قسم علوم التربية	....	....	....	....
	قسم الفلسفة	....	....	....	....
	قسم التاريخ	....	....	....	....
	قسم الاعلام والاتصال	....	....	....	....
	قسم علم المكتبات	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم الاقتصادية	....	....	....	....
	قسم العلوم التجارية	....	....	....	....
	قسم علوم التسيير	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	قسم الرياضيات والاعلام الالي	....	....	....	....
	قسم علوم الطبيعة والحياة	....	....	....	....
	قسم علوم الارض	....	....	....	....
	قسم علوم المادة	....	....	....	....
	قسم بيولوجيا الاحياء	....	....	....	....
	قسم البيولوجيا التطبيقية	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	**الحصيلة**
كلية العلوم والتكنولوجيا	قسم الهندسة المدنية	....	....	....	....
	قسم الهندسة الكهربائية	....	....	....	....
	قسم الهندسة الميكانيكية	....	....	....	....
	قسم الهندسة المعمارية	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

كما تم توظيف الملاحظة بغرض تعقب بعض الممارسات التي يمكن معاينتها في إطار الفضاء الجامعي بخصوص كل الفاعلين. حيث تم التركيز في بداية الدراسة على تسجيل ملاحظات عامة ورصد بعض الأحداث التي من شأنها المساعدة على بناء مؤشرات تتقاطع مع موضوع الدراسة، لتتم بلورتها بعد ذلك في شكل شبكة للملاحظات من خلال الاعتماد على الملاحظة المكثفة كمرحلة ثانية من جمع المعلومات المتعلقة بالميدان بعد الاستكشاف ورصد مجال اشتغال الملاحظة كأداة أساسية بالنسبة للبحث ومن ثمة الانتقال من الاعتماد على الملاحظات البسيطة خلال التواجد بميدان الدراسة إلى بناء مؤشرات ذات صلة بالموضوع والتركيز على رصد ديناميتها في عدة اتجاهات وتفاعلها مع الكثير من المستويات.

يؤكد "سبرادلي" أنه يمكن للباحث أن يرى سيلا من السلوكيات ومع الملاحظة المتكررة تبدأ الأفعال بالانتظام في أنماط واضحة من النشاط .[1] وجسدت الدراسة ذلك إجرائيا من خلال ملاحظات مكثفة تعلقت بوضعيات متعلقة مثلا بالامتحانات بالتوازي مع مراقبة ممارسات الأساتذة والطلبة والإدارة في هذا الحيز الذي أفرز تسجيل العديد من الممارسات اللامعيارية كالغش والتواطؤ غير المعلن بين مختلف الفاعلين نظرا لعدة عوامل حاولت الدراسة تفسيرها حسب السياق والمعطيات الإمبريقية المحصل عليها.

اضافة إلى ارتباط الملاحظات أيضا بالوسط الاجتماعي الذي تقاطعت معطياته الامبريقية مع الكشف عن أنماط الاتصال السائدة في جامعة تبسة "ميدان الدراسة" وما يتخللها من أشكال للتفاعل الرسمي وغير الرسمي مرورا بالتفسيرات التي يضفيها الفاعلين الاجتماعيين "أساتذة وطلبة وإداريين" على مختلف تلك الوضعيات والممارسات التي تتقاطعت مع مدلول السلوك المنحرف، كما تفاعلت الملاحظات مع معطيات برز في إطارها توزيع العنصر البشري في الفضاء الجامعي إلى مجموعة من العصب والزمر والتكتلات.

ارتكزت الملاحظات التي تم تسجيلها بمجالات نمو السلوك المنحرف وكذا مختلف الوضعيات التي تحتويه كممارسات بالنسبة للعنصر البشري الممثل بأبرز الفاعلين في نطاق وسط اجتماعي تمثله جامعة

[1] Spradley. J.P**, participant observation**, New York. NY, Rinehart & Winston, 1980 ,p41.

تبسة في هذا السياق، وذلك من خلال إعطاء الأهمية للتعبيرات اللفظية وغير اللفظية للمشاركين في البحث بشكل مباشر أو غير مباشر. إضافة إلى الانفعالات وردود الأفعال التي يبديها الفاعلين في الفضاء الجامعي اتجاه أحداث ووضعيات تحاكي مدلول السلوك المنحرف بالنسبة لهذه الدراسة.

بناءا على هذه السيرورة تم تفريغ الملاحظات كنموذج وفقا للشكل التالي:

فئة الموضوع: الإجتماعات البيداغوجية

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	**الحصيلة**
كلية الآداب واللغات	قسم الآداب واللغة الفرنسية	....	....	....	....
	قسم الآداب واللغة الانجليزية	....	....	....	....
	قسم اللغة والأدب العربي	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	**الحصيلة**
كلية الحقوق والعلوم السياسية	قسم الحقوق	....	....	.....	....
	قسم العلوم السياسية	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	**الحصيلة**
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية	قسم علم الاجتماع	....	....	....	....
	قسم علوم التربية	....	....	....	....
	قسم الفلسفة	....	....	....	....
	قسم التاريخ	....	....	....	....
	قسم الاعلام والاتصال	....	....	....	....
	قسم علم المكتبات	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم الاقتصادية	....	....	....	....
	قسم العلوم التجارية	....	....	....	....
	قسم علوم التسيير	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	قسم الرياضيات والاعلام الالي	....	....	....	....
	قسم علوم الطبيعة والحياة	....	....	....	....
	قسم علوم الارض	....	....	....	....
	قسم علوم المادة	....	....	....	....
	قسم بيولوجيا الاحياء	....	....	....	....
	قسم البيولوجيا التطبيقية	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

		الإدارة	الأساتذة	الطلبة	الحصيلة
كلية العلوم والتكنولوجيا	قسم الهندسة المدنية	....	....	....	....
	قسم الهندسة الكهربائية	....	....	....	....
	قسم الهندسة الميكانيكية	....	....	....	....
	قسم الهندسة المعمارية	....	....	....	....
الحصيلة		....	....	....	....

نظرا لتشابك المعطيات وبروز العديد من الأبعاد والمؤشرات وصعوبة تتبعها وحصر معظمها تم الاستعانة بالإخباريين خاصة أنه بإمكانهم تزويدنا بتفاصيل الأحداث التي تجري في نطاق الفضاء الجامعي، وكذا المحيط الخارجي وبعض الوقائع والوضعيات.

الإخباريون المشاركون في البحث بلغ عددهم 12 إخباريا موزعين على مختلف الكليات الممثلة بستة كليات بالنسبة لجامعة تبسة ممثلين بفئة الأساتذة والإداريين والموظفين وتم انتقاؤهم وفقا لمعايير متصلة بالأقدمية وشبكة العلاقات في الفضاء الجامعي والمحيط الخارجي (علاقات بينية)، وامتلاك مهارات للتواصل والاحتكاك بمختلف الفئات من الفاعلين المعنيين بالدراسة– أساتذة، طلبة، إداريين– قنوات اتصال ممتدة لمستويات الإدارة العليا والسفلى.

إضافة إلى إعتبارات معرفية ومنهجيـــــــة بالإرتكاز على ما يقدمه " الناس كل يوم وباستمرار من تقارير لغوية الى بعضهم البعض وروايتهم لأخبار حول ما حدث ويحدث في وضعيات خاصة ومناقشتهم دوافع بعضهم البعض".[1] وتقاطع هذا المعطى مع الثقافة الشفهية للمجتمع المحلي "تبسة".

على هذا الأساس كانت هذه الأداة مصدر رئيسي في رصد العديد من الممارسات وتسجيل الأحداث ذات الصلة مع البنية التركيبية المعقدة للانحراف المتصل بسلوك الفاعلين في الفضاء الجامعي، لتتم بعد ذلك محاولة تفسيرها في السياق العام. وفي ما يلي نموذج لتفريغ أحد فئات المواضيع:

[1] Paul Atkinson, Marty Hammersly :**Ethnography prancipales in practice**, 3^{rd} ,ed, Routledege,2007,p107.

الموضوع: حركية المنظمات الطلابية

		الإخباري A	الإخباري B	الحصيلة
كلية الآداب واللغات	قسم الآداب واللغة الفرنسية	....	....	....
	قسم الآداب واللغة الانجليزية	....	....	....
	قسم اللغة والأدب العربي	....	....	....
الحصيلة		....	....	....

		الإخباري C	الإخباري D	الحصيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية	قسم الحقوق	....	....	....
	قسم العلوم السياسية	....	....	....
الحصيلة		....	....	....

		الإخباري E	الإخباري F	الحصيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية	قسم علم الاجتماع	....	....	....
	قسم علوم التربية	....	....	....
	قسم الفلسفة	....	....	....
	قسم التاريخ	....	....	....
	قسم الاعلام والاتصال	....	....	....
	قسم علم المكتبات	....	....	....
الحصيلة		....	....	....

		الإخباري G	الإخباري H	الحصيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم الاقتصادية	....	....	....
	قسم العلوم التجارية	....	....	....
	قسم علوم التسيير	....	....	....
الحصيلة		....	....	....

		الإخباري I	الإخباري J	الحصيلة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	قسم الرياضيات والاعلام الالي	....	....	....
	قسم علوم الطبيعة والحياة	....	....	....
	قسم علوم الارض	....	....	....
	قسم علوم المادة	....	....	....
	قسم بيولوجيا الاحياء	....	....	....
	قسم البيولوجيا التطبيقية	....	....	....
الحصيلة		....	....	....

		الإخباري K	الإخباري L	الحصيلة
كلية العلوم والتكنولوجيا	قسم الهندسة المدنية	....	....	....
	قسم الهندسة الكهربائية	....	....	....
	قسم الهندسة الميكانيكية	....	....	....
	قسم الهندسة المعمارية	....	....	....
الحصيلة		....	....	....

الفصل الثانـــــــــــي: ديمومة القيم في المجتمع

1- السلوك الإنساني بين خصوصية القيم وكونيتها

2- التغيـــــر القيمـــــــــي في المجتمـــــــع

1- السلوك الإنساني بين خصوصية القيم وكونيتها:

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية مسارات تحول عديدة ومتنوعة رافقت بحث الإنسان عن تطوير نمط معيشته. وكذا استغلال فضاءه الطبيعي والاجتماعي مما يعكس شكل من أشكال السيطرة والرغبة في الهيمنة.

إن الثورات العلمية والفكرية التي شهدها العالم خاصة مع بدايات القرن 19 كان لها أثر على البناء الاجتماعي سواء على مستوى النسق الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي. واستجابة لهذا التغير الاجتماعي على مختلف المستويات برزت أهمية معالجة بعض المسائل والقضايا المرتبطة بالتطور المادي للمجتمعات. خاصة إثر الثورة الصناعية في أوروبا. إذ تعلق الأمر في هذا السياق بمعالجة مفاهيم أساسية مرتبطة بالجدل القائم حول أولوية القيم والمنظومة القيمية في المجتمع، ومحاولة الخروج من دائرة نقاش ميتافيزيقي من خلال تطوير مفاهيم تساند النزعة المادية كنتيجة حتمية لما يعرف بالحداثة والعولمة وإفرازاتها المادية.

من هذا المنطلق حاولت الدراسة التطرق لنواتج العولمة في مساحة المنظومة القيمية وعلاقتها بالمجتمع ودرجة أو مستوى تكيفه مع هذه المتغيرات. باعتبار العلاقة التفاعلية القائمة بين القيم والسلوك الإنساني وانعكاساته على ممارسات الأفراد والجماعات في نطاق النسق الكلي ومحدداته.

إن معالجة موضوع القيم في إطار هذه الدراسة جاء في سياق العلاقة الجدلية بينها وبين السلوك الإنساني وأهميتها سواء على مستوى المفهوم المجرد أو التطبيق العملي; أي كممارسات والتي تعبر عنها الأخلاق كصورة واقعية لسلوك الأفراد.

من المتعارف عليه في الساحة العلمية أن موضوع القيم يعرف جدلا كبيرا خاصة مع اختلاف المدارس والتوجهات الفكرية، بالإضافة إلى الطرح الأيديولوجي. لكن الفكرة الرئيسية التي سيتم التطرق لها في هذا العنصر تتعلق أساسا بحركية المفهوم مقابل التغيرات التي أفرزتها الحداثة كتيار فكري والعولمة كأداة لهذه الأخيرة للانتقال من النسق المغلق إلى النسق المفتوح، وتحرير مفاهيم الفرد المستهلك وموت الخصوصية وتنميط السلوك وغيرها من المفاهيم المتصلة مباشرة بتيار الحداثة وحتى ما بعد الحداثة في إطار سيرورة محددة.

في سياق هذه التغيرات يمكن التساؤل على لسان أحد الباحثين :"عن إمكانية إنقاذ المعرفة للعالم؟ ودور الجامعة في إنقاذ المعرفة؟ وهل للمعرفة أن تنقذ القيم؟ وهل بإمكان القيم إنقاذ قيمة المعرفة؟"[1].

الانطلاق من هذا التساؤل المشروع أمام الحراك الاجتماعي الذي يعرفه العالم المعاصر من خلال إيمانه بالقيم وحصرها في البعد المادي. قد تتمظهر فيما يعرف بالعولمة الأكاديمية التي تعني في أبسط دلالتها سلب قيمة المعرفة من المعرفة، واعتبارها مجرد سلعة. فلا بحث ولا معرفة لأجل المعرفة (العلم كأداة أيديولوجية للهيمنة).

هذا التصور السائد على صعيد السياسة الكونية التي تحاول العولمة بكل أدواتها تصديرها.

إن الثورات العلمية التي شهدها العالم صاحبها الانتقال من التغير الكمي إلى تغير نوعي; أي التحول من محاولة السيطرة على الطبيعة إلى السيطرة على الإنسان. وما أفرزته هذه الخطوة من العلاقة الجدلية بين المعطى المادي والقيمي وتحديد سلم الأولويات على صعيد المجتمع.

لعل التساؤل الأهم في سياق هذه المعطيات والمنحنى المتصاعد للتغير متعلق بموقع الإنسان من المتغيرات الراهنة ورهان الحفاظ على كينونته ووجوده. خاصة في إطار علاقته بعالم الأشياء

[1] المهدي المنجرة: **قيمـــــة القيـــم**: ط.5،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب،2013، ص.101.

(الماديات)، فالتغير المتسارع خاصية العالم المعاصر بتطوره التكنولوجي والرقمي والثورات والحراك الاجتماعي ودرجة تنميط الحياة الذي وصل إلى خصوصية الفرد ونمط معيشته، ودور وسائل الإعلام كأحد أدوات العولمة في صياغة مفاهيم جديدة منها ما تعلق برسم مجال الفرد المستهلك[1]، ذلك من خلال محاولة لإغراق الإدراك بصور غريزية عن طريق رسائل تبثها وسائل الإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي على اختلافها في فضاءات اجتماعية مفتوحة (النسق المفتوح) وتبني مشروع الإثارة ومفهوم "رضاعة التسلية" حسب برجيسكي التي تحتوي ضمنيا دلالة هندسة المجال الكوني، وما قد يقابله من مفهوم الاستحمار بكل أدواته، وإغراق الإدراك بصور الإثارة والتسلية وتخدير الوعي وتنميط الاستجابات وردود الأفعال في مجتمع رقمي استهلاكي (تسود قيم الاستهلاك العدواني).

في هذا السياق تشير العديد من الدراسات إلى المخاطر التي تواجهها الإنسانية خاصة في القرن الحادي والعشرين والتي تحيلنا إلى العديد من الاحتمالات، منها ما هو معاش على أرض الواقع من خلال عدة مؤشرات كالحروب والصراعات المنتشرة هنا وهناك.

لكن الباحثين اليوم يشيرون إلى ضرورة الانتباه إلى الخطر الحقيقي الذي يمس الإنسان،ألا وهو تفكك المنظومة القيمية وانهيارها، وتداخل المعايير ولذلك نجد أن الحديث بدأ بالقول أن: " القرن الحالي سيعرف اختفاء ثقافات وذوبان مجتمعات من خلال عمليات الانصهار والتحليل والتركيب التي تهم مجال القيم".[2] وذلك كانعكاس للتداعيات السلبية للعولمة وآثارها على البناء الاجتماعي بمظاهره المادية وغير المادية، فهل ذلك يعني أن هذه اللحظة التاريخية من سيرورة حياة البشرية والمجتمعات تسجل أزمة قيم. أم هو تحول قيمي حتمي يحاكي المتغيرات الحاصلة؟

[1] كمال عبد اللطيف :**أية قيم نريد(أسئلة وأولويات)**،محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية ،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث الرباط/المغرب، 30 نوفمبر 2013.
انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=szGz4a_CQCo

[2] رشيد جرموني :**التحولات القيمية بالمغرب(الشباب نموذجا)**،مجلة إضافات ،العدد الثامن،2009،ص.159.

إن هذه السيرورة ارتبطت بنظرة تجزيئية اتخذت من الصيغة العلمية قاعدة وأساسا لها، بعيدا عن المنظور الكلي الشمولي الذي يحاكي التصور الميتافيزيقي حسب التيار الحداثي. ولأن أحد مرتكزات ومبادئ الحداثة هو القطيعة مع الماضي، تبلورت الفكرة القائلة بانسحاب موضوع القيم من ميدان العلم والمعرفة، لأن هذه الأخيرة (أي القيم) غير قابلة للتكميم وفقا للمشروع الرياضي للطبيعة كما يقول "**هيدجر**". ولذلك دخلت مختلف المعارف الانسانية مسرح السباق حول نقطة المشروعية والمصداقية العلمية لهذا الفرع أو ذاك من العلوم. فكان نصيب العلوم الاجتماعية من ذلك محاولة تخطي هذا الامتحان بجعل الذات العارفة مجالا للدراسة التقنية الخاضعة للمناهج العلمية التي لا تعترف إلا بلغة الأرقام. لتصبح بذلك الحقيقيـــة المتعلقة بالفرد والمجتمع والإنسان عموما تحت المجهـر الاليكتروني، وبقياس المثلثات والمربعات كما يتصوره **غاليليو** في نظرته الميكانيكية للطبيعة.

وفقا لهذا الطرح برزت النظرة التجزيئية للواقع والحياة الاجتماعية. فأصبحت القيم كموضوع مصنف ضمن الطرح الفلسفي الميتافيزيقي اللازم اجتزاؤه من التركيبة التكوينية للمجتمع، ومعالجته أو دراسته صوريا بعيدا عن الممارسات التي قننها العلم وجعلها بمثابة القالب أو النموذج الموافق لمعادلة رياضية كأن الإنسان آلة; أي إمكانية التحكم والسيطرة فبَعد السيطرة على الطبيعة جاء دور الإنسان ليكون جزء من هذا المشروع الكوني الحداثي، لتصبح بذلك التقنية وعصر الاستهلاك والمجتمع الاستهلاكي الصبغة البارزة والصورة المرغوبة والموافقة لنزعة الهيمنة الممتدة لكل الفضاءات الاجتماعية. ففي خضم هذه التحولات شبه الجذرية وجد الإنسان نفسه منذ اللحظات الأولى لميلاد الحداثة في دوامة تحركها مظاهر الحداثة دون فهم ديناميكيتها وآلية اشتغالها وعمق طرحها بمجرد التفاعل مع إفرازاتها وانعكاساتها دون التساؤل عن سلبياتها وإيجابياتها على أبنية تقليدية في طور الانتقال.

فهل كان لذلك أثر على مستوى التفكير وكذا التخطيط لمشروع مجتمعي يحفظ للمجتمع استقراره في ظل رهانات داخلية وتحديات خارجية؟ بعيدا عن اتهام الحداثة وتبرئة الذات وإلصاق المسؤولية بالآخر وفقا لنظرية المؤامرة، من خلال خطاب كلاسيكي يداعب المخيال الجمعي ويتلاعب بعواطفه ومشاعره ويشكك في عقلانيته وكيانه الاجتماعي باصطناع عدو وهمي بدلا من مساءلة الذات.

بالرغم من أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال مثلما يقول **محمد سبيلا:** "إنكار الفعل التفكيكي للحداثة والذي يمارسه على كل البنيات الاجتماعية والفكرية والتقليدية، مُحدثة بذلك شروخا في الواقع وفي الوعي والذاكرة واللغة والخيال وطرق الإدراك".[1] يمكن القول كذلك بأنه لا يجب إغفال الآلية الدفاعية للتقليدي وإستراتيجيته الهجومية. فالالتقاء والتفاعل بين آليات الحداثة والتقليدي هو ما يُحدث ما يصطلح عليه "صدمة الحداثة"، فللحداثة بعدها الزماني وفضاؤها الاجتماعي الذي نمت وتطورت فيه قبل نفاذها إلى فضاءات اجتماعية أخرى بعد الحركة الدينامكية الداخلية لتوطين جذورها.

"عندما تصطدم الحداثة بمنظومة تقليدية فإنها تولد تمزق وتخلق تشوهات ذهنية ومعرفية وسلوكية ومؤسسية كبيرة، وتخلق حالة فصام وجداني ومعرفي ووجودي مُعمم وذلك بسبب اختلاف وصلابة المنظومتين معا".[2] ففي الفضاءات الاجتماعية ذي البنية التقليدية قد يُلاحظ أشكال مختلفة من الاستجابة للبنية الحداثية عن طريق بروز أنماط معينة من السلوك التعويضي، كرد فعل انفعالي (المجتمع المتاهة) في سياق عولمـة الأفكار والقيم والخروج من دائرة النسق المغلق إلى النسق المفتوح، وتغير الموازين وحتى المرجعيات (من السلطة الأبوية إلى السلطة الإلكترونية) كمثال للتغير الاجتماعي المتسارع، والبحث عن الذات من خلال الاندماج في لعبة الاستهلاك المفرط والإثارة الآنية كنمط اجتماعي للحياة الرقمية وكصورة للإشباع الافتراضي الذي قد يعوض نفسيا الحرمان الواقعي

[1] محمد سبيلا:**الحداثة وما بعد الحداثة** ،ط.2،دار توبقال،الدار البيضاء،المغرب، 2007،ص.42.
[2] المرجع السابق،ص.21.

والاجتماعي (عدم المشاركة في صناعة الحاضر والمستقبل)، مقابل مستويات الطموح ونسق التوقعات وفرص تحقيق المكانة الاجتماعية باستجابات مختلفة تعكس التفاعل مع الواقع الاجتماعي المتناقض أحيانا(إستسلام وهروب/تمرد).

يجب التمييز بين الحداثة كخطاب وممارسة تحكمها وتضبطها قواعد لسيرورة اجتماعية، فهي في الواقع نتاج تحولات عميقة; أي لها علاقة بحركية البناء الاجتماعي في مختلف المستويات. فالتفاعل مع نواتج الحالة الحداثية في سياق تاريخي واجتماعي معين يقتضي تقويم وتقييم مسار التحول لمجتمع ما. فالبعد الثنائي (مكان/ زمان) قد يحد أو يقلص من فعالية النماذج المستوردة أو التي يتم التفاعل معها دون هدف أو غاية.

إن العالم اليوم يتجه نحو تثمين التطور المنطلق من النسق اللامادي (معرفة–علم–قيم–أخلاق). فبعض هذه العناصر أصبح سلاحا بيد القوى العالمية في معركتها من أجل التوسع أفقيا وعموديا زمانيا ومكانيا. حيث إنتهت الحروب القائمة على الماديات (أسلحة–مواد خام–ثروات طبيعية) وتحولت إلى إغراق في عالم الماديات.

نفس السياق يعتبر **فرناند برود ويل** أن " الحضارات الحية هي القادرة على تصدير خبراتها عن بعد، وقادرة على التنوير، فلا يمكن تصور حضارة إلا من خلال قدرتها على تصدير نموذج للتفكير والعيش"[1]. فمؤسسات العولمة بكل أدواتها تتغذى على معدل الانتشار وكذا اختراق الفضاءات الاجتماعية المتباينة، اعتمادا على آليات تنميط الأفكار وكذا السلوك كنتاج أو محصلة أخيرة للتحكم في الأفراد وتشكيل معالم مجتمع الاستهلاك.

[1] مهدي المنجرة: **قيمـــــة القيـــــم**، مرجع سبق ذكره،ص.33

إن اكتشاف الإنسان أن الطبيعة ليست كائن أبكم يمكن له تسخيرها لخدمته وفقا لمعادلاته الرياضية، جعلها تعلن عن قوانينها الداخلية للانتقام منه بطريقتها(أمراض –حروب–أوبئة). لأن التقنية في مجال الممكن تخضع لسيطرة الإنسان، ولكن في فضاء الموجود تكشف عن قوانينها الداخلية لتتحكم هي بالإنسان; أي قد تخرج عن سيطرته "**فجان بودريار**" في أطروحته عن موت الواقع يشير إلى طبيعة القيم الميكانيكية المتصلة بالفردانية المصاحبة للتحولات التي شهدها العالم "فالآلات لا تنتج إلا آلات"[1].

قد تكون هناك إشارة إلى فرضية الفشل في السيطرة على الطبيعة من خلال تقديس العقل في المشروع الحداثي وفقا للتصور القائم على الاعتقاد بقدرة الإنسان ذاتيا على اكتشاف القوانين المنظمة للكون والطبيعة. مما جعله مركز الكون –الإنسان– وخروجه من دائرة القيود والحتميات خاصة الميتافيزيقية. هذا الاعتقاد الذي جعله يسير وفق منحى تنظيم قواعده السلوكية والضبطية النابع من تحريره لمفاهيم الاستقلالية المطلقة، وانعكاس ذلك من خلال تضخم الأنا وتشكل النزعة المادية.

إن تراكم التحولات خاصة على المستوى المادي والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم، إضافة إلى الإنجازات المحققة في مختلف ميادين العلم صاحبها تغير في البناء المفاهيمي والفكري والمعرفي. فانعكس ذلك على التصورات التي تمثلها مختلف التيارات والمرجعيات الفكرية. فقد جاءت ما بعد الحداثة باعتبارها نتاج للتراكمات الكمية والنوعية للحداثة وعلى كل المستويات، إذ تعبر في بعدها البنيوي على الثقافة الهجينة وإدماج الوهم في الصيرورة Devenir. فإذا كانت الحداثة تعبر عن سيادة الإنسان للطبيعة فما بعد الحداثة تؤسس لسيادة الإنسان لنفسه (مجتمع المشهد La société du

[1] عبد الرحيم العطري:**احتمالات التحول القيمي (صيغ التفاوض والترميق)**،محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط /المغرب،20ديسمبر2014.
انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=VyHI5cUZOJU

spectacle)، فقد تعبِّر ما بعد الحداثة على المفارقات أو التناقضات التي مست المجتمع كرد فعل عكسي على النزعة المادية العدوانية –ألان توران والنقاشات الفلسفية حول موت الله وكيف أصبح الإنسان مركز العالم والآن نتكلم حتى عن موت الإنسان– .

موت الإنسان حسب هذا الطرح قد يعكس الإفراط في النزعة المادية في مجتمع الاستهلاك (قيم ميكانيكية). وبالتالي تحيين المواضيع التي لها علاقة بالأبعاد المعنوية واللامادية المرتبطة بالإنسان ككائن حي، ولعل أهمها مسألة القيم. فالوجود المستقل للقيم عبر عنها "**كانط**" في سيـاق تأكيده لوجود " الشيء في ذاته" بالرغم من عدم القدرة على معرفته حسب كانط.[1] هذا قد يعكس أو يبرز خاصية التفاعل في نطاق الخبرة الحياتية والبيئة الاجتماعية، التي قد تحدد شكل من أشكال الإدراك بالنسبة لنسق مفاهيمي مجرد. فالتفاعل الظرفي المرتبط بمحددات الموقف لا يمكن له اختزال المنظومة القيمية في نسق نفعي يحاكي إشباع حاجات آنية; بمعنى منطق وقيم الاستهلاك بالنسبة للأفراد والجماعات وتكونه كنظام للحكم. من هذا المنطلق إذا تم اعتبار أن الأخلاق هي السلوك العملي للقيم المجردة (نسق التصورات)، هذا لا يعني أن البعد التطبيقي يقولبه نسق الفعل والممارسات باعتبارها الوحدة الصغرى المترجمة للسلوك. فحصر القيم في فضاءات اجتماعية معينة ومحاولة تجزئتها تُعبر عن التيار النفعي، يعني انهيار المنظومة القيمية للمجتمع. لأن هذا التصور يعكس النظرة الميكانيكية الآلية للإنسان.

خاصة أن القيم لها سلطة في توجيه السلوك لا يمكن اختزالها بنظرة آلية. ولعل بروز القيم المجالية إن صح الوصف له علاقة بمتغيرات عديدة، أهمها العولمة التي سعت إلى تضييق مجال القيم وربطها بالنفعية المادية، واختزال بعض القيم وتعطيل مفعولها كنتاج اجتماعي لا يعكس موت القيم بل موت

[1] هنية مفتاح القماطي: **نظرية القيمة عند كليرنس لويس**، منشورات جامعة قان يونس،ليبيا،ص.31.

الإنسان –ألان توران وأطروحة موت الإنسان– دون منظومة قيمية موجهة ومعدلة للسلوك، دون إغفال إشباع حاجات الإنسان المادية والمعنوية.

إذا كانت القيم غير قابلة للقياس حسب النفعيين والبراغماتيين وأصحاب المذهب الطبيعي في التفسير بخضوعها لسلم ودرجات اعتمادا على شموليتها، وكذا مستوى الامتثال الاجتماعي. فإن ذلك لا يعكس نسبيا قدرة الأفراد على التفضيل، خاصة في عصر قيم الاستهلاك واختلال المعايير.

إن الدعوة لتفكيك وهدم القيم ولو ضمنيا أو حتى لإعادة تنظيمها من خلال تقسيم القيم حسب الفضاء الاجتماعي بمختلف مجالاته ببروز قيم خاصة بكل فضاء; يعني كدلالة واقعية تجزئة المنظومة القيمية للمجتمع. " فتيار ما بعد الحداثة ينظر للقيم على أنها من اختصاص الصفوة، وأنها غير ذات قيمة أو وزن محرك للواقع بالرغم من انتماء القيم إلى الهوية الاجتماعية"[1]. هذا التضارب أو الجدل القائم بالنسبة لمسألة القيم قد يعكس أهميتها بالرغم من التناقض والاختلاف في التوجهات والآراء، خاصة بالنسبة لحركية القيم وعلاقتها بالواقع المادي وقد يعكس أيضا اختلاف في التصورات والمفاهيم التي تقولب الاتجاهات.

إذا كانت القيم نسبية ،فهذه النسبية تعكس التفاعل مع المفهوم وليس على مستوى الوجود الذاتي. إن العلاقة بين القيم والمفاهيم هي علاقة الأصل بالفرع فتطور ونمو المفاهيم خاضع لمؤشر الحراك الاجتماعي في سياقه الثقافي والمعرفي، وعلاقته بالبناء الاجتماعي وركود المفاهيم مؤشر الحالة الستاتيكية للمجتمع، بما ينعكس على القيم كممارسات وسلوك فردي أو جماعي لأن المعروف على أن القيم حاجة إنسانية ،أما المفاهيم فهي التي تستند لواقع معين لتحمل عناصر التقدم أو التخلف.

[1] تيري ايجيلتون:**أوهام ما بعد الحداثة** ،ترجمة منى سلام،أكاديمية الفنون،2000،ص.161.

لذلك هناك ما يعرف عند المختصين بالصراع القيمي الناتج عن التفاعل العكسي بين منظومة القيم وقاموس المفاهيم،ويعبر عن ذلك "**أدونيس**"بحديثه عن انتقال المفهوم من القبول إلى التساؤل "فالقبول علامة الثبات والتساؤل علامة التحول"[1] .

يبدو أن المجتمعات النامية تتموقع في مرحلة القبول دون التساؤل ،لأن البنية المجتمعية خارج دائرة التفاعل مع التاريخ بأبعاده الحضارية و الثقافية والاجتماعية وكذا النفسية ،بعدم القدرة على الإنجاز أو حتى المساءلة ،التي تولد المفاهيم في سياق اجتماعي معين ،لتتغذى من خلالها المنظومة القيمية وتصبح واقعا حيا،واختيارها التموقع بساحة مجتمعات الاستهلاك العدواني دون مساءلة لقيمه ذو النزعة المادية البحتة.

انطلاقا من قيمة المساءلة ،تنطلق هذه الدراسة لتفتح المجال أمام طرح إشكالية العلاقة بين المنظومة القيمية والبنية المجتمعية،وحدود تفاعل المجتمع مع المتغيرات الراهنة،التي أفرزتها العولمة والمفاهيم التي تشكلت وتم نحتها في نطاق المنظومة الحداثية بكل تياراتها، وانعكاساتها على النسق القيمي كمحرك أساسي للبناء الاجتماعي ،سواء في حالة الستاتيكا أو الديناميكا، وموقع الجامعة من هذه التغيرات .

هذه هي أهم النقاط التي سيتم معالجتها في العنصر الموالي تحت عنوان " التغير القيمي في المجتمع".

[1] محمد العلي:**نمو المفاهيم(تساؤلات وأراء في الوجود والقيم)**، ط.1،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب،2013، ،ص.21.

2- التغيــر القيمــي في المجتمــع :

تتناسب حركية المجتمعات طرديا مع التحولات التي قد تمس البناء الاجتماعي ،سواء كان ذلك على مستوى النسق الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو المعرفي وكذا القيمي كصورة أو انعكاس لطبيعة التفاعل الحاصل بين مختلف عناصره . فعلى حد قول "**ديل اكلمان**": "لا يمكن أن نضع المجتمع في صندوق ثلج"[1]; أي التنبيه أو الإشارة إلى التغير المستمر في البناء الاجتماعي.

إلا أن استجابة المجتمع كنسق كلي للتغيرات المتسارعة قد يتباين من فضاء اجتماعي إلى فضاء آخر نظرا لعدة محددات. لأن السياق هو الكفيل بإنتاج المعنى. فالبنية التقليدية قد تختلف نسبيا في درجة استدماجها للتغيرات وفقا لأنماط سلوكية وممارسات يعكسها الأفراد مقابل البنية الحداثية. لذلك تزداد أهمية موضوع القيم خاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات النامية انطلاقا من تلاشي بعدي المكان والزمان في عصر الثورات العلمية وفي ظل "عالم مُعولم" على حد تعبير "**انتوني جيدنز**".

فالتحــولات الكبـرى المسماة الزمن الوسيط حسب "**برود ويل**"[2]، تحولات ثقافية ورقميــة واجتماعية; أي أنها تحولات تمس أنساق البناء الاجتماعي الكلي ويكون لها أثر سواء على المدى المتوسط أو الطويل. فبالنسبة مثلا للتحول الديموغرافي (الخصوبة، سن الزواج،العمر المأمول) كلها مؤشرات قد تفرز تغيرا بالنسبة لبنية الأسرة وطبيعة شبكة العلاقات و نمط المعيشة. إضافة إلى التحولات الرقمية التي لها انعكاس على البناء الاجتماعي والانتقال من مفهوم المنظومة إلى مفهوم

---

[1] عبد الرحيم العطري:**احتمالات التحول القيمي (صيغ التفاوض والترميق)**،مرجع سبق ذكره.

[2] محمد الصغير جنجار:**المنظومات القيمية على محك التغيير**، محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط/ المغرب، 16 جانفي 2016.
انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=J7A9QXWuboQ

الشبكة. هذا الانتقال الذي يفرز تغيرا قيميا وبروز قيم جديدة تتكيف مع الوضع الآني مثل قيم التحرر والمساواة مقابل مثلا قيم الطاعة المطلقة وبداية تفتيت البنية التراتبية والزعامة التقليدية لصالح منظومة قيم تحاكي المعطيات والواقع.

في ظل التسارع في وتيرة التحولات المصاحبة للثورات العلمية في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات انعكس ذلك على محددات الهوية بالنسبة للفرد والمجتمع; أي الانتقال من الكائن الاجتماعي بمحددات الرأسمال الرمزي والمادي والمعنوي إلى الكائن الرقمي (l'être digital) الذي تحدد هويته رقميا(twitter, face book ,profil)[1]. وبروز أشكال علاقات اجتماعية متعددة ذات طبيعة افتراضية. إضافة إلى التغير الحاصل على مستوى معايير النجاح الاجتماعي في الفضاء المفتوح وغيرها من التغيرات التي مست البناء الاجتماعي في عصر العولمة.

فصراع منظومة القيم التقليدية مع منظومة القيم الحداثية يفرز مجتمع هجين مما قد يفسر حركة التفاوض مع الواقع والازدواجية في استدماج القيم. حيث يؤخذ من التقليدي و الحداثي وفقا لمعادلة تعكس الطلب السياسي والاجتماعي على قيم مقابل قيم أخرى.

مما قد يفسر مثلا وجود مؤسسات عصرية بممارسات تقليدية تحكمها تصورات اجتماعية أو ما يسميه الدكتور **'عبد الرحيم العطري'** الترميق Le bricolage.

إن تغلغل النموذج القيمي المغذي لثقافة الاستهلاك في إطار التقليد والمحاكاة مقابل الإبداع في البناء الاجتماعي قد يعكس درجة التفاعل مع التحولات العالمية والتغير القيمي وفقا لمفهوم الازدواجية الذي تم طرحه سابقا. فثقافة le bricolage قد تُشكل معالم منظومة قيمية غير منتجة تتغذى من واقع تعتريه تحولات عميقة في البناء الاجتماعي نتيجة المرحلة الانتقالية للتحول من مجتمع تقليدي إلى

[1] عبد الرحيم العطري: المرجع السابق.

مجتمع حديث. هذا المسار التحولي لا يمكن أن تؤسس له قيم الاستهلاك، حيث يقول **طوفلر** :" إن الأمي هو ذلك الإنسان الذي لا يعرف كيف يمحو ما تعلمه ،كي يتعلم من جديد "[1].

استنادا **' لطوفلر'** يجب على المجتمع الذي يتهيأ لمرحلة انتقالية من خلال محاكاة نظم اجتماعية أخرى بكل محدداتها والحراك إيجابيا التخلص من رواسب التخلف الكامنة وراء بناء اجتماعي يحمل في منظومته القيمية بعض التصورات المثبطة، فالتعامل مثلا مع نتاج العلم والمعرفة من موقع المستهلك فقط يموقع المجتمعات في سلم التخلف.

إن التغيرات المتسارعة ووتيرة أو منحنى التغير الاجتماعي التي تعرفها المجتمعات التي توصف أحيانا بالمتخلفة أو النامية قد لا تعكس بأي حال من الأحوال مسار تحولات كيفية بقدر ما تصدّر نموذجا للدوران الكمي، فالانتقال من مجتمع ببنية تقليدية إلى مجتمع حديث لا يقف عند استيراد النماذج الجاهزة وأدوات الإنتاج. فالتصور الذي يعبر عن ظاهرية التحول أو الشكلية التي تعطى للواقع يمكن تفسيرها في إطار "إشكالية التحول التاريخي الذي لم ينجز. ويقصد بذلك التحول من مجتمع تقليدي ذي نسيج تحكمه مختلف العصبيات على اختلافها إلى مجتمع حديث قائم على المؤسسات المدنية. فلازلنا نعيش في ظل الأزمنة بين القبلي والحديث وبين النسيج العصبي وقناع الحداثة فهناك تكنولوجيا، هياكل تنظيمية إدارية واقتصادية ومجتمعية توحي بالعبور إلى الحداثة لكن وراء هذه النظم العلنية نظم تقليدية تمثل القوى الفاعلة"[2] ؛ أي أن هناك مظاهر موازية للحداثة والتحديث. لكن على مستوى السلوك والممارسات يلاحظ التشبع بالمرجعية التقليدية القَبلية ومفاهيم العروشية والعصبيات الضيقة. هذه الأخيرة التي تكون حاجزا أمام التجديد والتغيير والإبداع مما ينعكس

[1] المهدي المنجرة: **قيمـــــة القيـــــم**، مرجع سبق ذكره،ص.140.
[2] مصطفى حجازي:**الإنسان المهدور (دراسة تحليلية نفسية اجتماعية)**،ط.3،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء/المغرب،2013،ص.43.

سلبا على الفضاء الاجتماعي وترجمة ذلك من خلال حالة الإنفصال بين نسق التوقعات والطموح والواقع.

إن إسقاط هذه المعطيات بمختلف أبعادها وعناصرها على الواقع قد يعطي صورة أولية عن أشكال الانحراف الممكنة في فضاء إجتماعي مؤسساتي، كالجامعة في ظل تفاعلها مع البناء الاجتماعي. والتساؤل عن التأطير المجتمعي للعلم أو التأطير العلمي للمجتمع؟

هنا قد تبرز العلاقة بين المنظومة القيمية للمجتمع وأحد أهم أنساقه 'المعرفة'، فاصطناع "صورة مثالية عن الذات بواقع تؤشر كل ملامحه ومعطياته الواقعية الملموسة عن الدونية والتخلف والتبعية"[1] قد يفسر ذلك ولو نسبيا ارتباط الواقع بالخطاب الذي تتبناه الطبقة السياسية بين مؤيد للسلطة ومعارض استعراضي يعيد اجترار إنجازات الماضي. كأسلوب ومحاولة لإغراق الإدراك والوعي الجماهيري بصورة إيجابية عن الواقع المزيف كتعويض وهمي للوضعية الحقيقية التي يعيشها المجتمع.

إذ كانت التنمية أو الحركة الدينامكية في البلدان العربية والنامية عبارة عن عملية مشوهة لم تتمكن من الوصول لمستوى معيشي مقبول ومن خرق الوعي التقليدي السائد ببنيته العصبية فذلك لأنها لم ترتكز على أُسس معرفية حقيقية بل على تهميش الوعي والإقصاء[2].

هذه السلوكيات التي تعبر عنها ممارسات يومية للأفراد والجماعات سواء على المستوى الفردي أو على مستوى التنظيم الاجتماعي هي في الأساس ترجمة للمنظومة القيمية للمجتمع المتفاعل مع متغيرات داخل النسق وخارج النسق. وهنا يمكن الإشارة إلى مرحلة "الفوضى القيمية كجزء من سيرورة المجتمع الجزائري والتي يعكسها التصادم بين نسق الطموحات والتوقعات والواقع. خاصة في الفترة

[1] محمد سبيلا:**الحداثة وما بعد الحداثة**،مرجع سبق ذكره،ص.95.
[2] احمد الموصلي:**تجارب التنوير وإخفاقاتها في العالم العربي**،عالم الفكر،العدد 3،مجلد 29 يناير-مارس،2001،ص.131.

الممتدة من الاستقلال إلى بروز القطبية الأحادية وتجلياتها عالميا"[1]. فعلى المستوى الميكرو بنيوي شهدت الجزائر في فترة التسعينات أزمة أمنية انعكست على مستوى الأمن الاجتماعي وسجلت وضعيات اجتماعية تُشكل معالم اللاتوازن بالنسبة للنسق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي. حيث انعكست على تركيبة الفرد الجزائري من خلال التفاعل مع معطيات فقدان الأمن الاجتماعي في كل صوره. فكان لهذه الوضعية المجتمعية أثر على المنظومة القيمية للمجتمع وانعكاسها على الأفراد من خلال إفرازها لأشكال مختلفة من الفوضى القيمية باستدماج الأفراد لصور العنف بمختلف أشكاله كتغذية عكسية. إضافة إلى ممارسات تعكس اللامبالاة والانسحاب من الفضاء الاجتماعي بمحدداتها الفردانية والخوف من المواجهة واضطراب المعايير في صورة تغليب نسق الحقوق على نسق الواجبات والانهزامية النفسية. مما انعكس سلبا على البناء الاجتماعي وطبيعة المنظومة ككل، وتشكُل فئات تتغذى على الرداءة وتنتج الرداءة كشكل من أشكال الاستفادة من وضعية الفوضى واضطراب المعايير في المجتمع. وتركيبة نفسية اجتماعية تتغذى من وضعية غياب الأمن الاجتماعي ومرحلة الستاتيكا الاجتماعية وإفرازاتها السلبية وزيادة معدلات التخلف وترسيخ ثقافة الاستهلاك والتبعية في ظل النسق المفتوح على إفرازات ونتائج العولمة. وتنوع أدوات السيطرة والتحكم سواء كانت التبعية لأفراد أو مؤسسات وهيئات ودول وأفكار أو أيديولوجيات معينة.

ففي ظل التسارع الذي يشهده العالم على مستوى التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعلمية يُطرح التساؤل حول ملائمة البنية المجتمعية وقدرتها على استيعاب منحى التغير الكمي والنوعي، والعلاقة الجدلية بين طبيعة النظام الاجتماعي وبنية التخلف وكيف للبناء الاجتماعي أو المجتمع التخلص من بذور التخلف وإعادة إنتاجه أو ما يعرف " بتنمية التخلف". فإذا طُرحت هذه

[1] أبو بكر بوخريسة :**الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي**، مجلة إضافات،العدد12،مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،ص.150.

المسألة من زاوية دور المثقف والنخبة كشريحة اجتماعية لها من الحضور على مستوى الثقافة والفكر والإنتاج المعرفي "رأسمال معرفي"، ما يمكنها من تغيير معادلة التخلف إلى تقدم وتطور في إطار بيئة اجتماعية تحاكي معايير النجاح الاجتماعي وفقا لمحددات امتلاك الرأسمال المعرفي في مقابل معايير نجاح بمحددات الرأسمال المادي. وقد يتطلب ذلك وعيا إجتماعيا شاملا فعجز البناء الاجتماعي بمختلف مستوياته وعناصره قد يؤدي إلى تشكيل معالم لواقع غير صحي وغير مناسب لتطوير قدرات الفرد سواء على المستوى الشخصي أو حتى البيئة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تغذي حركية الفرد في كل الاتجاهات. وبالتالي فإن عدم توفير مناخ أو بيئة صحية للإبداع والابتكار وحرية التعبير والنقد بما يحاكي التجديد والتطوير، بإمكانها أن تكون قاتلة للأفكار قبل ميلادها وتفاعلها مع سيرورة المجتمع. فالمجتمعات الحية انتبهت إلى أهمية المكون الثقافي والحضاري والمعرفي في بناء المجتمعات وانتقالها من مستوى الحديث عن الكم إلى الكيف في ظل رهانـات وتحديات آنية ومستقبلية .

إن الدلالة الاجتماعية لمشروع الحداثة تتمثل في الانتقال من الفرد المنفعل إلى الفرد الفاعل. لكن محاكاة هذا النموذج لن يكون إلا بحدوث ثورة معرفية وفكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية حقيقية لمواكبة السياق الذي ولدت فيه الحداثة باعتبارها استجابة لتغيرات جذرية في طبيعة البناء الاجتماعي. حيث لم تكن إختيارا بقدر ما كانت مفروضة بقوة الإملاءات العلمية[1]. فهل تستجيب المجتمعات النامية لهذه التحديات بإعلانها لميلاد مشروع مجتمع؟ بأفراد فاعلين في سيرورة التاريخ لا مجرد منفعلين.

[1] محسن المحمدي: **الجذور الفلكية للحداثة انبثاق الذات وانهيار الباراديغم الأرسطي التراتبي**، محاضرة مقدمة في اطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، الرباط/ المغرب، 27 أكتوبر 2013.
انظر الرابط:https://www.youtube.com/watch?v=0W9R3T1rC6E

إن الحديث عن الحداثة يقود مباشرة للتساؤل عن الدور الأساسي للنخبة في حدوث مثل هذا التحول أو التغير في البناء الاجتماعي؟ خاصة أن تفتيت بنية ورواسب التخلف المستقرة في البناء الاجتماعي مسؤولية فردية واجتماعية من خلال المؤسسات المجتمعية ككل. هذا التحدي الذي يجب أن تكون الجامعة أحد أبرز الفاعلين فيه باعتبارها منبرا للعلم والمعرفة. فالتساؤل هنا عن إمكانية تأديتها للوظيفة التغييرية؟ "فمن المفارقات التي يمكن أن تُطرح في هذا السياق دعوة المثقف إلى التغيير على مستوى الخطابات لكن الممارسات تعكس نوعا من الفوقية والوصاية على الآخر" [1].

جاء في أحد خطابات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ' **مادلين أولبرايت** ' تعزيزا لعقدة الاستعلاء والتفوق مقارنة بالأجناس الأخرى: أنهم قوة أو دولة لا غنى عنها وأنهم قادرون بفضل طول قامتهم رؤية أبعد من الأمم الأخرى. فنظرة التفوق هذه قد تعكس في المقابل عقدة النقص والنفسية الانهزامية عند شعوب دول العالم الثالث. حيث أصبحت تركيبة نفسية واجتماعية وكذا ثقافية ملازمة للفرد في هذه الفضاءات الاجتماعية، إضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية التي تفتقد الى دعم وعي الفرد بذاته وقدراته خارج إطار المثبطات (بيئة اجتماعية غير محفزة) فكيف مثلا لطالب في جامعة محلية لا ترى بالمجهر في فضاءها الاجتماعي أن تتولد لديه الدافعية مقابل طالب يدرس في أرقى الجامعات الأوروبية والعالمية (تصنيف عالمي ومعايير الجودة والكفاءة) وهو يتفاعل مع الكثير من المتناقضات في مجتمعه. مما قد يولد عقدا نفسية لتكون محددا من محددات شخصية الفرد الذي يتفاعل مع العالم الخارجي بكل سلبياته، فانهيار سقف التوقعات كشكل من أشكال التغذية العكسية له آثاره السلبية على الفرد والمجتمع حيث تترسب عناصر الانسحاب من الفضاء الاجتماعي بتكرار عبارات (لا استطيع- لا يمكنني- مستحيل-لا داعي-مجتمع فاسد-...) وأثر ذلك على التساند

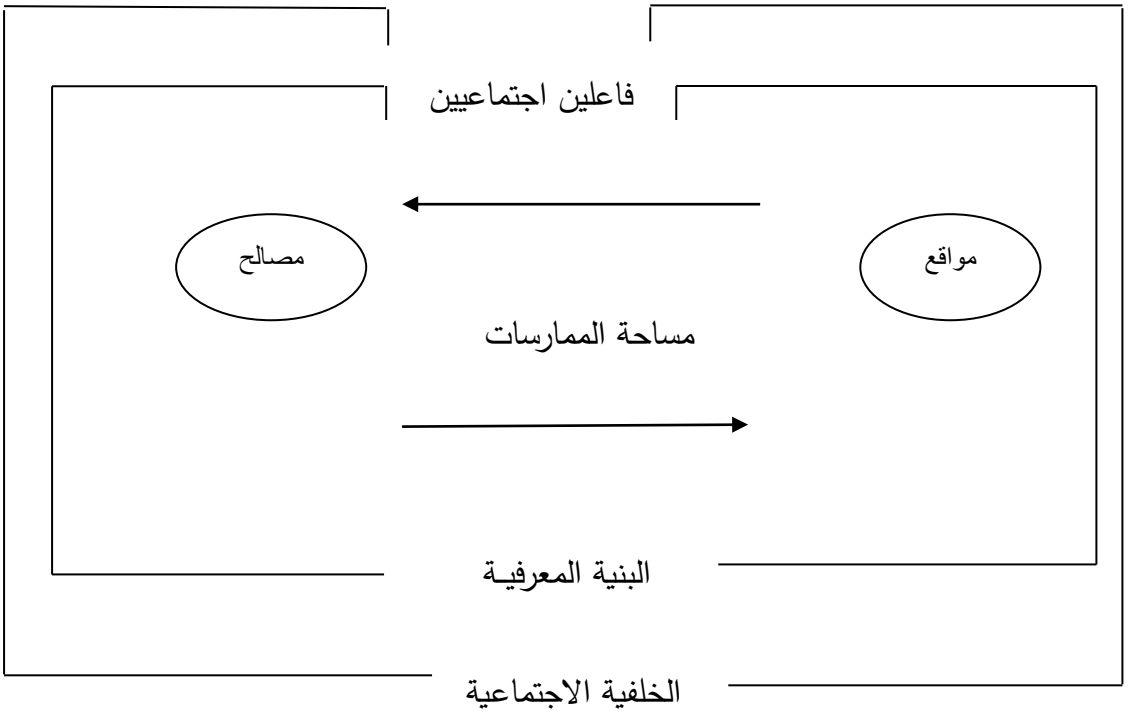
[1] حسن مسكين: **أزمة النخب العربية (الثقافة والتنمية)**، ط.1،مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت ،لبنان،2012،ص.54.

الوظيفي للأنساق الفرعية وإمكانية بروز بعض مظاهر الصراع كبديل للتنافس المدعّم لوظيفة البناء الكلي والخلل الوظيفي للنسق.

قد يعتبر تفكك أو انحلال الروابط الاجتماعية أحد مظاهر الخلل في البناء الاجتماعي الذي عبر عنه المختصين بمفاهيم عديدة، إذ أشار **'كاستيل'** للتفكك بحديثه عن " فقدان النسب la Désaffiliation"، في حين استعمل **'دوجو لوجاكس'** مفهوم اللااندماج للحديث عن الشروخات التي مست العلاقات الاجتماعية "[1] ;أي كدلالة لمضمون التحول في شبكة العلاقات الاجتماعية نظرا لعدة عوامل لعل أهمها التفاعل مع المتغيرات التي أفرزتها العولمة ومفاهيم النسق المفتوح والسوق الكونية والفردانية والنزعة المادية، وتغير نمط معيشة الأفراد. فهل يمكن أن يفهم من ذلك بأن المجتمع بكل مؤسساته يتجه نحو تشكل أزمة اللاانتماء للفضاء الاجتماعي تأسيسا للنزعة الفردية التي يكون لها انعكاس سلبي على ديناميكية البناء الاجتماعي بمختلف أنساقه من خلال تمظهر أشكال عديدة للعزوف عن المشاركة في العمل الجماعي مثلا وبروز مؤشرات فقدان الثقة والشكلانية.

إذا تم إسقاط هذه المعطيات على الوسط الجامعي، هل يمكن القول بأن ممارسات الفاعلين في هذا الفضـاء الاجتماعـي يعكس البعض منها انسحابا وهروبـا وانهزامية أمام القدرة على المواجهـة. وبالتالي تنامي مظاهر للانحراف بمختلف أشكاله؟

[1] رشيد حمدوش:**مسالة الرباط الاجتماعي وسوسيولوجيا الحياة اليومية أو المعاش**، مجلة اضافات ،العددان17-18،2012، ص.111.



شكل 01: يبين بعض المحددات المحفزة للسلوك المنحرف

في سياق متصل يمكن القول أن هذه الوضعية تتطلب مساءلة حقيقية للواقع انطلاقا من ملاحظته في سياق معالجة الدراسة ومحاولة حصرها لبعض أشكال وصور الانحراف في الوسط الجامعي.

لذا تم تفكيك السلوكيات لوحدات قابلة للقياس تتمظهر من خلال ممارسات الفاعلين في الوسط الجامعي بتسليط الضوء على الممارسات اللامعيارية ومحاولة البحث في العوامل المرتبطة ببروزها كنمط سلوكي في هذا الفضاء الخاص، وعلاقة ذلك بالمنظومة القيمية للمجتمع والأفراد الفاعلين في نطاق سيرورة التفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا.

الفصل الثالـــــــــــث: تفتت القيم وتشكل انحراف عابر للفضاءات

1- الانحراف وقصور المقاومة محاولة لفهم الأبعـــــاد والـــدلالات

2- الجامعـــة وفاعليهـــا تحت مجهـــر سوسيولوجيـــا الانحراف

1-الانحراف وقصور المقاومة محاولة لفهم الأبعاد والدلالات:

إن الحديث عن التطور الذي شهدته البشرية عبر مختلف المراحل التاريخية لا يعني عدم وجود فترات من الركود والأزمات، وكذا الاختلالات. وذلك نتيجة تفاعل العديد من المعطيات المتداخلة والمتنوعة بأبعادها المختلفة في إطار واقع اجتماعي معقد، يمثل أساسا صورة لعملية تفاعل الأفراد في نطاق شبكة من العلاقات الاجتماعية التي يعتبر فيها سلوك الفرد بمختلف أنماطه أحد أهم محددات الواقع الاجتماعي القائم. باعتبار أن السلوك الإنساني في أحد صوره كما يقول "ألبرت كوهين" عبارة عن سلسلة من الجهود المستمرة والمتواصلة من قبل الفرد لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها"[1] بالتوازي مع إفرازات حركية المجتمع الدائمة.

فسيرورة التغير الاجتماعي مرتبطة بالوجود الإنساني وهي خاصية لصيقة بالتجمعات البشرية على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وعاداتهم وتقاليدهم. ويمكن القول أنها إفراز طبيعي لديناميكية المجتمعات لأن التغير في حد ذاته يختزن طبيعة تفاعلية بينية فهو حسب بعض الباحثين عبارة عن: "آلية جدلية تلقائية تربط بين مختلف المعطيات والشروط والظروف والعناصر التي تشكل مقومات البنية الاجتماعية" [2].

وعليه فإن التغير الاجتماعي ينتج في نطاق التفاعل مع حدث معين وهذه العملية لا تحدث خارج نطاق البناء الاجتماعي بل في إطاره وبواسطته ومن خلاله. غير أن نتيجة التغير لا يمكن التنبؤ بها مسبقا وبالتالي التعامل مع مخلفات التغير الاجتماعي يكون بعد حدوثه في إطار سيرورة التحولات التي تمس البناء الاجتماعي.

---

[1] Richard Cloward :**illegitimate means and deviant behvior**,A.S.R.1959.
نقلا عن :عدلي السمري وآخرون: **علم اجتماع الجريمة والانحراف**، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص.62.

[2] عزت السيد أحمد: **أفاق التغير الاجتماعي والقيمي (الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير القيمي)**،دار الفكر الفلسفي، دمشق، 2005،ص49.

إن الإشكال الذي يُطرح في هذا السياق هو طبيعة أو شكل الاستجابة التي يبديها المجتمع ناحية موضوع التغير في حد ذاته ومدى قدرته على التكيف مع التغيرات الحاصلة. لأن التغير الاجتماعي في الحقل التداولي يُعَبر عنه بالانتقال من حالة إلى حالة، قد تكون غير مرغوبة; أي أن بروز احتمالية النكوص والركود والكساد والجمود والتفكك واردة مما يؤثر على البناء الاجتماعي وامتداد ذلك لسلوك الأفراد.

إن الواقع المُعاش بكل محدداته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أفرز أنماط سلوكية متنوعة ومتباينة من حيث طبيعتها، وكذا أثرها على البناء الاجتماعي. ويبقى المجال هنا مفتوحا لتحديد مسار هذا السلوك في الوسط الذي نشأ فيه، ومعرفة مدى تطابقه مع الأهداف المرجوة أو المتوقعة من عملية التفاعل التي تحدث بين الفرد ومحيطه الاجتماعي.

يمكن القول أن السلوكيات الإنسانية عموما تخضع في تكوينها وبنائها إلى عدة متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية ونفسية، وما لذلك من أثر في تحديد نمط السلوك في إطار عملية التفاعل الاجتماعي التي تربط بين الأفراد والجماعات. سواء كانت إيجابية أو سلبية، دائمة أو مؤقتة، تعاونية أو تنافسية، وعلاقة ذلك بطبيعة النظام الاجتماعي ككل تأثيرا وتأثرا.

يسعى المجتمع في نطاق سيرورة التغير الاجتماعي إلى المحافظة على استقراره وتماسكه وديمومة نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية حماية لكيانه من الاندثار أو الانهيار. وعلى هذا الأساس وفي سياق التطور التاريخي للمجتمعات من البسيطة إلى المعقدة أو من التقليدية إلى الحديثة عرف خلالها الإنسان ما يسمى بالضبط الاجتماعي باعتباره سيطرة اجتماعية هادفة إلى تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع وضمان التوافق الاجتماعي لما يعكسه من استدماج الفرد لأهداف المجتمع والسعي إلى تحقيقها. وذلك عبر الامتثال لقواعده وقوانينه وقيمه وعاداته وتقاليده. إلا أن امتثال الأفراد للضوابط لا

تكون بدرجة واحدة نظرا لعدة اعتبارات لعل أهمها، ما يرتبط بإفرازات التغير الاجتماعي في شقه المتصل بثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ومخرجات العولمة التي أسست لاتجاهات الفردانية وقيم الحرية المطلقة وتمركز الفرد حول ذاته. إضافة إلى بروز مشكلة عدم الإحساس بالانتماء حيث يتشكل لدى الفرد نزعات مضادة اتجاه المجتمع وقواعده وقوانينه وقيمه ومعاييره.

وهذه الوضعية يمكن أن تُفسر بعدم مقبولية بعض المعايير ونسبية معقوليتها. فهناك من لا يُقر بمعايير المجتمع، فالمقبول مجتمعيا لا يمثل معيارا للمعقولية دوما. وبالتالي تفتقد آليات الضبط خاصة غير الرسمية صفة الإلزام في نطاق بيئة معينة وفي ظروف محددة.

وفي هذه الحالة تكون الظروف مهيأة لتنامي سلوكيات منحرفة حيث ترى نظرية الضبط الاجتماعي أن الانحراف ينشأ نتيجة لضعف السيطرة الاجتماعية على الأفراد. فالسلوكيات المنحرفة ترتكب عندما تضعف رابطة الفرد بالمجتمع. ويرى **'هيرتشي'** في نفس هذا السياق أن: "القواعد والقوانين وليدة توافق اجتماعي والانحراف ما هو إلا مخالفة لهذه القوانين وتعبر هذه التجاوزات أو المخالفات عن ضعف في ارتباط الفرد بقواعد وقوانين مجتمعه"[1].

إن بناء شخصية متوافقة اجتماعيا من خلال عملية التلقين للقيم والمهارات والخبرات للفرد تعتبر من المسلمات وفقا للمعادلة القائمة على تمكين الفرد من التكيف مع عالمه الخارجي في سياق التفاعل مع جملة المعطيات التي يفرزها البناء الاجتماعي. وذلك يمكن أن يعبر عن عملية التعلم المستمر بالنسبة للأفراد بهدف تهيئتهم لشغل أدوار اجتماعية محددة.

إلا أن التحولات البنيوية التي يتعرض لها المجتمع انطلاقا من معطيات الواقع الاجتماعي المتغير تؤدي الى ظهور أنماط سلوكية متعددة وفقا للمعايير والقيم التي يستدمجها الفرد خلال وضعيات

[1]Maurice cusson :**croissance et décroissance du crime**, PFU ,paris ,1990 ,p140

اجتماعية محددة، حيث تحدد اتجاهاته النفسية والثقافية والاجتماعية انطلاقا من تفاعله مع جملة المعطيات التي يفرزها التحول الاجتماعي وما لهذا من أثر على البناء الاجتماعي ككل. خاصة إذا كانت ديناميكية المجتمع لا تعني بالضرورة حراكها وفقا لقوانين الارتقاء في سلم المجتمعات المتطورة. وقد يكون هذا الحراك مجرد تفاعل مع معطيات ووقائع تفرزها عملية التغير الاجتماعي في سياق التحولات الجيو إستراتيجية التي تفرزها المنظومة العالمية وفلسفتها القائمة على السلعنة.. كل شيء قابل للبيع والشراء والتفاوض.

إن المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع في ظل الحركية التي تفرضها عوامل داخلية وخارجية، تفرز حالة عدم استقرار في النظام الاجتماعي تحت شكل اختلال وظيفي من شأنه أن يتمظهر في صورة مشاكل اجتماعية وكذا انحرافات تمس البناء الاجتماعي، فتؤثر على طبيعته وكذا تركيبته وما لذلك من أثر على حركية المجتمع وديناميته بصفة عامة; لأن النظام الاجتماعي يمثل أحد الأسس التي يقوم عليها أي مجتمع بما يحتويه من عمليات وآليات تحكم سيرورته وحركيته. فلابد من وجود ميكانيزمات تعمل على الحفاظ على استقراره، ومن بين أهم تلك الميكانيزمات نجد الضبط الاجتماعي الذي يمثل سيطرة اجتماعية هادفة لتحقيق التوازن بين مختلف الأنساق الفرعية المكونة للمجتمع.

غير أن التوجه العالمي اليوم يسير نحو إلغاء المعالم الأساسية للمجتمع وإحلال الفرد مكانه تحت غطاء الحرية المطلقة والفردانية وما يحكمها من نزعة الأنا والدوافع الغريزية مقابل الأنا الأعلى الذي يمثل فيه الضمير الجمعي قاعدة أساسية لبناء شبكة العلاقات الاجتماعية وما يتم فيها من عمليات قد تضمن تماسكه وحتى وجوده أو الإبقاء عليه. ولعل هذا التصور الذي يقتضي السلطة المطلقة للإنسان على ذاته مرورا بتمجيد العقل إلى درجة إلغاءه، أثمرت مظاهر متعددة للانحراف باعتباره

خروج عن قوانين المجتمع من الناحية الأخلاقية والقيميـة وكل ما هو متعارف عليه. والنتيجة الحتمية لكل ذلك حدوث اختلال في التوازن الاجتماعي واضطراب البناء الاجتماعي بأكمله على إثر الخروج على الضوابط الاجتماعية بنوعيها الداخلي والخارجي والتي من شأنها حماية الكيان الاجتماعي للفرد في ظل تفاعله مع مكونات النسق الكلي.

بالرغم من أن التصور المبني على الحرية المطلقة للفرد قائمة على أساس تمجيد العقل بناء على الإنجازات التي حققها الإنسان بداية من القرن العشرين في عدة مجالات، خاصة تلك المتعلقة بعالم الأشياء بما فيها التكنولوجيا الحديثة "عصر المعلوماتية". والتي تمثل روح الحضارة المادية مما قد تفقد الإنسان إنسانيته، إلا أن الفرد ذاته لا يمكنه التخلص نهائيا من سيطرة المجتمع لأنه كائن اجتماعي وليس بمقدرته العيش منعزلا عن بقية أفراد المجتمع. ومهما كانت دوافعه للتمرد على المجتمع فسوف يصنف في خانة المنبوذين اجتماعيا أو المنحرفين.

إن الرهانات التي تواجه الإنسان في القرن الواحد والعشرين تعرف منحا تطوريا متزايدا فبالرغم من الإنجازات التي حققتها البشرية في مختلف المجالات خاصة المادية من تكنولوجيا ورقمنه واكتشافات علمية هائلة ساهمت في سيطرة الإنسان على مجاله الحيوي إلى حد ما، إلا أن مخاوفه على الحاضر والمستقبل ما زالت قائمة نظرا لإفرازات التقدم غير المتوقعة أو المنظور إليها بشيء من اللامبالاة.

نواجه في عصر التكنولوجيات الحديثة نوعا من تغول التقنية على حساب الإنسان وعلاقاته الاجتماعيـة من خلال انكماش مساحـة التواصل أو التفاعل بين أفراد الجماعات الأولية "أسرة وأقارب . وما لذلك من أثر على قدرة الفرد في الاندماج مع الواقع.

تتعلـق التساؤلات المطروحـة في هذا السياق بمدى التطابق بين إنجازات الحضارة المادية واللامادية; أي موائمة التراكم الكمي الناتج عن التطور العلمي وكينونة الإنسان الحامل لمجموعة من

القيـم والمعايير والمعتقدات والعادات والتقاليد، وحدود تفاعل هذه العناصر في ظل سيرورة التحول التاريخي بأبعادها السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية. فالمتعارف عليه أن مخرجات العلم ذات طبيعة مادية لكنها تختزن جملة من القيم في تركيبتها الداخلية –بنيويا–؛ أي أن تلك المخرجات تؤثر بشكل مباشر في السلوك الإنساني.

ما يُهمنا في هذا السياق الآثار السلبية غير المتوقعة أو غير المعلنة، إذ يقترن "تقدم الإنسان علميا وتقنيا بتشكيل عقبات ومصاعب معيارية وقيمية وعلائقية بين أفراد المجتمع. وبالتالي فإن زيادة معدلات الانحراف تتناسب طرديا مع زيادة معدلات التغيرات المادية والتكنولوجية"[1]؛ أي أن تعدد أشكال الانحراف واتساع دائرته مرتبط بتغير قيمي كما يمكن أن يفهم ضمنيـــا.

إن الحديث عن انتشار أو تنامي الانحراف يحيلنا لطرح العديد من التساؤلات حول بنية الجهاز المناعي للمجتمع، وكذا قدرته على التكيف مع التحولات التي تفرزها دينامية عملية التفاعل بين عناصر البناء الاجتماعي بنظمه الثقافية والاقتصادية والسياسية، وموقع آليات الضبط الهادفة أساسا لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات على اختلاف توجهاتهم وأهدافهم وطموحاتهم.

إن فعالية الضبط الاجتماعي كما أشرنا إليه سابقا تتحدد انطلاقا من القدرة على ضبط السلوك وتوجيهه وإرشاده. مما يؤكد مرة أخرى على أهميته، وكذلك أثره في تحديد طبيعة تفاعل الفرد مع التغيرات الحاصلة. فطريقة استقبال الفرد للمعلومات التي يفرزها البناء الاجتماعي وكيفية استجابته لها ترتبط بمكونات شخصية قائمة على منظومة فكرية وقيمية ذات طبيعة خاصة تتصل بنظام الضبط

[1] معن خليل العمر: **علم اجتماع الانحراف**، دار الشروق، عمان/الأردن،2009،ص، 19.

الداخلي والخارجي للفرد. لذلك نسجل اختلاف أو تباين لاستجابات الأفراد نحو الضغوط المجتمعية والضوابط الاجتماعية ودرجة الامتثال لها.

يمكن القول أن النزعة الفردانية التي ظهرت في إطار التحولات الاجتماعية الراهنة والتي تحكمها في الأساس تيارات فكرية تزعم ضرورة التحرر من كل القيود وكذا الخروج على المألوف، أدى الى خلق نوع من الفوضى المنظمة تعمل على حساب استقرار النظام الاجتماعي واستقرار المجتمع. مما كرس مفاهيم جديدة تلاشت عندها كل الحدود، حيث نعيش اليوم في عالم افتراضي المعالم يتم السعي من خلاله إلى إلغاء كل القوانين والنظم في إطار إلغاء معالم المجتمع، وسيادة الفرد، وقيامه محل المجتمع، مما يؤدي إلى ظهور نسق اجتماعي وثقافي واقتصادي بقيم ومفاهيم جديدة ومعطيات متغيرة حسب نزعات وميول الفرد الشخصية. فيؤثر بذلك في المنظومة القيمية والأخلاقية المترسخة في الضمير الجمعي. وبالتالي تكون نتاجا لأوضاع اجتماعية معينة تتغير حسب المعطيات الموضوعية وفقا للفلسفة التي تدعمها التيارات الفكرية المتعددة ما بعد الحداثة، وأثر ذلك أيضا على المنظومة الفكرية والمعرفية للكيان الاجتماعي الذي سيأتي على التفكك والتدهور وفقا لهذه النزعة التي تغذي الغرائز والشهوات على حساب المعطى اللامادي (القيم).

ألغت العولمة الحدود والمسافات فلا مجال للخصوصية إذ أصبح تَبني الأفكار المستوردة وكذا الخروج عن المعايير والقيم المجتمعية عبارة عن قيمة في حد ذاتها لأنها تتماشى مع روح العصر بغض النظر عن طبيعتها ومضمونها وإن كان أثرها سلبيا على المجتمع.

من بين الإفرازات السلبية غير المتحكم بها الخلخلة التي حدثت على مستوى تمثلاتنا لنسق الدور والمكانة الذي يحدد نوع وطبيعة التفاعل بين الأفراد والجماعات. فسلوك الفرد محدد وموجه من قبل توقعات المجتمع، من خلال دور ومكانة ووضع اجتماعي يمارسه أو يشغله. لكن نسق التوقعات في

حد ذاته عرف تذبذبا كبيرا نتيجة لخلخلة المفاهيم والتضارب الذي حصل في نسق الدور والمكانة. وتمظهر ذلك في صور وأشكال متعددة للامعيارية التي يفقد من خلالها البناء الاجتماعي توازنه نتيجة لاضطراب سلطة الضبط على أفراد المجتمع بما يضمن استقراره وتماسك أعضاءه.

إن وسائل الضبط الاجتماعي التي تمثل أحد أهم أدوات الحفاظ على صيرورة واستقرار النظام الاجتماعي تعتبر من ميكانيزمات أو آليات حماية الكيان الاجتماعي لأي تنظيم أو مؤسسة مهما كانت طبيعتها، لما توفره من سلطة ضبطية وتنظيمية في آن واحد هدفها الأساسي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالصورة المناسبة بما يتماشى والأدوار، وكذا المهام الموكلة بكل فرد من أعضاء التنظيم –المؤسسة الجامعية–كل حسب صلاحياته. فوسائل الضبط الاجتماعي في هذا السياق تعتبر صيغة إجرائية للحد من مظاهر الانحراف التي قد تظهر أو تتشكل في بيئة معينة، لكن إذا كانت وسائل الضبط ضعيفة سيكون المجتمع عرضة للتحلل والتفكك على اعتبار أهمية وسائل الضبط في توفير المناخ الملائم بما يضمن الأداء الفعال للمجتمع ومختلف مؤسساته، حيث تكون مصدرا للرقابة وكذا التقويم الذي يضمن الحركية المستمرة لمؤسسات المجتمع.

وبالتالي فإن قصور آليات الضبط قد يؤدي إلى تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية ولو نسبيا ومن هنا يتأثر النظام الاجتماعي الذي يفرز وضعيات غير مستقرة يتفاعل معها أفراد المجتمع سلبيا فيظهر ذلك في صورة سلوكيات منحرفة تؤثر على دينامية المجتمع.

إن نظام الثواب والعقاب جزء لا يتجزأ من تركيبة النظام الاجتماعي إذ يختلف باختلاف طبيعة البيئة الاجتماعية. فالمتتبع لسيرورة التحول في البناء الاجتماعي يجد أن المجتمعات البسيطة تعتمد في ضبط سلوكيات أفرادها الخارجين عن المعايير والتقاليد على عقوبات عرفية غير رسمية. ومن أشكال تلك العقوبات نجد النبذ الاجتماعي وعدم الاعتراف، وكذا الوصم المتبوع بتدني المكانة

الاجتماعية، أما بالنسبة للمجتمعات المعقدة التي تنتظم في شكل مؤسسات فنظام الثواب والعقاب فيها يتم في نطاق قنوات اتصال رسمية حسب درجة المخالفة أو الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية التي تعتبر في حد ذاتها قواعد لسلوك الأفراد والجماعات، وغالبا ما تكون العقوبة ذات طبيعة مادية كالإنذار الذي يحفظ في ملف المخالف للقانون أو التوقيف عن العمل مثلا، حيث تختلف العقوبة أو المكافأة حسب طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد.

فالمؤسسة الجامعية مثلا تتضمن نظاما داخليا يؤسس لحدود العلاقة بين فاعليها أساتذة وطلبة وإداريين لضبط نسق الحقوق والواجبات تحت عدة مسميات وصياغات كدليل الطالب وأخلاقيات المهنة ضمن سيرورة تتطلب ضبط إيقاع الجامعة بأهدافها المرتبطة بدورها كقطب معرفي.

إن تناول موضوع الانحراف بالدراسة والتحليل في إطار الحقل المعرفي يرتبط ابستيمولوجيا بمحاولة فك الارتباط مع التفسيـر السحري للظواهر والاقتراب العلمي منها فهما وتفسيرا. فالمتعارف عليه في الساحة العلمية بأن الانحراف اختزن لفترة طويلة دلالة انتقام الطبيعة والأرواح الشريرة في إشارة حتمية للسلوك غير السوي للفرد. لتأخذ التفسيرات فيما بعد منحنا تطوريا يتقاطع مع المنظور البيولوجي العضوي الذي أسس بداية التوجه للتفسير العلمي في مقاربة تُعلن أو تحاول التأكيد على الخلل العضوي للفرد. فسلوك الفرد نتاج لتفاعلات بيولوجية غير مكتملة وعليه يولد الفرد منحرفا أو لديه ميول واستعداد نحو الانحراف. يعبر هذا التصور على أن عدم تجانس التركيبة العضوية والبيولوجية للأفراد هي المصدر الأساسي للانحراف ونجد من بين مؤيدي هذا الاتجاه "**لومبروزو**".

إن الدعوة إلى تكثيف الدراسات المتصلة بالانحراف ومحاولة تفكيك شفرته بعيدا عن الحتمية البيولوجية فتحت المجال للدراسات السلوكية، وذلك بالتوازي مع الثورات العلمية التي تتقاطع أهدافها مع محددات الوضع المتصل بضرورة تنظيم المجتمع وإعادة تشكيل بنيته. لتساير أو تتوافق مع

ديناميكية تحاكي فرض الإنسان لسيادته على الطبيعة وضرورة امتدادها للسيادة على الإنسان في حد ذاته–تعزيز السلوك أو ترويضه أو تعديله– بما يتماشى مع ملامح الفرد العالمي أو الكوني.

توجهـت الأنظـار لحقل الإنسانيـات التي سلطت الأضـواء علـى السلوك الإنسانـي، وآليات تشكله، والدوافع الكامنة وراءه، وحدود اتصاله بالبيئة الاجتماعية، وكذا السمات الشخصية وإفرازات ذلك على ديناميكية المجتمع. فأخذ الانحراف مساحة واسعة من الاهتمام لدى المشتغلين في حقل العلوم الاجتماعية نظرا لمقدار الضرر الذي يحدثه في البناء الاجتماعي. وذلك ما يتنافى مع فلسفة المجتمعات الحديثة القائم على ضرورة ضمان أعلى مستوى من التساند البنيوي والوظيفي، إلا أن ذلك لا يمنـع من وجـود اختلالات وحالة من التصدع والصـراع الذي يتشكل نتيجـة لمجموعة من العوامل، لعل أهمها عدم الامتثال للقوانين والقواعد السلوكية. إضافة إلى تباين الأهداف والمصالح بالنسبة للأفراد والجماعات.

إن التفسيرات المقدمة حول الانحراف متعددة وذلك يعكس طبيعته المعقدة وصعوبة اختزاله في قوالب الحتميات التي تؤسس لعزل الانحراف عن سياقاته ومضامينه المتشعبة. سواء من حيث نشأته وعوامل تناميه ودوائر انتشاره، وكذا طبيعة الآثار والانعكاسات التي يخلفها على مستوى الفرد والمجتمع.

يتقاطع مدلول الانحراف حسب العديـد من المداخل النظرية مع انتهاك المعايير المشتركة والمقبولة بين الأفراد والجماعـات، وذلك في سياقـات تاريخيـة وثقافيـة واجتماعيـة معينة تحدد المرفوض والمقبول، المستهجن والمستحسن. على اعتبار أن المعايير تمثل إطارا مرجعيا للحكم على سلوك الأفراد وقياس مدى الامتثال للقواعد والقوانين المنظمة له. خاصة أنها قد تكبح ميل الفرد للتمرد على

المجتمع تحت وطأة إشباع حاجات الهو. وعلى هذا الأساس يرى بعض الباحثين أن عملية " الامتثال للقواعد والقوانين المنظمة للسلوك في مختلف المؤسسات المجتمعية تقلل من مظاهر الانحراف"[1].

لعل تعدد مظاهر الانحراف وتشعب مدلوله كما قلنا سابقا يعتبر من أبرز العوامل التي ساهمت في استخدام وتوظيف مفاهيم متقاربة من حيث الدلالة دون الانتباه إلى وجود فروقات ضمنية وجوهرية بينها. إذ يذهب البعض إلى توظيف مفهوم الجريمة والانحراف والجنوح باعتبارها مترادفات لغوية بعيدا عن المضمون السوسيولوجي للمفهوم الذي يُنحت في سياقات معينة. فالجنوح يوظف إذا تحدثنا عن المخالفات والانتهاكات التي تقوم بها شريحة معينة من المجتمع–الفئات العمرية التي تكون تحت السن القانونية أي القُصّر–. كما تتصل الجريمة بالفعل المـادي المجرم بفعل القانون والمتصل بفئة البالغين، إلا أن الانحراف يشمل دلالات أوسع من حيث تجريم السلوك المخالف لمعايير المجتمع؛ أي ما تتفق الجماعة على مقبوليته اجتماعيا. إضافة إلى اختلاف نظام الثواب والعقاب وأساليب التحريم والتجريم بما يتوافق مع طبيعة المنظومة المجتمعية.

إن صعوبة دراسة الانحراف تتصل بعدم مرئيته أحيانا. فالتعصب للانتماء القبلي أو الجهوي مثلا يعتبر من بين مظاهر الانحراف الذي يزاوج بين خاصية المرونة من خلال قدرته على التغلغل في البناء الاجتماعي، والصلابة من حيث عدم القدرة على تفكيكه بوسائل مادية لأنه يتفاعل مع البنية المفاهيمية والتصورية للأفراد ومدى التشبع بها في ظل معطيات عالية التجريد والتعقيد.

إن ازدياد كلفة الانحراف ترتبط طرديا بدائرة اتساعه وكذا الآليات الدفاعية التي يتم استدعـــاؤها لتبريره; أي ما يوازي في هذا السياق ما يمكن تسميته بالانحراف الاحترافي الذي يفتح المجال لانتشار

[1]Chui.w,h.choon ,**An Empirical investigation of social bonds juvenile delinquency in Hong Kong** ,child and youth care forume, august 2012, p.373.
https://www.researchgate.net/publication/257545284_An_Empirical_Investigation_of_Social_Bonds_and_Juvenile_Delinquency_in_Hong_Kong

اللامعيارية تحت غطاء التكيف مع وضعيات عدم الاستقرار وفقدان الإحساس بالأمن الاجتماعي في سيرورة تعيد للأذهان الصراع من أجل البقاء وفقا لاستراتيجيات متطورة مقارنة بتلك التي تستعمل في عالم الحيوان بحثا عن إشباع حاجات غريزية.

إن تفاعل الأفراد في نطاق البيئة الاجتماعية وما يتصل بها من إطار مرجعي تؤسس لأنماط متعددة ومتنوعة من الاستجابات. قد يكون بعضها مؤقتا ولحظيا مرتبط بالموقف، ولا يعبر بالضرورة عن سلوك اعتيادي يطبع السمات الشخصية للفرد. ولذلك نجد أن هناك نسق من الانتظامات التي قد تحيل الفرد على ممارسة سلوكيات تخالف القانون أو المعايير والقيم السائدة. وبذلك يحمل سلوكه سمة الانحراف بالرغم من عدم الاندماج في سيرورته.

فالسلوك المنحرف في مثل هذه الحالة يكون عرضي غير دائم لذلك لا يفقد مرتكبه مكانته الاجتماعية ولا يوصم باعتباره فردا منحرفا. كما أنه لا يتعرض لأي نوع من العقوبات، وهذا ما يطلق عليه المختصون في حقل السوسيولوجيا "الانحراف الأولي"[1] نسبة **لإدوين ليمرت** الذي ميز بين الانحراف الأولي والثانوي. هذا الأخير يمثل شكلا من أشكال الانحراف الذي يتم بإرادة الفرد وبتخطيط مسبق بالرغم من علمه مخالفة القوانين أو المعايير–حسب موقع الفرد–؛ أي أننا يمكن أن نعتبر الانحراف الثانوي سلسلة من الانحرافات الأولية لأن النسق التكراري للانحراف الأولي يتدرج إلى أن يتحول إلى نمط من الانحراف الاحترافي الذي يدرك خلاله الفرد انتهاكه أو خروجه على قواعد السلوك المقبول. إذ يمكن للفرد أن يفقد مكانته الاجتماعية في سياق عقوبة رسمية أو غير رسمية يوصم بعدها بالمنحرف. ومن آليات وأدوات الوصم نجد النبذ الاجتماعي أو الإقصاء الذي يؤسس لعقوبة مجتمعية قبل العقوبة القانونية في شكل محاكمات أو متابعة قضائية .

[1]Gilles Martin ,Fabien Truong, **nouveaux regard sur la déviance**, idées économiques et sociales ,N°181 septembre 2015,p.4.

يشكل الانحراف المنظم أخطر صور الانحرافات لأنه يتم في إطار جماعات تحترف الانحراف ما يوازي الجريمة المنظمة. حيث يتم التقنين للسلوكيات المخالفة للقانون أو المعايير السائدة من خلال إحاطة المخالفات ومختلف الانتهاكات بغطاء التقديس من خلال آليات متشابكة تتصل أحيانا بالتبرير بالمصلحة العامة وهلامية القوانين في حد ذاتها كالقول بأن القانون وضع ليتم خرقه; أي خرق القانون باسم القانون أو انتهاك معايير المجتمع باسم الحريات. يمكن القول أن هذا الشكل من الانحراف يتقاطع مع المستوى الثالث له حسب توصيف **'جون كيتوس'** بعد المستويين الأول والثاني –الانحراف الأولي والثانوي– وهو يوافق ما يسميه "عقلنة الانحراف" المتضمن الدفاع عن مشروعيته ومقبوليته خوفا من الوصم. فحتى توجد وضعية الانحراف هناك ثلاث عناصر من الواجب أن تكون مجتمعة أولا وجود معيار، ثانيا خرق ذلك المعيار، وأخيرا سيرورة وصم هذا الخرق[1].

استنجدت الدراسة في مقاربتها للموضوع البحثي المتصل بالسلوك المنحرف في الوسط الجامعي بالتراث السوسيولوجي الذي نحت كإطار نظري تفسيري لظاهرة الانحراف بشكل عام. ولا يخفى على المطلعين على هذا المبحث العلمي أنه لا يخلو من وجود العديد من التفسيرات و التوجهات المعرفية في تناولها للانحراف من زوايا متنوعة ومختلفة، إلا أن المُلاَحظ في تلك القراءات أنها لا تخرج عن نطاق المدارس الكبرى في علم الاجتماع. ونقصد بذلك التيارات التي ترتكز في تفسيرها للظواهر الاجتماعية على مقاربة كليانية تمنح فيها للبناء الاجتماعي وعناصره دور المحرك الأساسي لديناميات الأفراد، الجماعات، والسلوك الإنساني عموما، ثم المقاربة الفردانية المشتقة من التصور القائل بمركزية دوافع الأفراد وقدرتهم على الاختيار العقلاني خارج دائرة الإكراهات التي يمارسها

[1]Mucchieli l, la déviance :**normes et transgression ,stigmatisation**, in science humaines, normes interdit déviance ,n°99novembre,1999.p20-25

المجتمع؛ أي مسؤولية الأفراد عن سلوكياتهم في خضوعها لبنية من التصورات والمفاهيم التي تتشكل في نطاق تجارب وخبرات معينة. فالأفراد إذن هم من يُشكلون واقعهم الاجتماعي وفقا لهذا التصور.

بالعودة للأدبيات التي تناولت موضوع الانحراف يمكن القول أن من بين أهم التفسيرات المقترحة في بعدها الاجتماعي نجد التفسير الدوركايمي الذي لا يمكن أن يُعزل عن مقاربته لموضوع علم الاجتماع كحقل معرفي، وما يتصل به من تصور حول طبيعة الظاهرة الاجتماعية عموما، وموقع الأفراد ضمنها. وعلى هذا الأساس يُفسر الانحراف وفقا للمدرسة الدوركايمية في نطاق ميكانيزمات اشتغال البناء الاجتماعي تحت عنوان أو فكرة محورية تطرح في قالب يركز على تفتت القيم وبروز حالة اللامعيارية. إذ ينطلق **'دوركايم'** في مقاربته للانحراف من مسلمة مفادها أن الانحراف إفراز طبيعي ويحدث نتيجة للأزمات التي يمر بها المجتمع، خاصة تلك التي تحدث بشكل مفاجئ . فاستجابة البناء الاجتماعي في مثل هذه الحالات تعكس نمطا معينا من التكيف سلبيا كان أم إيجابيا.

إن المنظومة القيمية السائدة في المجتمع تتشكل نتيجة لتراكب مجموعة من العوامل والظروف. وقد يعتريها نوع من الخلل يمكن أن نعبر عنه بالتحول القيمي الذي يحدث في سياق سيرورة من الأزمات. مما يشير إلى استدماج المنظومة القيميـة لعناصر ومكونات جديدة أو استقطابها السلبي لعناصر أخرى. فالأثـر المباشر لهذه العمليـة يصاحبـه تغير في الاتجاهـات، والتصورات والرؤى والمفاهيم التي يتشبع بها الأفراد في مواجهة الواقع الاجتماعي.

انطلاقا من الاختلال الذي يصيب المنظومة القيمية في قلب التحول الذي يعرفه البناء الاجتماعي نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل اتجه **'دوركايم'** لتطوير مفهوم الأنومي الذي يقصد به فقدان المعاييـر، والتي تم توظيفها في هذه الدراسة وفقا لمدلول اللامعيارية. حيث تشير حسب منظور دوركايم إلى حالة عدم التوازن والاختلال الوظيفي الذي يحدث على مستوى أنظمة المجتمع. وقد

تعكس هذه الوضعية حالة من الإحباط نتيجة لعدم التوافق بين الطموحات ومستوى إشباعها؛ أي أن الأنومي تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من الظروف التي تعبر عن نمط من الطموح والآمال غير المحققة، مما يؤدي إلى انهيار القيم والمعايير في المجتمع. بمعنى أن السلوك المنحرف ينتج وفقا لهذا التصور عن صراع بين ثنائية إشباع الحاجات والوسائل المتاحة لإشباعها. "فالضمير الجمعي الذي يمثل القوة التنظيمية الخارجية التي تحدد الأهداف الواجب تمثلها في سلوك الفرد"[1]، يحصل على مستواها نوع من التفكك نتيجة للمتغيرات التي تتبع الأزمات الاقتصادية أو الحروب أو التطور التكنولوجي، مما يؤدي إلى تحول اجتماعي يمس القيم والمعايير وما ينتج عنها من حالة لا توافق بين حاجات الفرد وأهداف المجتمع. لأن الاختلال الوظيفي الذي ينشأ على مستوى نسق القيم والمعايير يؤدي إلى تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية. وبالتالي قصور قوى الضبط الاجتماعي وعدم قدرتها على ضبط سلوك الأفراد، مما يفسر انتشار النزعة الفردانية التي تتغذى على انهيار التكامل والترابط بين الفرد ووحدته الاجتماعية. والنتيجة انتشار السلوكيات المنحرفة بمختلف أشكالها وفي كل المستويات.

إن انتشار ظاهرة معينة أو بروز نمط سلوكي ما في ظل معطيات توصف بأنها موضوعية باعتبارها نتاج لإفرازات البناء الاجتماعي لا يمكن تبريره وفقا لمبدأ القهرية الذي يُفسر انطلاقا من الإكراهات التي تمارسها الظاهرة الاجتماعية على أفراد المجتمع. خاصة أن هذا الطرح قد يحيلنا إلى الخضوع للعديد من المظاهر والظواهر المرضية غير الصحية–السلوك المنحرف– باعتبارها إفراز طبيعي قد تؤول لدى البعض على أنها قدر محتوم.

إن تمثلاتنا الاجتماعية لدلالة الانحراف غالبا ما تتصل بالقضايا الأخلاقية لكنه في الأساس يتشعب للعديد من المظاهر. فهناك شكل من أشكال الانحراف يمكن القول عنه أنه يمثل أحد أهم سمات

[1] عدلي السمري وآخرون: **علم اجتماع الجريمة والانحراف**، مرجع سبق ذكره ص.39.

تفاعلنا اليومي وصعوبة تتبعه تتغذى على هذه البنية المعقدة، إذ يصبح جزء لا يتجزأ من التركيبة البنيوية للمجتمع لأنه يندمج أساسا مع سيرورة التفاعل اليومي ليأخذ بذلك صفة اللامرئية نظرا لاندماجه مع الحركية العامة للأفراد والجماعات، مما يفتح المجال للتفاعل معه بشكل اعتيادي.

لذلك فإن معالجة السلوكيات في إطار حركية النسق الكلي قد تبرز طبيعة التفاعل القائم بين بنية النظام الاجتماعي، والتصورات، والمفاهيم السائدة .ومن ثمة تشكل مختلف الأنماط السلوكية التي قد تمثل صورة من صور الانحراف المعبر عنه بالانحراف البنيوي نظرا لارتباطه بطبيعة البناء الاجتماعي بمختلف عناصره ومكوناته. وهذا ما يفتح المجال للتساؤل حول مدى تغلغل الانحراف في المجتمع.

تختلف درجة الانحراف من حيث خطورته وأثاره السلبية على المجتمع باختلاف الفئات الممارسة له. إضافة إلى الفضاء المُمارس فيه انطلاقا مما يسمى المكانة السببية، حيث تشير العديد من الدراسات لارتباط أشكال الانحراف ومختلف مستوياته بعوامل ومتغيرات عديدة كالجنس والسن والحالة الاجتماعية. أما في هذه الدراسة سنركز في الجزئية الموالية على المكانة الاجتماعية لشريحة اجتماعية توسم بالنخبة –الفئات المتعلمة– في إشارة واضحة لتقاطع ذلك بالنسبة لهذه الدراسة مع الفاعلين في الوسط الجامعي.

2- الجامعة وفاعليها تحت مجهر سوسيولوجيا الانحراف:

إن التفكير في حدود العلاقة بين الجامعة كمؤسسة مجتمعية ذات طبيعة علمية أكاديمية بالدرجة الأولى، والانحراف كنمط سلوكي موسوم باللامعيارية قد يفتح المجال للتساؤل عن كيفية بناء هذه المقاربة التي تبدو أنها تجمع بين النقيضين بما لا يسمح بتحقيق الأساس الإبستيمولوجي لبناء الموضوع.

إن محاولة الإجابة على الإشكال السابق يقودنا للبحث عن صورة الجامعة في المخيال الاجتماعي بما يتقاطع في الكثير من الأحيان مع تمثلاتنا لقواعد معيارية تُحيلنا على بناء نموذج مثالي قد لا يتطابق مع الواقع. فالجامعة وفقا لهذا التصور الأولي لا يمكن أن ترتبط حتى في سياق الإنشاءات العقلية أو الصياغات الجدلية بالانحراف على امتداد مدلوله وتشعب مفهومه، إذ أن الإيحاءات المرتبطة به تميل إلى الوصم السلبي المرفوض مجتمعيا.

بالرغم من أن الانحراف في أحد صوره وأنماطه هو تعبير عن" اللامعيارية أو حالة الأنومي "[1] التي تتشكل وفقا للمنظور الدوركايمي نتاجا لجملة من الأزمات التي يعرفها المجتمع، مما يسهم في رسم ملامح تغير قيمي استجابة لتلك التحولات. يذهب إميل دوركايم بطرحه هذا إلى حد اعتبار الانحراف ظاهرة اعتيادية ولابد للأفراد والجماعات العمل على إيجاد آليات للتكيف معها، خاصة أن الانحراف يحمل في بنيته دلالة إيجابية. وذلك من خلال رد الفعل المجتمعي اتجاهه انطلاقا من الضمير الجمعي.

وبالتالي ضمان حالة التساند الوظيفي واستعادة الاستقرار للبناء الاجتماعي. فالانحراف وفقا لهذا المفهوم عامل وسيط يُنشط الجهاز المناعي للمجتمع.

[1]Ekaterina Lytkina,.**Anomie and Anomia-An Approach towards the measurement of social well- being and deviance** ,laboratory for comparative social research S E,Moscow. 2012, p.5.

إن المنظور الدوركايمي يفتح المجال لحتمية نفاذ الانحراف للجامعة باعتبارها أحد الأنساق الفرعية للمجتمع. وبذلك يتم اختراق الصورة المعيارية للجامعة في مخيالنا الاجتماعي.

فاحتمالية تشكل الانحراف في الوسط الجامعي تستدعي المقاربة السوسيولوجية التي نحتها **'هوارد بيكر'** حول السلوك المنحرف وذلك من خلال تأسيسه لنظرية الوصم الاجتماعي. حيث يعتبر بأن المجتمع ينطلق في رد فعله أو استجابته من خلال قواعده الضبطية التي تحدد المقبول والمرفوض مجتمعيا في شكل ممارسة إقصائية. فالمبالغة في رد الفعل المجتمعي ضد الأفراد المخالفين لقواعده هي التي توسع مساحة الانحراف " لأن الفرد يصبح صورة طبق الأصل لما وُصم به" [1].

لذلك يمكن القول بأن الانحراف نتاج مجتمعي في الأساس يتغذى على نمطية السلوك بالنسبة للأفراد والجماعات؛ فالامتثال لقواعد الجماعة يُعد من محددات السلوك السوي لذلك يعتبر المخالف لها منحرفا باختلاف الفضاءات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.

إذن فالانحراف بالنسبة لوسط الجامعي وفقا لنظرية الوصم الاجتماعي يعد جزءا لا يتجزأ من آلية مجتمعية تشتغل لصالح الإقصاء والتهميش الذي يؤسس لرد فعل عكسي اتجاه المجتمع. حيث يتشكل الانحراف بمختلف أنماطه وكذا مستوى تشبع البناء الاجتماعي به انطلاقا من الفعل التراكمي للاستجابات المنحرفة للأفراد ضد المجتمع المقيد بعناصر ثقافية تتغذى على إقصاء الآخر، وتعمل وفقا لقانون النبذ الاجتماعي. فتتسع بذلك دائرة الانحراف لتمتد إلى الوسط الجامعي، وذلك إذا سلمنا بفرضية **'هوارد بيكر'** حول الوصم الاجتماعي الذي ينطلق من خلاله الانحراف في شكله الأولي المؤقت ليتحول إلى انحراف ثانوي أخطر من حيث درجة التأثير. وعند هذا المستوى يمكن استدعاء أطروحة "كوهين" حول الانحراف الذي يمثل بالنسبة له خروجا عن نسق التوقعات المدعومة بالمألوف

[1]Hayward S .Becker . **outsiders,** étude de sociologie de la déviance .éditions, Métailié, 1985, p 38

والمرغوب مجتمعيا. لذلك نجد أننا قد قمنا بنوع من الحراك الدائري من خلال عودتنا إلى نقطة البداية، حيث تحدثنا عن القواعد المعيارية للمجتمع وصورة الجامعة في المخيال الاجتماعي.

فالجامعة فضاء أكاديمي يجمع النخبة أو فضاء للحريات أو محطة للبحث العلمي أو فضاء لالتقاء الأفكار أو محرك للتنمية، كلها صور ذهنية مخزنة في اللاوعي تحاكي أمالنا وطموحاتنا أو نسق توقعاتنا على حد تعبير **'كوهين'**.

هل يمكن في هذا السياق الحديث عن انحراف النخبة أو الفئات المتعلمة؟

كثيرة هي الأسئلة التي يمكن أن تتبادر إلى أذهاننا ونحن نحاول معالجة موضوع السلوك المنحرف في الوسط الجامعي. فمجرد ربط السلوك الإنساني بالانحراف; يعني أنه تحول إلى نمط سلوكي بالنسبة للفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل.

مع محاولة العلوم الاجتماعية البحث في دوافع وأسباب ذلك. تتقاطع العديد من الاحتمالات للتفسير والفهم. فالانحراف في الغالب يتشبع بمدلول سلبي من خلال تمثل آثاره على الفرد والمجتمع، إلا أن تركيز بعض المدارس أو النظريات حصر الانحراف من حيث ممارسيه في أفراد الفئات الهشة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، أو الطبقات الدنيا في المجتمع. قد يشكل انطباعا يتضمن إيحاءا بنوع من العنصرية المُمنهجة، وشكلا من الإقصاء الاجتماعي المتعمد لبعض الشرائح الاجتماعية. لذلك نتساءل في هذا السياق عن الخريطة الاجتماعية للانحراف. فوفقا لهذه الصياغة لا يمكن إذن للانحراف أن يكون حتمية متصلة بفئة دون أخرى فالأغلب أنه يتوزع وفقا لمنحنى طبيعي؛ أي أنه يمكن رصده لدى مختلف الفئات. وللإشارة هنا فالانحراف وأشكاله وكذا أسبابه قد تتباين نظرا للعديد من المعطيات لعل أهمها ما يتصل بالسمات الشخصية للفرد وخلفيته الثقافية والاجتماعية التي شكلت معالم منظومته القيمية واتجاهاته. وبالتالي سلوكياته كمخرج أساسي ومهم في هذه المعادلة.

إن الإحالة على الخريطة الاجتماعية للانحراف تبدو ضرورية بالنسبة لهذه الدراسة. إذ تشير إضافة لخضوعه للتوزيع بين مختلف الفئات الاجتماعية إلى تشكله وإمكانية رصده أيضا وحتى تتبع انتشاره في مختلف الفضاءات الاجتماعية. ولعل مخيالنا الاجتماعي في تفاعله مباشرة مع الذاكرة الانتقائية ذات الطبيعة المعيارية يميل إلى أن يحاكي ما يجب أن يكون أو على الأقل ما يمكن أن نسميه الوضع المأمول. وهذا ما قد يفسر تباين رد الفعل المجتمعي اتجاه الانحراف من حيث بؤر انتشاره وكذا احتمالية رصده أو تسجيله في فضاءات اجتماعية دون أخرى. فالشارع أو السوق فضاء عام مقابل الجامعة هذه الأخيرة التي تمثل فضاءا اجتماعيا أكاديميا ذو طبيعة مؤسساتية نخبوية؛ أي أن الصورة التي يحملها أفراد المجتمع على فضاء اجتماعي معين في اتصالها بالدور والمكانة الاجتماعية هي من يستثير رد الفعل المجتمعي ويحدد مستواه ودرجته من حيث الاستهجان والرفض. لذلك قد يكون تشوه الصورة في المخيال الاجتماعي من بين أسباب الانحراف من حيث تقاطعه مع تآكل المخزون القيمي المحفز على مواجهة هذا النمط من السلوك.

الانحراف بالنسبة لهذه الدراسة لا يعتبر وصما مطلقا لأفراد أو جماعات معينة، وإنما توصيف لمظهر أو نمط سلوكي قد يتقاطع مع دلالة الانحراف وفقا للمفهوم الذي تبنته الدراسة في جزئية منه تتعلق في هذا السياق بالخروج عن نسق التوقعات المنوط بالدور المركزي لفضاء اجتماعي كالجامعة وفاعليها. من هم فاعلوها إذن وما هي الصفة التي يوسمون بها مجتمعيا؟ هل يمكن لنا أن نقول أنهم النخبة؟ أو المثقفون؟ أوصاف ونعوت تتقاطع معظم دلالاتها في أذهاننا بالفئة التي تتموقع في أعلى السلم الاجتماعي.

هو نوع من أنواع الإشباع الافتراضي ذلك الذي يتغذى عليه العقل الجمعي المعروض على تفكك نسق توقعاته؛ أي تمثلاته لدور المثقف أو النخبة الأكاديمية في مسار ديناميكية المجتمع من خلال وظيفة التنوير بالمعنى الشامل لبناء الإنسان واستدامة المعرفة التي من شأنها رسم خط السير التنموي

والحضاري. لأن المعرفة سلطة في المجتمعات الحية. لكن لا يجب في هذا السياق المزاوجة بين الطموح و الاستغراق في الطوباويات أو التجريد فكيف ذلك؟

إن الرفض اللاشعوري لتعرية الواقع وما يتعلق بمحددات سلوك من يوسم بنخبة المجتمع من خلال إضفاء القداسة المتصلة بالصورة النمطية التي يختزنها المخيال، بالتوازي مع نسق التوقعات المتصل بدورهم الأكاديمي كفاعلين أساسيين في التنمية بمختلف أبعادها، إضافة إلى المضامين التي تتعلق بمستوى وعي وإدراك هذه الفئة. قد يجعل ربط سلوكها بالانحراف خارج دائرة التفكير أو المسائلة.

يعتبر الانحراف بمختلف أشكاله وصوره معوقا وظيفيا لحركية أو ديناميكية النسق الكلي ومختلف الأنساق الفرعية نظرا لانعكاساته السلبية على أداء الأفراد. خاصة في نطاق التنظيم الاجتماعي المحدد بنسق الدور والمكانة والمرتبط بأداء مهام ووظائف لها علاقة بطبيعة المؤسسة أو المنظمة التي ينتمي إليها الفرد. فسلوكيات الأفراد في الفضاءات الاجتماعية المختلفة قد تعكس نمطا محددا يمثل في الأساس نتاجا اجتماعيا يتشكل في نطاق تفاعل الفرد مع طبيعة المنظومة الاجتماعية بمختلف محدداتها الثقافية والاقتصادية والسياسية والنفسية والقيمية. أما الاختلال فيتأتى من أن يتحول النظام الاجتماعي السائد كعنصر دافع للفاعلين فيه وفي مختلف الفضاءات الاجتماعية إلى آليات الهروب من الواقع أو تبني الخطاب التبريري بالتوازي مع انعدام الرؤية الاستشرافية وقلة الكفاءة في التعامل مع المعطيات المتغيرة التي يفرزها الحراك على مستوى البناء الاجتماعي أو النسق الفرعي.

إن أحد أهم محددات الاضطراب الذي قد تعكسه سلوكيات النخبة –الفاعلين في فضاء اجتماعي كالوسط الجامعي– وما يمكن وصمه بالانحراف هو أن يكون الفرد جزءا من منظومة تفرض شروطا للقبول متوافقة مع نسق ضيـق من الأهداف والمصالح الذاتية. "فالقبول المشروط يعتبر مدخل مباشر إلى الاضطراب الذاتـي وسوء التوافق السلوكـــي بمختلف مظاهره: قلق وإحباط واكتئاب وانهزامية

وعدوانية وسلوكيات تدميرية للذات والآخرين. ما دام الإنسان ممنوعا عليه أن يكون ذاتا مستقلة وكيانا حرا"[1].

إن البيئة غير الصحية التي تحتوي عناصر طرد للكفاءات بتحولها إلى سيرورة اجتماعية من خلال تشكيلها لأبعاد الهوية الشخصية للأفراد –أشباه المتعلمين– تغذي عولمة ثقافة الاستسلام والخضوع المبرمج من خلال أنماط سلوكية تعكسها حالة اللامعيارية من خلال النظرة المحافظة على الواقع. إضافة إلى التبرير بمقتضى الواقع الموضوعي وحتميته في ظل بيئة اجتماعية تمثل فيها قابلية الاستحمار، السمة الشخصية لبعض الأفراد من خلال تكيفهم مع وضعية التخلف باعتبارها حتمية لابد من التفاعل معها.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنه من المفاهيم المركزية التي تتأسس عليها سلوكيات الفرد هو مفهوم الذات الإنسانية مقابل الذات الفردية التي يمكن أن تنحصر في صورة مصالح ذاتية بدوافع شهوة السلطة، وشهوة النفوذ وأيضا المركز الاجتماعي. كل هذه المغريات التي تشكل هالة مغناطيسية لامتصاص الطاقة الايجابية الحية في الذات الإنسانية المدفوعة بمنظومة قيمية، إلا أن الاصطدام بمعطيات الواقع المتغير بوتيرة متسارعة قد يشكل معالم منظومة قيمية سلبية قد يستدمجها الأفراد لتتمظهر في نطاق السلوكيات المعلنة والخفية (ازدواجية القيم والتفاوض مع الواقع). خاصة أن الواقع اليوم بإفرازاته المادية وإنتاجه لآلات تتحرك في فضاءات افتراضية بحثا عن الإشباع كشكل من أشكال التعويض عن الحرمان الاجتماعي ورداءة الواقع وتكرار نماذج الفشل على كل المستويات مقابل محاولة الحصول على مراكز اجتماعية وفقا لمعايير النجاح الاجتماعي التي ترتكز على محددات مادية –الرأسمال المادي– مقابل –الرأسمال المعرفي– قد تكون عاملا من العوامل الأساسية التي تدفع البعض لاستدماج الثقافة المجتمعية السائدة بعيدا عن نسق التوقعات كانعكاس للسلبية المحيطة.

[1] مصطفى حجازي: **الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، مرجع سبق ذكره،ص.54.

إن فرضية انسحاب النخبة أو المثقفين من أداء الدور التغييري وعلاقة ذلك بمختلف مظاهر الانحراف قد يجزئ الفرضية إلى قسمين حيث تتمركز سلوكيات تعكس الانسحاب الاختياري بفعل شخصية الفرد أو سطحية التفكير التي تتفاعل مع ضغوطات الجهاز الأيديولوجي لتتحول إلى أداة للمحافظة على النظام السائد من خلال الاندماج مع عناصر الرداءة، وفي المقابل تتحدد معالم الانسحاب الإجباري نظرا لعدة عوامل منها: انعدام الثقة والشعور بانعدام الأمن الاجتماعي والاغتراب عن الذات وعن الواقع في شكل رفض للواقع بكل معطياته ورفض الاندماج مع عناصر الرداءة وإعادة إنتاجها. حيث تتشكل معالم الصراع بين تيارين ضد الرداءة بمختلف فاعليه، وتيار منتج للرداءة من خلال فاعليه الذين يتغذون أو يتفاعلون مع عناصر الرداءة في ظل انكماش الضبط الداخلي لصالح الضبط الخارجي والتموقع في دائرة الاحتياجات البيولوجية. خاصة إذا تم التطرق لوضعية النخبة –الفاعلين في الوسط الجامعي– والتفاعل مع طبيعة المنظومة المشبعة بالأغلبية النفسية من خلال ملامح اليأس من التغيير والانهزامية.

إن التفاعل مع هذه المعطيات قد يطرح تساؤلا عن موقع المثقف في البناء الاجتماعي ودوره وفقا لمعادلة امتلاك الرأسمال المعرفي وارتباطه بالشأن المجتمعي العام، إلا أن الواقع الذي يعكس عدم استقلالية مختلف الفضاءات الاجتماعية عن السلطة السياسية بمختلف أدواتها قد تشير إلى إقالة المثقف في إطار الأنظمة المغلقة بمختلف الأساليب سواء عن طريق التطويع أو الترويض.

إن العالم تحركه الأيديولوجيات الواضحة والخفية من خلال القوى الفاعلة على الساحة الدولية بسلطتها المعرفية الممتدة إلى كل الفضاءات الاجتماعية. وذلك من خلال الاستفادة من عقول خبرائها ومفكريها، وكذا المختصين في كل الحقول المعرفية. غير أن استفادة السياسيين وصناع القرار في المجتمعات النامية من آراء الخبراء و المختصين لا تعدو أن تكون شكلية. خاصة إذا استبدلت معايير

الكفاءة بمعايير الولاءات والانتماءات السياسوية. وذلك في ظل الأنظمة المغلقة التي تغذي قنوات وأدوات وأساليب الاستحمار، حيث يمثل المثقف مصدر للتهديد أو العبء فالخطاب الذي يتبنى تسويق الاستقرار المجتمعي من خلال قنوات رسمية وغير رسمية حتى في فضاءات المعرفة قد يعكس درجة الفشل المجتمعي على خلق فضاءات مستقلة عن الأجهزة الأيديولوجية للدولة وانخراط فئات مجتمعية في إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب السياسوي بشكل مباشر أو غير مباشر.

هنا قد تطرح إشكالية الخلل الوظيفي وسلوكيات الفاعلين في الوسط الجامعي كنخبة أكاديمية بين النظري والتطبيق. وصياغة فرضية الانسحاب من الحياة الاجتماعية كسلوك يعكس الاستسلام للتراكمات السلبية وعدم القدرة على المواجهة كشكل من أشكال العدوان على الذات، في حدود التفاعل مع نماذج الفشل المتكررة. والتي يفرزها البناء الاجتماعي أو المجتمع في شكل إعادة لإنتاج التسلط والقهر والاستغناء والاستبداد وإشباع الحاجات التي تدفعها الطاقات المكبوتة في الفضاءات الاجتماعية المختلفة، ومنها الجامعة كجزء من المنظومة المجتمعية التي تتفاعل مع محددات الواقع. خاصة في إطار علاقتها بالنظام السياسي كجهاز أيديولوجي للدولة بعيدا عن الاستقلالية الفعلية.

إن ثقافة الولاء للأشخاص أو للمصالح الفئوية والتي غالبا ما تترجم في شكل سلوكيات منحرفة قد تبدو مألوفة أو مبررة لكنها تحمل دلالة بنية فكرية معرفية غير مستقلة. مما يشير إلى تفكك معالم المجتمع الديناميكي المرتكز على الإنتاج المعرفي والثقافي في ظل رؤية حاضرة ومستقبلية لواقع السلوكيات وطبيعة الحراك الاجتماعي وعلاقة الفاعلين في مختلف الفضاءات الاجتماعية بهذه السيرورة.

إن الإخفاق الاجتماعي مسؤولية فردية واجتماعية، وزيادة العبء وأثره على المجتمع علاقة متعدية لإفراز البناء الاجتماعي الذي يتحرك في إطار سيرورة مجتمعية تتغذى بمتغيرات داخلية وخارجية (القوى العظمى–الحكومات–الشعوب–الفضاء الاجتماعي–النظام السياسي– وزير التعليم العالي–مدير

الجامعة–عمداء الكليات– رؤساء الأقسام –الأساتذة....).هذه الأخيرة التي تمثل حلقة للعلاقة المتعدية لممارسة الضغوطات والتي قد يعبر عنها بالإشباع الذاتي. حيث يمكن الإشارة في هذا السياق إلى حالات الامتثال الاجتماعي على مستوى السلوكيات من خلال عدم الفعاليـة في رفض أشكـال العنف والتهديد والضغوطـات الممارسة وتشبع البناء الاجتماعي بعناصر الأغلبيـة النفسيـة، وحتمية تقبل الواقع. فالمسكوت عنه من سلوكيات منحرفة قد يرتبط بمحددات القابلية للاستعمار أو الاستحمار في بعض الحالات وأبعادها النفسية والثقافية (الانهزامية /الحفاظ على النظام) وأبعاد اجتماعية (المكانة الاجتماعية)، والبعد الاقتصادي (المحافظة على مصدر الكسب من خلال الموقع الوظيفي).

هذه الأبعاد التي قد تعكس تغلغل ثقافة الحس المشترك في العديد من الفضاءات الاجتماعية منها الجامعة، وأساليب الإخضاع التي يفرزها البناء الاجتماعي بتركيبته التقليدية الهجينة. فترويض السلوك من خلال تشكيل الإدراك والوعي والأفكار والقناعات. وبالتالي السلوك كمحصلة نهائية تعكسها ممارسات الأفراد. قد ترتبط بآليات ما يعرف بالاشتراط الإجرائي حيث يرتبط السلوك بنتائجه وما يقابلها من تكلفة –cost of behavor– حسب **'سكينر'**. إضافة إلى ما يعرف بالاقتران أو المنعكس الشرطي عند **'بافلوف'** وأدوات تعميم السلوك généralisation of behavor، حيث يرتدع الإنسان على مستوى السلوك. إضافة إلى المواقف كما يعمم الردع الذاتي ليس اتجاه سلطة معينة بل اتجاه كل رموزه وأدواته من خلال إيقاف التفكير stopping Thought كآلية للرقابة الداخلية أو الذاتية[1]. وهذا ما يمكن أن تفعله الأوامر الفوقية وأساليب التهديد المباشر أو غير المباشر التي يمكن أن تعتبر أمر بتوقيف التفكير وتنشيط دائرة اللاوعي إراديا خوفا من العواقب – التوقيف عن العمل، تعطيل منحة التربص الخارجي على مستوى الجامعة مثلا–. وذلك فيما يخص الأفراد الذين يمكن إخضاعهم لهذه الأساليب من خلال التأثر بآليات الضبط الخارجي. إضافة إلى إمكانية ترويض السلوك من خلال

[1] جمال الخطيب: **تعديل السلوك الإنساني**، ط.1، دار الفلاح، الكويت،2003، ص.25

الاعتماد على تقنية تعميم الألم خلال موقف معين. حيث تقترن تجربة الشخص بحادثة موجعة ومفجعة لدرجة الاقتناع بضرورة تجنب ذلك الموقف أو المواقف المشابهة أو ما يعرف بسلوكيات التجنب تفاديا لمثير تنفيري. زيادة على ذلك السلوك التجنبي–عدم الرغبة في التواصل مع أحد المسؤولين مثلا– كرد فعل أو استجابة تعكس رغبة الفرد بعدم تكرار التجربة لما لها من أثر سلبي عليه وفي كل المستويات سواء اجتماعيا– الراتب– أو نفسيا إرهاق أو توتر كآلية للدفاع الذاتي هروبا من الألم والخوف.

إضافة لذلك ما يعرف بالتعلم الاجتماعي كشكل من أشكال ترويض السلوك. إذ يعد أقل تكلفة وجهد. حيث تكون الأداة في هذه الحالة عينة من الأفراد أو المواضيع التي يمكن تعميمها انطلاقا من أساليب أو كأسلوب تحذيري في قالب تهديد مباشر أو غير مباشر في حالة العصيان والتمرد– الاحتجاجات مثلا–. والاعتماد هنا قد يكون على الشائعات والتضخيم من خلال وضعيات معينة تنشر حالة الخوف وعدم الاستقرار والتخويف من تلك الوضعية أو المواقف المماثلة عن طريق ما يعرف بالعدوى الانفعالية، إضافة إلى آليات الترغيب وآليات التعزيز 'التحكم الناعم'(ما يوازي من ديمقراطية النباح في بعض الوضعيات).عموما إن ترويض السلوك يكون على 3 مستويات: أولها تعزيز السلوك المرغوب–ثانيها تعديل السلوك غير المرغوب إضافة إلى تشكيل سلوكيات جديدة[1].

إذن يمكن القول أن هذه الآليات تعبر عن بعض الانحرافات البنيوية من خلال السلوكيات التي يعكسها الفاعلون في مختلف المواقف وذلك من بين ما يمكن رصده في الوسط الجامعي لذا نتساءل من هذا الموقع عن إمكانية خضوع –النخبة– لمثل تلك الأساليب والآليات لترويض السلوك مما قد يفتح المجال لتشكل السلوك المنحرف بمختلف أشكاله.

[1] مصطفى حجازي: **الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، مرجع سبق ذكره،ص-ص95-96.

أهي الإشارة إذن إلى أطروحة البداية والنهاية التي تؤصل لتموقع المثقف ودوره الوظيفي في إطار سيرورة النهايات، نهاية التاريخ ونهاية القراءة ونهاية المثقف. وذلك حسب أطروحة النهاية التي يمثلها **'ريجيس دوبريه'** ونهاية دور المثقف في عصر التكنولوجيا والرقمنة; أي الخروج عن نطاق الوصاية[1]. نضيف إلى ذلك وفي هذا السياق من سيرورة النهايات تساؤلا حول نهاية العلاقة بين النخبة والمعرفة والقيمة المضافة التي تختزنها هذه العلاقة في تفاعلها مع الرهانات التي يفرزها مجتمع المعرفة وإمكانية تشكل مساحة للانحراف.

انطلاقا من منظور الدراسة حول الانحراف نتساءل عن طبيعة البنية المجتمعية وسيرورة الوسط الجامعي في خضم سقف التحديات المنوط به، بالتوازي مع مقومات مجتمع المعرفة. وتفكيك هذا التساؤل ببعده الإشكالي يستلزم الإشارة لبعض المرتكزات التي تؤسس لقيام مجتمع المعرفة بالتوازي مع الدور البحثي والمهمة الأكاديمية للجامعة.

إن المقاربة التي تعتمد على أهمية الرأسمال المعرفي في تقدم المجتمعات تتضمن أيضا السعي ضمنيا إلى توفير بيئة اجتماعية ملائمة للاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره المنتِج الأساسي للقيمة المضافة.

لذلك فإن أي اختلال يتم تسجيله على مستوى البناء الاجتماعي يستدعي البحث والتقصي عن العوامل والتنبؤ بالآثار لأجل المساهمة في إيجاد الميكانيزمات التي من شأنها إعادة الديناميكية لمختلف نظمه ومؤسساته، خاصة إذا كان الحديث في هذا السياق عن الجامعة ودورها المحوري. لذا سيتم مناقشة بعض المسائل المتعلقة مباشرة بالتحدي الذي تفرضه فلسفة مجتمع المعرفة إنطلاقا من تتبع السيرورة

[1] احمد شراك: **المثقف بين سلطة التنوير قبل وبعد الربيع العربي**، محاضرة مُقدمة في إطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط/المغرب، 7 فيفري 2015.
انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=G2bfV3VAMDI

المجتمعية لهذا الحراك الاجتماعي. والتساؤل ضمنيا هل إذا كان الحديث عن السلوك المنحرف في الوسط الجامعي يتنافى مع مقومات ومبادئ مجتمع المعرفة أم يمكن لهما التعايش وذلك من خلال الفصل الموالي والمعنون بالجامعة ومجتمع النخبة.

الفصل الرابـــــــــع: الجامعة ومجتمع النخبة

1- الجامعـــــــــة ومجتمـــــــــع المعرفـة

2- الجامعـــة الجزائريـــة والبحـــث عن نموذج

1- الجـامعة ومجتمــع المعرفـة:

إن الحدود بين التقدم والتخلف العجز والإنجاز قد يعكس الفجوة القائمة بين طبيعة البناء الاجتماعي والتفاعل مع المعطيات الواقعية والتحديات المستقبليـة لأي مجتمع وللإجابة على هذه التساؤلات الضمنية وجب البحث عن موقع الجامعة من هذه المتغيرات باعتبارها مؤسسة اجتماعية تتحرك ضمن واقع اجتماعي متغير مما يجعل من الجامعة فضاء له من الخصوصية من حيث الدور والوظيفة ما يضعها على محور الحراك الاجتماعي بكل أبعاده بالإضافة إلى مواكبة كل التغيرات بما في ذلك الداخلية والخارجية أي على المستوى المحلي والإقليمي وكذا العالمي وفقا للمعطيات التي تفرزها القوى المهيمنة اعتمادا على المعادلة القائمة على امتلاك أدوات السيطرة والتغيير ورسم معالم الواقع.

خاصة إذا كانت الجامعة فضاء لتكوين النخبة والطبقة المثقفة باعتبار هذه الأخيرة رأسمال بشري بإمكانه تحويل معادلة التخلف إلى تقدم.

من هذا المنطلق سيتم مناقشة حاضر ومستقبل المجتمع في ظل الرهانات والتحديات الآنية والمستقبلية من خلال موقع الجامعة كمحرك للتنمية.

إن المتتبع لمسارات التنمية في المجتمعات المتقدمة سيدرك أهمية العامل أو العنصر البشري كأحد أهم محددات التطور من خلال العمل على تنمية مكونات شخصيته في بعدها الاجتماعي والنفسي والثقافي وكذا المعرفي هذه الأبعاد التي تمثل محصلة الإنسان الفاعل في شتى المستويات والميادين .

هذه العملية الموكلة إلى مؤسسات المجتمع المتعددة والمتنوعة من حيث الدور والوظيفة ولعل أحد أهم هذه المؤسسات الجامعة باعتبار الدور المنوط بها في تكوين الكفاءات حيث كانت النظرة السائدة وفقا لفلسفة التنمية القائمة على مضاعفة معدلات النمو الاقتصادي باعتبار التعليم بمختلف أطواره

ومؤسساته ومنها التعليم العالي مؤسسات لتلقين المهارات والمعارف العلمية في شتى المجالات ثم التأكيد على البعد الاستثماري للعملية التعليمية بعيدا عن المنظور التقليدي.

إن الحديث عن التعليم العالي يتأتى من خلال أهميته بالنسبة للمجتمع وما يمثله من قيمة مضافة، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع عموما وذلك بالرغم من انقسام الباحثين والمختصين حول مسألة الأهمية وعلاقة التعليم بحركية المجتمع فهناك من يرى بأن الإنفاق على التعليم عبارة عن خدمة استهلاكية سواء قامت بهذه العملية الأسرة أو المجتمع لكن توجد دراسات أخرى تم إجراؤها في نفس السياق تؤكد على البعد الاستثماري للتعليم والخروج من هذا الجدل تم انطلاقا من تأسيس ما يعرف اليوم "باقتصاد المعرفة" الذي يمثل تحولا جذريا في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات بالاعتماد على المعرفة كأحد محركات التقدم ففلسفة مجتمع المعرفة تعتبر بأن:" المعرفة ليست فقط مصدر للسلطة ولكنها أيضا أهم مقومات القوة والثروة بمعنى آخر لم تعد المعرفة مجرد مساعد لسلطة المال أو السلطة المادية البسيطة بل أصبحت جوهرها "[1].

هناك إشارة واضحة إلى تغير نمط السلطة ومعايير النفوذ خاصة فيما تعلق بما يمكن وصفه بالسلطة الرمزية كالزعامة مثلا وتشكل نوع من السلوكيات النقدية الآلية تبعا لمتغيرات ثقافية واقتصادية واجتماعية ترجع إلى طبيعة المجتمع المفتوح في سياق الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا الرقمية التي شهدها العالم المعاصر والتغير في مفهومي الزمان والمكان واندماج الفرد في إطار نظام عالمي جديد يوزع الأدوار والمكانة الاجتماعية حسب محددات امتلاك المعرفة والهيمنة على الفضاءات الاجتماعية وعلاقة ذلك بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يمتاز بخصوصية الآلية والرقمنة مقابل نمط إنتاج تقليدي حِرفي يَدَوي يصفه بعض الباحثين بما قبل رأسمالي.

[1] الفن توفلر: **تحول السلطة (المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين)**،ج.1 ،ترجمة :لبنى السويدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1995 ،ص.35.

في ظل هذه المعطيات يمكن التساؤل حول إمكانية تحول المعرفة إلى سلطة في الفضاءات الاجتماعية للدول العربية والنامية خاصة في إطار المؤسسات التي أوكل إليها هذا الدور بتفويض سياسي أو اجتماعي.

إن المعطيات السابقة تشير إلى رهانات ذات بعد عالمي فانفتاح العالم من خلال مؤسساته وأفراده وأدواته جعل من التنافس مؤشرا ضروريا للتعامل مع الواقع وتطويره وذلك برفع الرهان والاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية المحركة لهذا المسار التنافسي خاصة أن: "نهضة كل مجتمع تقاس بجودة كفاءاته العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا الثقافية والتربوية أو بمدى التكامل والتجانس الدائمين بين جميع هذه المكونات في إطار مقاربة شمولية تتوخى تقدم المجتمع وتنميته"[1].

لذلك فالدول النامية والسائرة في طريق النمو عليها الخروج من دائرة التبعية للبترول واقتصاد الريع والمورد الوحيد والعمل على تنويع مواردها المالية وذلك من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري فأحد أهم العناصر التي يقوم عليها مجتمع المعرفة التخطيط لتنفيذ مشاريع تنموية قائمة ومرتكزة على البحث وقيم الابتكار والإبداع وتشجيع الكفاءات والاستفادة من الخبرات المتراكمة للدول المصنعة فالرهان الذي رفعته هذه الدول قائم أساسا على الاستثمار في الكفاءات من خلال التكوين العالي والجودة العالية بما يضمن التنافسية في الفضاءات المفتوحة بفعل العولمة أما الرداءة لا يمكن لها الاستمرار في هذا السياق العالمي بفعل الانفتاح على الآخر الذي أصبح السمة البارزة في القرن 21 ومحددات قانون السوق واحتكار الفضاء العالمي (منتوج فكري أو تقنيات حديثة). ولمؤسسات التعليم العالي في ذلك الدور البارز من خلال تبنيها للمشروع المعرفي القائم على إنتاج المعرفة والقدرة على تسويقها وفقا لمكانيزمات عالية الدقة والضبط.

[1] حفيظ بوطالب جوطي: **جامعـــة المستقبـــل** ،ط.1،دار توبقال ،الدار البيضاء/المغرب،2012،ص.55.

في سياق الحديث عن اقتصاد المعرفة وأولوية الاستثمار في العلم بدلا من الاعتماد على الموارد الطبيعية الخام يبرز مفهوم أو تصور جديد لمكانة المؤسسات الجامعية في الفضاء الاجتماعي وعلاقتها بالديناميكية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الانتقال من الدور التقليدي للجامعة ومؤسسات التعليم العالي في تكوين الإطارات ونقل المعرفة إلى الاستثمار في المعرفة وتفاعل ذلك مع قوانين السوق الكونية بما في ذلك الاحتكار لخلق مجال للتنافسية والهيمنة وهذا ما يفرضه الواقـع بعيدا عن التنظيـر للحـق في انتقـال المعرفة وامتلاكهـا فامتـلاك المعرفـة مرهون بإنتاجهـا لذلك يتم التسويـق اليـوم لمفهوم" العولمة الأكاديمية أو ما يعادل تجارة المعرفة أو سلعنة التعليم العالي"[1]. مما يطرح العديد من التساؤلات خاصة إذا أصبحت الجامعة مجرد مؤسسة موزعة للشهادات بغض النظر عن عامل الجودة باعتبارها أحد أهم العناصر المهمة في مجتمع المعرفة خاصة إذا كانت مصادر التمويل المالي للجامعـات تتحكـم في سيرورتها وتحدد مسارها ودورها اقتصاديا واجتماعيا وحتى سياسيا .

إن تفاعل الجامعة ومؤسسات التعليم العالي مع المعطيات التي أفرزتها العولمة خاصة في شقها الاقتصادي يعني التطرق لعولمة التعليم العالي والذي يقصد به في الخطاب الرأسمالي الخوصصة والسلعنة والاستثمار في الرأسمال البشري خدمة لما يعرف " بتجارة المعرفة "[2] كمفهوم متشكل في إطار علاقته بالمفهوم الكلي – مجتمع المعرفة– هذا الأخير الذي فرض بقوة المتغيرات العلمية.

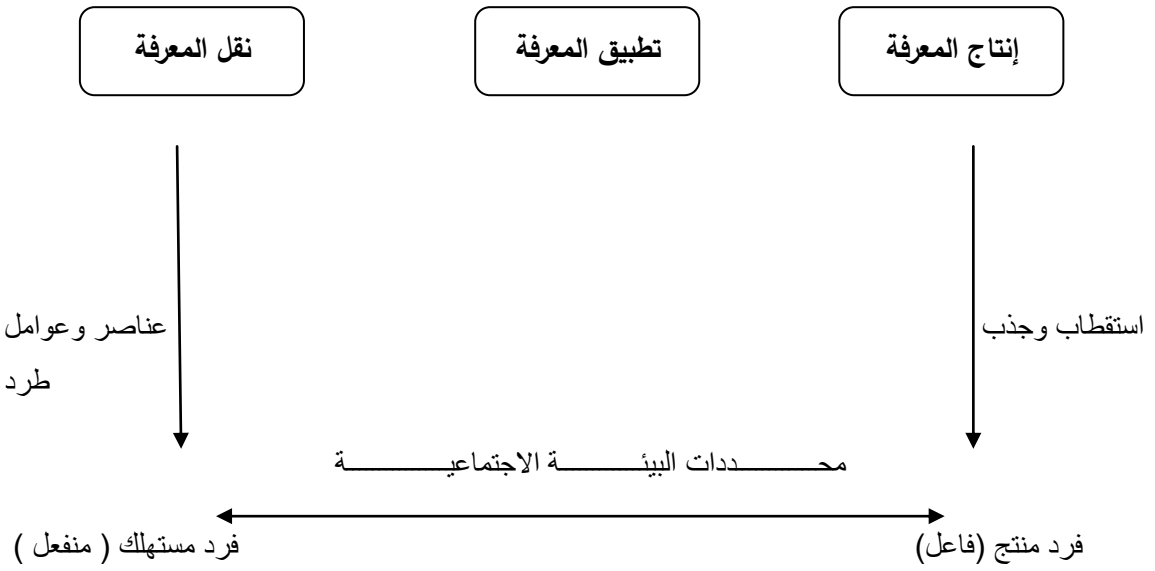
لذلك على الجامعة اليوم أن تحدد وجهتها ومسارها وفقا للتحديات التي تفرضها العولمة وذلك بالانخراط في السوق الكونية وإيجاد الآليات الأكثر فعالية لتواجه من خلالها مؤسسات التعليم العالي التحولات التي فرضتها العولمة على كل المستويات باعتبار علاقة هذه الأخيرة بالبعد المعرفي

[1] حفيظ بوطالب جوطي: المرجع السابق، ص.48.
[2] المرجع السابق ،ص .86.

والانتقال من الدور التقليدي الكلاسيكي للجامعة وارتباطه أساسا بعملية التكوين الأكاديمي وإثراء المعارف الانسانية.

إن الرهان اليوم متصل بالمشاركة المباشرة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي والاجتماعي أي تحريك عجلة التنمية.

لذلك يُطرح في هذا السياق تساؤل حول درجة استعداد مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية ومنها الجزائر للتكيف مع هذه العناصر والتحولات خاصة مع تحرير مفاهيم تُكرس ثقافة الفرد المستهلك وحدود تفاعل هذه المتغيرات والمفاهيم التي تفرضها العولمة عموما مع البنى الاجتماعية لتلك الدول.



شكل رقم 02: دورة حياة المعرفـــة

من المتعارف عليه أن لمجتمع المعرفة مبادئ يتحرك في إطارها مختلف الفاعلين الاجتماعيين سواء أكاديميـين وباحثين ومختصين وحتى أفراد المجتمع نتيجة للتفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا انطلاقا من إعطاء الفرد فرصة للتعلم وتحقيق الذات وتطويرها بعيدا عن البعد الكمي فقط فمجتمع المعرفة يراهن على الجودة والامتياز أي يتطلب شريحة عريضة من أفراد المجتمع على مستوى عالي من

التعليم المتطور قادرة على الإبداع والابتكار، باعتبار هذه العناصر الأساسية المشكلة للقيم الواجب استدماجها في البيئة الاجتماعية من أجل تحصيل القدرة على إنتاج المعرفة وبالتالي امتلاك عناصر القوة والسلطة والسيطرة والهيمنة على الفضاء الاجتماعي كأحد إفرازات الصراع والتنافس على احتواء المجال الدولي والإقليمي والعالمي.

استنادا إلى لغة العلم والأرقام فإن قيام مجتمع المعرفة يتطلب محيط أو بيئة ثقافية واجتماعية وسياسية تؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة الاجتماعية واعتبارها قيمة مضافة ومحركا للنمو والرقي والتطور الحضاري للأمم والمجتمعات دون الاكتفاء باستيراد النماذج الجاهزة من الدول المتقدمة خاصة أن مجتمع المعرفة يراهن على إسقاط حدود الزمكان وتأثير ذلك على الهوية الثقافية وتنميط السلوكيات وبالتالي الرهان في هذا السياق مزدوج ومضاعف يتطلب تحديد معالم الثقافة بمكوناتها الإيجابية وعناصرها الفاعلة في مشروع المجتمع الذي يتفاعل مع التغيرات والتحولات المتسارعة سواء في محصلته الإيجابية أو السلبية فالرغبة في السيطرة وتوسيع مساحات التواجد مكانيا وزمانيا يفرض واقعا وفقا لآليات السوق الكونيـة والتموقـع في فضـاءات اجتماعية متنوعة ومتعددة واشتغال ذلك وفقا لأدوات العولمة من خلال الفكرة القائلة بتسطيح العالم التي لا تكون إلا بنشر ثقافة المُهيمن وغرسها في بيئة اجتماعية قد تختلف عن البيئة التي نشأت فيها .

بالتالي قد يحدث اختلال في البنية الاجتماعية من خلال تأثرها بالعناصر الثقافية الوافدة وإمكانية الاستجابة في شكل من أشكال إنتاج ثقافة هجينة .

إن المعرفة لا تنتقل إلا بالقدر الذي تحقق فيه الطرف الأول من المعادلة؛ أي السيطرة لتفرز قشور معرفية تتفاعل مع كيان اجتماعي فاقد للتوازن إثر الدعوة لحوار الحضارات الذي يحتاج إلى الندية.

فالمؤشرات الواقعية تشير إلى وجود ثغرات معرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية مثلا بالنسبة لمجال البحث العلمي يوجد 70000 باحث وعالم كمتوسط بالنسبة لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة بينما يتم تسجيل 8200 باحث وعالم كمتوسط فقط بالنسبة لكل مليون نسمة في الدول النامية في حين تسجل النفقات العالمية في مجال البحث أقل من 1% في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا أما أمريكا الشمالية لوحدها تخصص ما يقارب 42.8% لميزانية البحث العلمي مما يشير إلى مفارقات عديدة على مستوى مقومات مجتمع المعرفة ومستوى انخراط مؤسسات البحث العلمي في هذه السيرورة العلمية وعلى رأسها الجامعة ومؤسسات التعليم العالي .

"فمجتمع المعرفة نشر مليوني مقال علمي في 60 ألف مجلة متخصصة أي ما يعادل 4 مقالات في الدقيقة إنه مجتمع يُغني قاموسه العلمي ب 40 ألف كلمة جديدة كل سنة وحسب **'ريتشارد نايت'** فإن 90 % من مجموع المعرفة البشرية قد تم إنتاجها خلال 30 سنة الأخيرة"[1]; أي أن مجتمع المعرفة فضاء للإبداع والابتكار النابع من القدرة على المساءلة والنقد والحرية الأكاديمية وبلوغ مستوى من الاستقلالية.

إلا أن مقاربة الواقع للفضاء الاجتماعي في الدول النامية بما فيها الجزائر قد يتوقف على حقيقة "عدم القدرة على التكيف والاستجابة للبنية الذهنية القائمة على المساءلة والنقد باعتباره ميزة للعقول المتفتحة التي تسعى للإبداع والابتكار"[2] والتي من خلالها يمكن الانتقال من واقع تسوده ثقافة التسليم المطلق إلى المساءلة الموضوعية بهدف تغيير معالم الواقع وتطويره بما يتلاءم مع مقتضيات مجتمع المعرفة الذي ينطلق أساسا من المساءلة لتراكمات النشاط الإنساني وبالتالي لا مجال فيه للذهنيات المعادية للإنجاز والإبداع خاصة إذا كان التفكير النقدي موازيا لرؤية معينة تعبر أو تعكس موقفا

[1] المهدي المنجرة: **قيمـــــة القيـــم** ،مرجع سبق ذكره، ص.60.
[2] حسن الباهي: **جدل العقل والأخلاق في العلم** ،إفريقيا الشرق،المغرب،2009،ص.16.

خاصا وسلوكا معينا فهناك من يعتبر أن: "الخاصية النفسية الرئيسيـة للتخلف هي التقليد والخاصية النفسية للتقدم هي الابتكار فهناك من المجتمعات من يسود التقليد نشاطه الذهني والعلمي وهناك من المجتمعات من يسود الابتكار هذا النشاط فيه"[1].

ولعل هذا ما قد يفسر الطبيعة البنيوية للمجتمعات النامية واعتمادها على التقليد بالرغم من أن الواقع الموضوعي يعكس مظاهر تثبت الفشل في التقليد المطلق والاعتماد على القوالب الجاهزة حتى في التفكير هروبا من الواقع وتحدياته والمستقبل ورهاناته.

إن العالم اليوم يفرض سيرورة متسارعة من التحولات وقطار العولمة الحامل لمشروع مجتمع المعرفة لن ينتظر أحد في حين أنه يسعى للاستفادة من البنية التقليدية للمجتمعات النامية من أجل فرض سيطرته وفقا لمفهوم سلعنة الإنسان في كل الفضاءات الاجتماعية.

من شائع القول أن الفلسفات القديمة أطلقت تسمية الحيوان الناطق على الإنسان ووفقا لمتغيرات هذا العصر أصبح حيوانا استهلاكيا فمجال التفاعل بين الأفراد عبارة عن اشتراك في عالم المادة بكل محدداته بعيدا عن نسق القيم كموروث إنساني ماعدا تلك القيم والمبادئ التي يفرضها المبدأ البراغماتي كالحديث عن التفكير النقدي من أجل الوصول إلى بدائل تعبر عنها حاجة آنية أو مستقبلية هدفها تجاوز ما هو كائن كمعطى قائم إلى وضع أفضل بالنسبة للإنسان على مستوى تلبية الحاجات وبلوغ مستوى عال من الإشباع المادي.

إن تفعيل ما يعرف بالحرية الأكاديمية وجعلها واقعا معاشا من خلال التفاعل مع الواقع ورسم معالمه الكبرى لا يتحقق إلا من خلال اعتبارها " قيمة مركزية من قيم التعليم العالي كما يراها Philip Altbach في حين أنه لا يمكن التمتع بها حسب Richard K .Betts إلا في مجتمع حر"[1].

[1] محمد العلي: **نمو المفاهيم(تساؤلات وأراء في الوجود والقيم)**،مرجع سبق ذكره، ص.147.

بمعنى أن الحرية الأكاديمية تُعبّر عن مقومات مجتمع المعرفة من خلال ارتباطها بالفضاء الأكاديمي ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها المحرك الأساسي للعملية المعرفية والإنتاج المعرفي.

فالحرية الأكاديمية يجب أن تُفهم على أنها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأي مضايقات من زملائهم أو الطلبة المنخرطين في الشأن السياسي والذين يمارسون ضغوط إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الأكاديمي[2].

هناك إشـارة واضحـة إلـى ضـرورة توفير البيئـة والمنـاخ العلمـي الملائـم للنشـاط البحثي إضافة إلى استقلالية المؤسسة الجامعية وعملها بعيدا عن المصالح السياسية أو الفئوية الضيقة – موقع التنظيمات الطلابية ووزنها في الجامعة مثلا– إذ أن Robert.J.Lieber يعتبر أن الحرية الأكاديمية تتضمن حريتين هما: حرية البحث عن الحقيقة وحرية التعبير عنها[3]، فهل الفضاء الاجتماعي في الدول النامية يهيئ البيئة العلمية الملائمة للبحث والتقصي؟.

هذا هو السؤال المطروح في سياق مبادئ وقيم مجتمع المعرفة والذي يمكن من خلاله التحكم في إنتاج المعرفة والقدرة على نقلها وتسويقها حيث تتحول إلى قيمة مضافة خاصة في ظل التنافس العالمي على التوســع والهيمنـــة "فالجامعـــات تبيع غير الملموس، فهي تتيح خبرة الحرم الجامعي غير الملموس والتي تضعك وجها لوجه أمام مدرسيك وزملائك الطلاب. وبالتالي فإن 95% من الجامعات في العالم ستختفي في غضون خمسين سنة وستبقى الجامعات الكبرى، لأنها تبيع شيئا ملموسا وهو المكانة الاجتماعية التي تترجم إلى وظائف ومال"[4]. إن هذا التنبؤ يشير ضمنيا إلى مجهرية الجامعات

---

[1] رياض عزيز هادي: **الجامعات النشأة والتطور(الحرية الأكاديمية-الاستقلالية)**،مجلة ثقافية جامعية، المجلد 2،العدد.2،بغداد،2010،ص.35.

[2] المرجع السابق،ص.36

[3] Robrt .J .Lieber :**Sifting and Winnouing(The Use and Abuses of Academic Freedom** ,International Studies perspectives,2007,P.46.

[4] جون بروكمان: **الخمسون سنة المقبلـــة**،ط.1،ترجمة :فاطمة غنيم، كلمة ،هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث،2009،ص.182.

غير المُنتجة للمعرفة ومستقبلها في عالم متغير يحاكي السيطرة والقدرة على التنافس وفقا لمعايير عالمية تصنف على أساسها الجامعات.

هناك مثلا حسب بعض المختصين التصنيف الثلاثي (جامعات عالمية، جِهويـة، محلية) فالجامعات العالمية هي الأكثر اندماجا في السوق الكونية ومفاهيم العولمة للمنتوج المعرفي من خلال إنتاجها العلمي وارتباطها بمجتمعات صناعية وتدويرها لرؤوس أموال ضخمة إضافة إلى مساهمتها في الحركية الاقتصادية وجودة الكفاءات وتمويل براءات الاختراع أما في الدرجة الثانية تتموقع الجامعات من الصنف الثاني أي الجامعات الجهوية التي تتميز بجودة التعليم وتطوير البحوث الأساسية إضافة إلى استقلالها الذاتي أما الجامعات المحلية فهي خارج مجال التصنيف نظرا لعدة عوامل منها انخفاض مستويات الجودة وانعدام الاستقلالية إضافة إلى عدم حركيتها وتفاعلها مع معطيات مجتمع المعرفة أي أن هناك رهان في رفع مستوى الدافعية والانخراط في المجتمع العالمي إلا أن الانتقال من درجة جهوية مثلا إلى درجة عالمية في التصنيف أمر معقد إذ لا يمكن لنسيج اقتصادي مبني على الاستنساخ أساسا أن يلعب دورا تفاعليا في منظومة البحث والتنمية[1]، خاصة إذا كانت البيئة الاجتماعية بكل محدداتها غير منتِجة مما قد ينعكس على الجامعة من خلال النظام التفاعلي المفروض من الأعلى والطبيعة البنيوية للأجهزة التقليدية بالنسبة للبلدان النامية –الجزائر كمثال–.

"إن التصنيف العالمي للجامعات ومفهوم النموذج المعياري المفروض عن طريق العولمة"[2] بالرغم من أنه يشير للتساؤل حول معايير التصنيف ودرجة خضوعها لمعطيات موضوعية علمية وأكاديمية وكذا الجهة المسؤولة عن هذه التصنيفات من دول وحكومات أو منظمات وهيئات عالمية إلا أنه يعكس أو يترجم وفقا لمنظور الحتمية قوة سلطة المعرفة في العصر الحالي ونفوذ العلم ومنطق

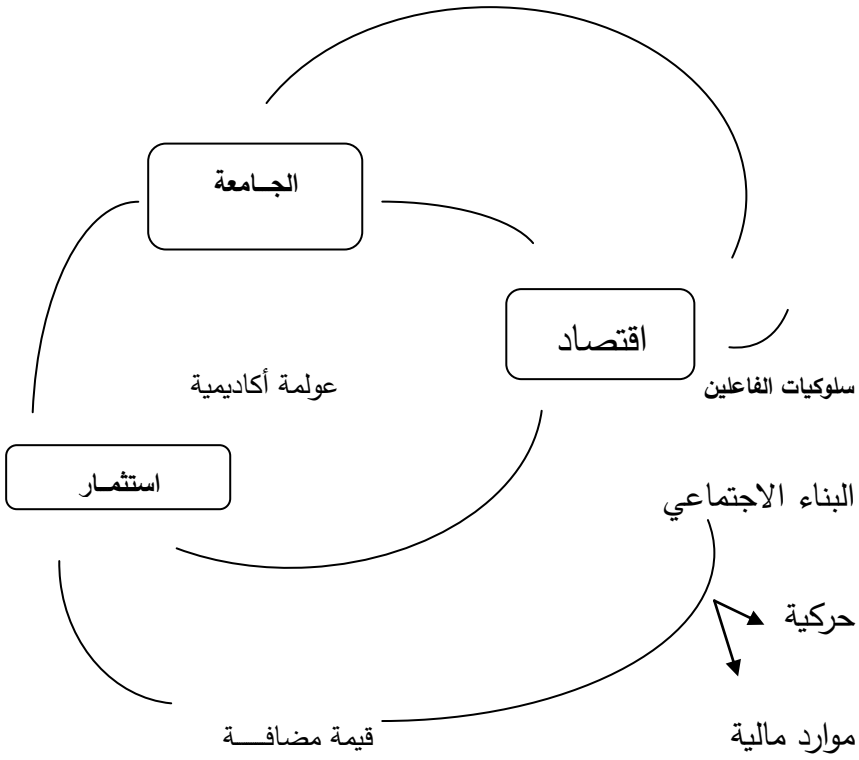
[1] حفيظ بوطالب جوطي : **جامعـــة المستقبـــل**، مرجع سبق ذكره، ص.137.
[2] المرجع نفسه،ص.9.

التكنولوجيا الحديثة والقدرة على التحكم فيها سواء كان ذلك على مستوى هيئات أو منظمات أو دول فتصنيف الجامعات الجزائرية مثلا ضمن الجامعات المحلية قد يعكس الاستقلالية الظاهرية أو الضعيفة للجامعة خاصة عن القرارات السياسية العشوائية والوصاية في اتخاذ القرار وشؤون التسيير والبحث العلمي المشتت والمجهود الفردي غير المنظم إضافة إلى غياب الابتكار وبعدها عن محيطها السوسيو اقتصادي.

يجب الإشارة في هذا السياق إلى النقاش الواسع للقضايا المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي في الدول المتطورة نظرا لاعتبارها محرك اقتصادي ومالي موازاة للتفاعل مع مبادئ مجتمع المعرفة وبعده الاستثماري من خلال تسييرها لاستثمارات ضخمة ومشاركتها في السوق التنافسية ببعد علمي معرفي وفي هذا الصدد حثت مثلا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول على: "الاستثمار في التعليم لمحاربة الركود الاقتصادي"[1]، يمكن القول أن ذلك يتقاطع مع مقاربة التنمية البشرية والاستثمار في الرأسمال البشري عن طريق التعليم من أجل خلق فرص للتنافس إنطلاقا من امتلاك الكفاءات والخبرات في كل ميادين ومجالات المعرفة.

إذن فأولوية الاستجابة لهذه المعطيات الواقعية وديناميكية الانتقال إلى مرتبة الجامعات العالمية يتطلب نظاما تكيُّفيا يستجيب للتحديات الآنية والرهانات المستقبلية.

[1] المرجع السابق، ص.11.



شكل رقم 03:دورة حياة مجتمع المعرفة

إن ضرورة التخطيط لمشروع مجتمعي يحمل ضمنيا التخلص من الرواسب والذهنيات التقليدية المبنية أساسا على رؤية ضيقة للمصالح الذاتية ومنظومة قيمية تعكس المنظور المادي الذي كان من بين إفرازاته تشكل معالم شخصية الفرد المستهلك في ظل تداخل المفاهيم واضطراب المعايير المتزامن مع متغيرات العصر الحديث وتفاعلها مع طبيعة البناء الاجتماعي الحامل لعناصر التحول على المدى المتوسط والبعيد.

يجدد الحديث عن الحرية الأكاديمية التي تفتح المجال للمساءلة والنقاش المفتوح حول الأوضاع الآنية والمستقبلية دون تزييف للواقع، لكن هذا ما قد تترجمه الجامعة والفاعلين في هذا الفضاء من خلال جملة من السلوكيات ستكون محل مساءلة في هذه الدراسة.

إذن لا يمكن توطين المعرفة في ظل غياب مجتمع المعرفة وجملة المبادئ والقيم التي يرتكز عليها حيث يحتل فيه العلم مكانة أساسية ويمثل أولوية في سلم حاجياته وهنا وفي هذا السياق يمكن التساؤل عن إمكانية تكوين قاعدة معرفية تمكن المجتمع الانطلاق من خلال ما يصل من معطيات ومعلومات أم من شأنها أن تكون شوائب ومظاهر سطحية تعمل على إعادة إنتاج الأوضاع القائمة أو تزيدها تخلفا لأن إنتاج المعرفة أصبح رهانا لا بد من الإجابة عنه حتى تتمكن الدول النامية ومختلف المجتمعات التخلص من التبعية خاصة أن نقل وتسويق المعرفة يخضع لآليات السوق (العرض/الطلب) .

في هذه الدراسة التي ستنطلق من الجامعة باعتبارها محضن للعلم والمعرفة لابد من التساؤل عن حدود علاقة التفاعل بين الجامعة الجزائرية ومختلف التحولات والمتغيرات العالمية بما في ذلك مجتمع المعرفة بمبادئه وقيمه المتفاعلة أساسا مع آليات وأدوات اشتغال العولمة خاصة ما يعرف بالعولمة الأكاديمية وإذا كان بإمكان الجامعة الجزائرية من خلال سياساتها أن تعكس ديناميكية المجتمع وتفاعله مع متغيرات العصر.

هذا ما سيتم نقاشه في العنصر الموالي والموسوم ب: الجامعة الجزائرية والبحث عن نموذج.

2-الجامعة الجزائرية والبحث عن نموذج :

إن الرهانات التي يفرضها النظام العالمي من خلال مفاهيمه وأدواته وكل عناصره يغذي الحركية المتسارعة في البناء الاجتماعي وكذا التحولات التي قد تكون جذرية في بعض المستويات وعلى رأسها التحول المُسجل في طبيعة الاقتصاد المبني اليوم على المعرفة بدلا من مصادر الثروة الطبيعية; أي أنه يتحرك في إطار امتلاك محددات الثروة المتمثلة في الرأسمال البشري والمؤسسات الفاعلة على هذا الصعيد خاصة مؤسسات التعليم العالي باعتبارها أحد أهم أقطاب إنتاج المعرفة.

لذلك لابد من التساؤل عن موقع الجامعة الجزائرية من كل هذه المعطيات والتصور المبني على امتلاك المعرفة كمؤشر من مؤشرات التقدم والتطور الحضاري.

لقد عرفت الجامعة الجزائرية عدة محطات خلال مسار نشأتها وتطورها سواء على مستوى الهياكل وكذا على مستوى الأنظمة والبرامج فكانت في العديد من تلك المحطات استجابة لمعطيات قد تبدو موضوعية بالمقارنة مع الطلب الاجتماعي المتزايد على خدمات التعليم العالي لذلك سجلت الجزائر عدة مشاريع ومخططات تمس المنظومة التربوية وقطاع التعليم العالي أساسا فبعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر عجزا على مستوى الموارد البشرية وكذا الهياكل الجامعية نتيجة لعدة عوامل أهمها سياسة التجهيل التي سطّرها المُستعمر خلال فترة تواجده وتطبيقه لسياسة التمييز العنصري والطبقي.

لذلك كانت المؤسسات الجامعية مقتصرة على جامعة أو اثنتين فقط إضافة إلى التمييز الممارس ضد ما يعرف بالأنديجين أو الأهالي، مما أدى إلى تشبع البناء الاجتماعي بثقافة التهميش والإقصاء وانعكاس ذلك على طبيعة البنية التكوينية للطلبة الجامعيين من الجزائريين التي كانت تقتصر على فئة جد بسيطة وعدد قليل جدا يعكس اللامساواة وانعدام العدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص في فضاء اجتماعي مُستعمَر.

لذلك كانت فترة الاستقلال مجالا لإعادة تنظيم البناء الاجتماعي ومن أجل تحقيق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بدأت السياسة التعليمية في الجزائر بالتركيز على توفير مقعد بيداغوجي لكل مواطن من خلال توسيع شبكة الهياكل الجامعية والتي عرفت تطورا كبيرا، ما يقارب 106 مؤسسة جامعية وتزايد عدد الطلبة، والمُلاحظ أن مسار الجامعة الجزائرية انطلق وفق مخطط تنموي يبرز التصور الكمي تدريجيا بالرغم من أنه لم يكن بارزا في السنوات الأولى للاستقلال نظرا لعدة متغيرات منها مثلا نسبة الخصوبة والنمو الديموغرافي وعلاقة ذلك بالحجم الكلي للطلبة مقارنة بالتعداد السكاني. فالرهان في البداية كان مرتبطا بمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص إضافة إلى محاولة سد العجز المُسجل بالنسبة للمورد البشري المؤهل. وبهذا التصور عرف المجتمع الجزائري إعادة هيكلة وتنظيم وفقا لمخططات تنمويـــة عديـدة رافقت تبنـــي الدولـة للنظام الاشتراكي والتسيير الذاتي استجابة لمتغيرات إقليمية وعالمية أفرزها طبيعة النظام العالمـــي في تلك الفتـرة والصراع بين القطبين للهيمنة والسيطرة على الفضاءات الاجتماعية والتوسع بالنسبة للأسواق الخارجية.

مع بروز نظام عالمي جديد تتحكم فيه قطبية أحادية تشكلت مفاهيم وتصورات أخرى كانت انعكاس للمتغيرات الحديثة (ثورات علمية وتكنولوجية وفكرية وسياسية واجتماعية) وصولا إلى تشكل معالم مجتمع المعلومات –اقتصاد المعرفة– ثم مجتمع المعرفة; أي أن الرهانات والتحديات أخذت منحى تطوريا عموديا يركز على الجودة والامتياز، فهل استجابت الجامعة الجزائرية لهذه المتغيرات؟

في هذا السياق نُناقش القضايا المتعلقة بالتعليم العالي بالتركيز على الدور التنموي الذي يمكن للجامعة القيام به والمشاركة في تدعيم مبادئ وقيم مجتمع المعرفة من خلال الابتكار والإبداع والإنتاج المعرفي والمساهمة في ارتقاء سلم التطور وتحسين النمط المعيشي لأفراد المجتمع.

هذه المقاربة التي تحدد سيرورة المجتمعات المتقدمة أما الدول النامية التي تتبنى خطابات سياسوية تفتقر لبعد النظر مازالت تراهن على المقاربة التقليدية من أسس للملكية الجماعية والعدالة الاجتماعية كأحد أهم المبادئ التي يستند عليها النظام الاشتراكي باعتبار هذه الأخيرة مكسبا اجتماعيا والحديث عن مجانية التعليم وإفرازاته بالمقارنة مع الوضع العام والمتغيرات العالمية سالفة الذكر بعيدا عن القراءة الموضوعية لهذه المعطيات وإعادة دمجها مع الرهانات الحاضرة والمستقبلية؛ أي بعيدا عن التفاعل مع محددات الوضع العالمي وإفرازاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وآليات عمل السوق الكونية.

إلا أن الحديث عن مجانية التعليم في الجزائر كحق مكتسب قد يشير خاصة من خلال خطابات السياسيين إلى رفض مقاربة أخرى لواقع متغير باعتبار تهديده استقرار النظام الاجتماعي القائم.

من هنا يمكن ملاحظة أو استنتاج عدم المرونة في الخطابات والمراهنة على مبادئ قد تكون وفقا لمعادلة السيطرة والتحكم التي تشير إليها القوى العالمية عنصر من عناصر اللاأمن الاجتماعي (رهان كمي دون جدوى اقتصادية واجتماعية).

في هذا السياق نجد أن العديد من الدراسات والإحصائيات تشير إلى التطور الكمي الذي عرفته الجامعة الجزائرية دون التطرق إلى التغير النوعي على مستوى المخرجات من خلال التركيز على تزايد الطلب الاجتماعي مقارنة بالمعدل العام للسكان وتهميش التساؤل عن قدرة الجامعة الجزائرية في الاستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الماكرو والميكرو خاصة أن المعطيات الواقعية تعبر عن ارتباط الجامعة الجزائرية بنموذج معرفة عمومية يركز على توسيع القاعدة الطلابية(توسيع دائرة المتعلمين) وفقا لمقاربة كمية أو التصور القائم على ايجابية التراكم العددي على ديناميكية وفعالية الجامعة مما قد يطرح العديد من الإشكاليات الواقعية كانتشار معدلات البطالة

(بطالة الخريجين) في مقابل طبيعة النظام الاقتصادي الاستهلاكي غير المنتج وستاتيكيته وطبيعة النظام الاجتماعي أو النسق الكلي (غياب العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات في إطار النظام المغلق...). مما قد يشير إلى إمكانية اعتماد ملف مجانية التعليم وتكافؤ الفرص كأداة لاحتكار الفضاء الاجتماعي نظرا لافتقاد نموذج معرفة قائم على الفعالية والجودة.

الحديث عن الدور الإستراتيجي للجامعة في تحقيق معادلة التنمية من خلال علاقتها مع المحيط السوسيو اقتصادي الذي يراهن على نموذج (اقتصادي واجتماعي) يحاكي إنتاج المعرفة يشير إلى أن تبني أي سياسة لإصلاح التعليم العالي لابد أن تنطلق من تشخيص لإشكالاته واختلالاته الوظيفية أو البنيوية فدراسة إمكانية تحويل الزيادة في عدد الطلبة سنويا إلى قيمة مضافة بدلا من اعتباره عبء اجتماعي قد ينعكس على مستوى التعليم العالي بصفة عامة نظرا لعدة عوامل منها ما هو موضوعي كتكلفة اقتصادية وطرح إشكالية التأطير ونوعية التكوين في حد ذاته.

أشارت تقارير التنمية الانسانية لسنة 2003 تحت عنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة"[1] إلى تدني فعالية ثقافة البحث والتطوير في البيئة العربية إضافة إلى تدني مستوى التعليم والتكوين الأكاديمي من خلال التركيز على المقاربة الكمية بالتوازي مع المقاربة الشمولية وتحقيق تكوين نوعي قائم على الجودة والامتياز؛ أي عدم مسايرة المنظومة التربوية والتعليم العالي للمتغيرات العالمية المرتبطة بمجتمع المعرفة الذي يراهن على نوعية التعليم وجودته وقدرة منظومة التعليم العالي في إنشاء فضاءات علمية قادرة على التنافس عالميا –السوق الكونية– مقابل نمطية التعليم والجمود في التخصصات والتقسيمات.

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية الانسانية العربية ، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأردن،2003.ص-ص55-56.

إن ملف تقييم أداء الجامعة الجزائرية ومنظومة التعليم العالي قد تعكس الكثير من المفارقات فالتساؤل مثلا عن العوامل المتسببة في اختلال منظومة التعليم العالي في الجزائر يمكن أن يرتبط في تصورات الفاعلين بشكل مباشر بانخفاض المستوى العلمي للطلبة (المخرجات) وفي هذا السياق تطرح العديد من التفسيرات من خلال مقاربة الفاعلين خاصة الأساتذة لواقع الجامعة الجزائرية باعتبار أن هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات الأطوار التعليمية ما قبل المرحلة الجامعية ومصداقية شهادة الباكالوريا ومقروئيتها العلمية مُقابل المقروئية الاجتماعية –مكانة الهامش– كعوامل خارجية إضافة إلى درجـــة اندماج الفاعلين الجامعيين مع الفضاء التكويني بمعنى إمكانية الإشارة إلى مستوى الإحساس بالانتماء إلى الفضاء الجامعي كمؤشر سلبي وانعكاسه أو تأثيره على مستوى المسؤولية الفردية وإمكانية إيصال المعلومة "أي المساهمة في بناء النموذج المعرفي للطالب".[1]

يمكن قراءة هذه المؤشرات بإعطائها دلالة سلبية مقابل الحديث عن مسار الإصلاحات التي مرت بها الجامعة الجزائرية هذه الأخيرة عرفت العديد من الانتقادات من قبل الفاعلين نظرا لعدم استجابتها للتحديات الآنية والرهانات المستقبلية حيث يؤكد بعض المسؤولين في الجامعات الجزائرية من خلال دراسات تم إجراؤها في هذا الإطار إلى تدهور مستوى الجامعة وارتباط ذلك مثلا بهيكلة الجامعة الجزائرية والإصلاحات بقرارات فوقية وعدم مشاركة الفاعلين والمختصين في هذا المجال إضافة إلى عدم متابعة الإصلاحات[2].

إن مسار إصلاح الجامعة الجزائرية الذي رافقه البعد الكمي في معظم محطاته وإن عكس تبني نظام LMD المرتبط أساسا بالبحث العلمي استجابة للأنظمة الاجتماعية المنتجة في الأساس (مجتمع المعرفة) هذا الأخير الذي عرف عوائق على مستوى التطبيق(الذهنيات والمعطى الكمي وعدم

[1]Zoubir ben Leulmi ,Rachida Hadiby Goul: **conduite du changement dans l'université algérienne (Objectif : Excellence)**,collection white sea businss school,Alger,2015,P.13.
[2]Ibid,P.14.

استقلالية الجامعة) إضافة إلى مدخلات الجامعة والتعليمات الفوقية بتسهيل انتقال الطلبة في مسارهم الجامعي كإجراء ترقيعي يهدف إلى ضمان المقاعد البيداغوجية وتفاعل هذه المعطيات في إطار طبيعة المنظومة القائمة على الاستقلالية الظاهرية كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى تدهور مستوى الجامعة الجزائرية حسب مسؤولي بعض الجامعات الجزائرية[1].

هنا تتمظهر أهمية الاستقلالية بالنسبة للمؤسسات الجامعية كعامل أساسي يدعم تفعيل ديناميكية منظومة التعليم العالي خاصة أن موضوع استقلالية المؤسسة الجامعية (ماليا وإداريا وبيداغوجيا وعلميا) لابد أن يكون في إطار توازن اجتماعي تحققه رؤية استشرافية للمستقبل من خلال التفاعل مع الواقع إضافة إلى التخطيط الإستراتيجي على كل المستويات إنطلاقا من التأسيس لمشروع مجتمعي يمكن للجامعة أن تندمج فيه لتكون أحد أهم الفاعلين وهذا يطرح العديد من التساؤلات أولها طبيعة البناء الاجتماعـــي الذي تتحـرك في إطاره هذه المعطيات فارتباط الفضاء الاجتماعي بأنظمة سياسية مغلقة قد يجعل الجامعة فضاء لإعادة إنتاج الرداءة مقابل التحدي المجتمعي بالخروج من دائرة التنمية الترقيعية التي تستند إلى لغة الأرقام والتراكم الكمي والوعي بضرورة الدخول في سياق مجتمعات المعرفة والانطلاق من مخططات تنموية تعتبر الاستثمار في الرأسمال المعرفي قيمة مضافة للمجتمع كبديل لثقافة الرأسمال المادي ومحددات النجاح الاجتماعي(مجتمع الاستعراض) كشكل من أشكال التفاوض مع الواقع ومحاولة ترسيخ ثقافة وهم الإنجاز من خلال الاعتماد على خطابات التنمية الاختزالية التي تحاكي عالم الأرقام والإحصائيات كصورة من صور السلوك الانحرافي الذي يمكن أن يتفاعل مع سياسة هدر الوعي وتخدير العقول وتغييب مشروعية المساءلة وتقليص مساحة الحريات والديمقراطية في كل الفضاءات الاجتماعية وامتداد ذلك للجامعة قد يكون مؤشر على العجز البنيوي.

[1] Ibid,P.27.

خاصة "عندما يتحول التعليم إلى وسيلة لتكوين سلطة سياسية بيروقراطية عسكرية حيث يفقد بذلك علاقته مع الإنتاج والمجتمع والواقع، عندئذ يخلق نخبة مثقفة هامشية"[1].

فالإنتاج المعرفي والفكري هو صورة أو انعكاس لطبيعة البناء الاجتماعي وسيرورة علاقات الإنتاج الاجتماعي والعلاقة الجدلية بين الجامعة وإعادة الإنتاج(التدوير) للموروث الثقافي ومن ثمة ترسيخ التفاوت الاجتماعي بكل عناصره وأبعاده. لذلك يتم التساؤل عن محددات الوضع المجتمعي ومكانة الجامعة ووظيفتها في إطار النسق الكلي باعتبارها ولو نظريا محرك للتنمية ودورها في تفعيل مبادئ وقيم مجتمع المعرفة المرتكز على الجودة وحرية التفكير والنقد والمساءلة وكذا الخروج من دائرة الأنظمة التقليدية المتقوقعة حول تدعيم سلطة القبيلة والعصبيات والولاء كمعيار أو شرط للقبول الاجتماعي مقابل منظومة حديثة تحاكي العقلانية وتدعو للقفز عن محددات البنية التقليدية.

إن الجامعـة بـدلا من تقليـص مساحـة البنيـة التقليديـة والعمـل على تفكيـك عناصرها اللاوظيفيـة تدريجيـا من خلال فتـح مجالات التفكيـر النقدي والحريات والديمقراطية والإنتاج المعرفي والابتكار وإتاحة الفرص للكفاءات لازالت تتفاعل مع عناصر البناء التقليدي بكل محدداته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة إنتاج الخطاب الشارعي. في هذا السياق يُطرح التساؤل عن الخلل وعوامله؟

إن البحث في العوامل والمُسببات قد يفرض إعادة النظر في بناء المنظومة المجتمعية وتفكيك طبيعتها ومعرفة حدود تأثيرها على النسق الفرعي ولعل أبرز المفكرين الذين اهتموا بهذه العلاقة نجد **'بيير بورديو'** وذلك في إطار توظيفه للتصور المرتبط بإعادة الإنتاج الذي عالج من خلاله العلاقة

[1] برهان غليون: **مجتمع النخبـــة** ،ط.1،معهد الإنماء العربي، بيروت،1986، ص.19.

التفاعلية بين النظام الاجتماعي السائد وأنساقه الفرعية خاصة إذا تمت المقاربة في سياق مجتمع تسود فيه الأنظمة الاستبدادية المغلقة التي تعيد إنتاج ذاتها وتصوراتها في كل الفضاءات الاجتماعية.

خاصة إذا كان هناك قابلية واستعداد مجتمعي لاستدماج هذا الخطاب وإعادة إنتاجه على مستوى السلوك في ظل غياب البديل حسب الكثير من الفاعلين بالنسبة للوسط الجامعي كفضاء يمثل صورة مصغرة عن النسق الكلي وكمقاربة واقعية لأحد محددات الوضع القائم يمكن في هذا السياق الحديث عن برامج التكوين الجامعي باعتبارها أحد عناصر منظومة التعليم العالي خاصة أن: "اختيار وانتقاء التخصصات إضافة إلى محتويات البرامج والتخصصات هو نتاج علاقات قوى بين الجماعات الاجتماعية"[1].

هذه الفرضية قد تعكس منظومة تكوين غير موضوعية بالنسبة للطرح البورديوزي وقد يكون ذلك إفراز طبيعي أو موضوعي نتيجة لاستمـرار نموذج الدولة الراعية أما إذا حدث تغير على مستوى السياسات خاصة المتعلق بالدعم الاجتماعي إثر الأزمات المحلية وكذا العالمية التي أصابت الهيكل الاقتصادي قد يؤدي ذلك إلى اختيار بديل الانسحاب التدريجي من الفضاء الاجتماعي بتقليص الدولة لمساهمتها في الدعم الاجتماعي على كل المستويات ومنها الإنفاق الحكومي على التعليم العالي فحسب **ألكيس دوتكفيل** فإن: "العناية الكبيرة التي يمكن أن تقدمها حكومة جيدة هي أن تعوِّد الشعوب على الاستغناء عنها شيئا فشيئا"[2].

في ظل الامتداد الأفقي والعمودي للنظام الرأسمالي المشجع على مبدأ الخوصصة في كل النشاطات والمجالات وبإسقاط هذه المتغيرات على الفضاء الجامعي تُطرح إشكالية تمويل مؤسسات التعليم العالي

[1] عبد الكريم بزاز: **المدرسة وإعادة الإنتاج الاجتماعي حسب بيير بورديو**، مجلة ثقافات، العدد 23، كليـة الآداب، جامعـــة البحريـن 2010، ص.99.

[2] أبو بكر بوخريسة :**الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي**، مرجع سبق ذكـــره، ص145.

بالتوازي مع بعض المعطيات الواقعية الراهنة خاصة مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص مع الإشارة للتصور البورديوزي الذي يؤكد فرضية إعادة الإنتاج وظاهرية بعض العناصر في النظام الاجتماعي.

فمبدأ تكافؤ الفرص الستاتيكي نسبيا قد يعكس واقعيا إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي من خلال العمليات البيداغوجية في حد ذاتها–التوجيه إلى تخصصات معينة تعكس قيمة اجتماعية مقابل القيمة المعرفية–وفقا لآليات السوق وإن كانت محدودة وإعادة إنتاج المواقع والطبقية، فبالرجوع إلى المقاربة الكمية تشير بعض الإحصائيات إلى الارتفاع المستمر لنسبة الشباب في الجزائر، خاصة الفئة العمرية من" 10–24 سنة بمعدل زيادة يقدر ب 27%"[1] . هذه الفئة التي تمثل شريحة أو فئة المتمدرسين في مختلف الأطوار التعليمية وبالتالي تسجيل تزايد كبير في معدلات الالتحاق بمختلف مؤسسات التعليم العالي بما يتناسب مع النمو الديموغرافي والتعداد السكاني الحالي (أكثر من 42 مليون نسمة) والنتيجة المباشرة ارتفاع تكلفة الإنفاق على التعليم العالي خاصة في شكل منح ورواتب تكوين مما قد ينعكس على المستوى العلمي للطلبة ومخرجات التعليم العالي عموما وسيرورة البحث العلمي.

إن طرح مقاربة استقلالية الجامعة ماليا وإمكانية خوصصة التعليم العالي مع الإشارة إلى فرضية الثورة الاجتماعية على اعتبار أن مجانية التعليـــم في الجزائر غير قابل للتفاوض من خلال الحديث مثلا عن فرض رسوم تسجيل عالية بالنسبة للطلبة من أجل تحقيق استقلالية ولو جزئية بالنسبة للجامعة والانخراط في سيرورة التمويل الذاتي واستغلاله في مشاريع البحث والابتكار، يعد ملفا هاما خاصة في علاقته بمعالم مجتمع المعرفة بالإضافة إلى إمكانية العمل المشترك وخلق فضاءات للتعاون في مجال البحث العلمي والتفكير في التخطيط المنظم من أجل رفع مستوى الجامعة والارتقاء

[1] صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف: **منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا جيل 2030**، قسم البيانات والأبحاث والسياسات، المكتب الاقليمي، الأردن، أبريل 2019، ص.26.

بها في سُلَّم التصنيف العالمي والتدرج من المحلي إلى الجهوي ثم العالمي وذلك من خلال التخلص من بعض الترسبات والحواجز أولها مركزية القرار (القرارات الفوقية).

فالاستقلال الذاتي للمؤسسة الجامعية ينعكس على الإنتاج المعرفي; أي تهيئة المناخ العلمي الملائم للبحث العلمي[1]. بعيدا عن المقاربة الأحادية والتصور الكمي الذي يركز على عدد الهياكل وتعداد الطلبة والتخصصات المتاحة والاستجابة للتحديات المستقبلية أيضا، وذلك بفتح المجال للإبداع والبحث والابتكار والإنتاج المعرفي كأحد أهم مقومات ومبادئ لقيام مجتمع المعرفة أي تبني مقاربة تكاملية كمية نوعية.

فهل تسعى الجامعـــة الجزائريـــة في سيـــاق هذا الحـــراك العالمي إلـــى التموقع أولا في فضائهـــا الاجتماعـــي من خـــلال تفاعلهـــــا الإيجابي مع محيطـــها السوسيواقتصادي إضافة إلى حدود تفاعلها مع المتغيرات العالمية وإمكانية خلق فضاءات للتنافس والتموقع على خريطة الجامعات العالمية وهل الظروف والمعطيات الحالية تساعد على هذه الديناميكية إضافة إلى إمكانية تخطي بعض المعوقات الوظيفية؟

إن تموقع الجامعة على مستوى الميكرو من خلال علاقتها بالمحيط السوسيواقتصادي يشير حسب بعض الفاعلين إلى قطيعة شبه كلية نظرا لعدة عوامل أهمها النظرة الدونية لمستوى الطالب الجامعي كأحد أهم مخرجات للتعليم العالي وعدم مصداقية الشهادات والتعليم النظري إضافة إلى طبيعة الإصلاحات وآخرها اعتماد نظام LMD المعتمد على اللامركزية في تحديد البرامج لكل مسار وبروز إشكالية الموائمة بين البرامج المقدمة أو المعتمدة على مستوى مختلف الجامعات الجزائرية زيادة على ذلك هيكلة نظام LMD وفقا لتعدد المهام وانشطارها بالنسبة للفاعلين (أستاذ إداري-أكاديمي-

[1] حفيظ بوطالب جوطي: **جامعـــة المستقبـــل**، مرجع سبق ذكره،ص.15

باحث)،مقابل أولوية البحث العلمي بالنسبة لزيادة العبء من حيث تعداد الطلبة –مهام التأطير– المرافقة–الامتحانات وضغوطات بيئة العمل.

هذه المؤشرات قد تعكس طبيعة منظومة التعليم العالي بالجزائر مع إمكانية وجود العديد من المفارقات فطبيعة البناء الاجتماعي الذي يتحرك في إطار النسق الفرعي بما يمثله في هذا السياق منظومة التعليم العالي قد تعكس بعض تلك المفارقات فبيير بورديو يؤكد على أن: " كل فعل بيداغوجي هو موضوعيا عنف رمزي لكونه يفرض التعسف الثقافي من طرف سلطة تعسفية"[1].

في هذا السياق تبرز أهمية التطرق لمستوى أداء الفاعلين في الوسط الجامعي وتداخله مع العديد من العوامل أهمها إشكالية العنف الذي عالجته الكثير من الدراسات على اعتبار اتساع مساحته في المجتمع وكل فضاءاته منها الجامعة.

قد جاء في إحدى البحوث ربط الطلبة لظاهرة العنف بمختلف أشكاله بمستوى أداء الأستاذ العلمي والمعرفي وكذا أسلوب التواصل[2]، وفي هذا السياق يمكن القول بأن هناك تفاعل بين النسق المفتوح وبداية انهيار النسق التراتبي لصالح النموذج الأفقي للعلاقات في ظل معالم الفضاء المشترك.

أستاذ / (طالب/أستاذ)

↓

طالب

في حين تراكمت صورة المستوى المتدني للطالب واستعماله الدفاعي لبدائل غير مشروعة وعلاقة ذلك وظيفيا بآليات الضبط في الوسط الجامعي وتمثلات الطلبة للحرية في الفضاء المفتوح.

[1]Pierre Bourdieu**: Raison pratique**,Minuit,Paris,1994,P.42.
[2]Zoubir Leulmi,ibid,p.124.

لذلك فإن الحديث عن التحديات التي تواجه الجامعة تبقى مطروحة نظرا لتعددها وتنوعها ودراسة هذه المسائل من طرف الباحثين والمختصين من أجل إيجاد الارتباطات الوظيفية والعلاقات الترابطية بين مختلف العوامل المساعدة على تنامي بعض المظاهر السلبية هو في حد ذاته رهان نظرا لطبيعة البناء الاجتماعي وموقع البحث العلمي في المنظومة الاجتماعية .

إن النظام والسلطة الأبوية التي تُفرض في الفضاء الاجتماعي لامتصاص رد الفعل المجتمعي على انتشار الفساد أو الرداءة –السلوكيات المنحرفة– قد تعكس بنية تعميم الخوف على حد تصور **'المهدي المنجرة'**; أي الخوفوقراطية كأداة في يد السلطة للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يخدم في بنيته الثقافية والاجتماعية وحتى النفسية مصالح فئوية أي أنها تعكس أيديولوجية السلطة.[1]

فمن الحديث في العلم إلى الحديث عن العلم تناقضات ومفارقات خاصة بالنسبة للدول النامية والمجتمعات التي تعيش حالة ستاتيكا لأن التحولات في النظام العالمي تقتضي الإبداع والابتكار في إطار بنية اجتماعية ملائمة للبحث العلمي في عالم لا يعترف إلا بمنطق القوة في سياق متغيرات اقتصادية وسياسية وسوسيوثقافية حيث أصبحت محددات السلطة تُقاس بمؤشرات إنتاج المعرفة والقدرة على التحكم فيها من خلال الاستثمار في هذا البعد الحيوي والقدرة على تدويره.

فالعلم لا يؤدي وظيفته الاجتماعية إلا إذا استقلت مؤسساته عن اللعبة السياسوية هذه الأخيرة التي تدعم في حركتها أيديولوجيا محددة، خاصة إذا كانت الأيدولوجيا في حذ ذاته حسب **'التوسير'** عبارة عن أجوبة زائفة لأسئلة حقيقية. كما تعبر عن شكل من أشكـال تزييف الوعي حسب الفلسفة

[1] مهدي المنجرة: **الإهانة في عهد الميغا امبريالية**، ط.5،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب،2007.ص.14

الماركسية، أي أنها تنمو في بناء اجتماعي مغلق؛ الطائفة والفئة والعرق والطبقة. فتزييف الوعي يعكس أهداف الأيدولوجيا والمطالبة بحماية مصالح فئة محددة من المجتمع وتبرير سلوكها.[1]

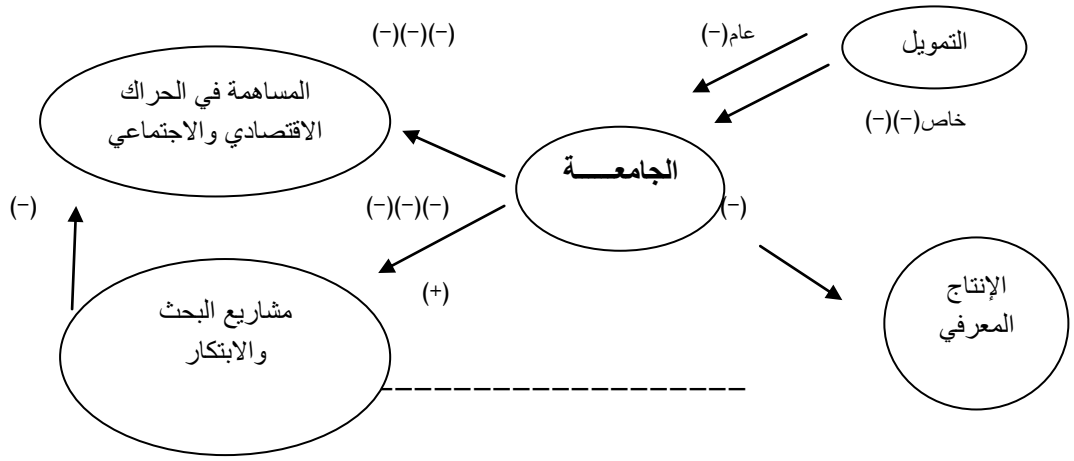
إن أي مشروع مجتمعي يجب أن ينطلـــق من مسؤوليـة فردية ومسؤولية جماعيـة للقدرة على تحويل وهم الإنجـاز إلى مخططـات واقعية للحراك الاجتماعي فتطوير أو إصلاح نظام التعليم العالي قد يشير إلى المقاربة التي تتبناها الدولة بتحويل الجامعة إلى جهاز أيديولوجي بعيدا عن المعرفة والخطاب العلمي فحسب صناع القرار فالحلول لكل الإشكاليات السابقة والمطروحة والتي تم الإشارة إلى بعضها في سياق التطرق لمنظومة التعليم العالي في الجزائر قد تكمن في الحفاظ على الوضع القائم بكل معطياته ومحدداته وتسيير الواقع وفقا لمنظور ترقيعي باعتباره حتمية يعكسها واقع موضوعي لا يمكن تغيير معالمه لذلك فخيار الاندماج مع المتغيرات العالمية وتحديات مجتمع المعرفة وكذا الموازنة بين المعطيات الكمية والكيفية لا يمكن إلا باستقلالية فعلية للجامعة وتفعيل قدرتها على توفير البيئة الملائمة للبحث العلمي والإنتاج المعرفي بعيدا عن ثقافة الوصاية وإعادة تغذية المنظومة القيميـــة للفضـــاء الاجتماعـــــي بقيـــــم حريـــة التعبيـــر والحرية الأكاديميـــة المبـــادرة والإبـداع والجدية والانضباط والصرامة بعيدا عن شخصنه العلاقات واللامبالاة وهوامش الإقصاء والقبول المشروط بمعايير لاعقلانية قد تغذيها المنظومة المجتمعية في حد ذاتها حيث تتفاعل الجامعة مع عناصره الثقافية والاجتماعية لتفرز ملامح وسط وبيئة غير صحية بالنسبة للفاعلين وانعكاس ذلك على مدخلاتها ومخرجاتها من خلال الانسحاب لصالح ثقافة الشـارع؛ أي استعادة دورة إعادة الإنتاج لحركيتها في إطار بناء اجتماعي غير متوازن .

إن ارتباط المنظومة الجامعية بأيديولوجية السلطة مع عدم فتح المجال للاستقلالية الفعلية قد يعكس نوعا من العجز البنيوي على مستوى النسق الكلي بعيدا عن التنافسية والاستجابة للرهانات، فعدم

[1] محمد العلي :**نمو المفاهيم(تساؤلات واراء في الوجود والقيم)**،مرجع سبق ذكره،ص-ص.187-188.

استقلالية المؤسسة الجامعية عن القرارات السياسوية قد يلغي فعالية أي نظرة استشرافية للمستقبل ويحوّل الجامعة من فاعل في التنمية إلى مؤسسة إدارية بيروقراطية بامتياز من خلال إدارتها لملف الفشل والعجز الاجتماعي على التغيير وتصبح فضاء اجتماعي للصراع التنظيمي وتصفية الحساب كشكل من أشكال الانحراف الخفي وانعكاس ذلك على المخرجات في صورة طاقات كامنة غير مستثمرة أو إقصاء الكفاءات مقابل افتقاد المعايير العلمية في ظل تسيير ملف الكم مقابل الكيف وفقا لمعايير الامتياز والمساواة في الحقوق والواجبات فشخصنه العلاقات داء في الوسط الجامعي في ظل غياب شبه كلي لآليات الضبط والاندماج في سيرورة نظام اجتماعي غير منتج بالرغم من تأكيد المختصين والباحثين الأكاديميين على رهان العلم والمعرفة وشروط إنتاجه نظرا لأن: "العلم هو أكثر من أي وقت مضى سلطة ... وذلك عن طريق الجاذبية وليس الإكراه".[1] هذا ما قاله **'جوزيف ني** 'أستاذ بجامعة هارفارد ونائب سابق لرئيس الأركان في إدارة الرئيس كلينتون ويبدو أن هذا التنبؤ كان نتيجة لدراسات معمقة فالعديد من المؤشرات تؤكد الهيمنة المستمدة من امتلاك العلم والمعرفة إضافة إلى تسويقها بشكل يضمن التوسع الجغرافي والاقتصادي وحتى الثقافي في إطار عولمة الأفكار وتشكيل معالم الفرد المستهلك وفقا لنمط معيشي يفرضه الأقوى في إطار المعادلة سابقة الذكر لذا يُطرح التساؤل عن موقع المؤسسات الحيوية في المجتمع من هذه المعطيات وعلى رأسها الجامعة كمنتج للمعرفة بعيدا عن اكتفائها بدور توزيع الشهادات بتراكمها الكمي مما قد يؤدي إلى تضخم على مستوى قيمة الشهادة بالموازاة مع جمود آليات السوق والنظام الاقتصادي وافتقاده للفعالية ومبدأ التنافسية.

[1] Josef nee ,**American information Edge**, Foreign Affairs,mars-avril1996,Washington.pp20-36



شكل رقم 04: دورة حياة الجامعـة

إن مناقشة الدور المحوري للجامعة والتعليم العالي لا يمكن أن تكتمل ملفاته دون البحث العلمي باعتباره الركيزة الأساسية والبنية التحتية لأي مشروع أو منظومة تعليم عالي قائم على الجودة فغياب التمويل الخاص من طرف قطاعات حيوية قد يشير إلى حدود علاقة الجامعة بمحيطها السوسيو اقتصادي مما يعيد طرح التساؤل حول تموقع الجامعة ومؤسسات التعليم العالي في الفضاء الاجتماعي وموقعها من المتغيرات التي مست البناء الاجتماعي من خلال التحولات السريعة على المستوى المحلي والإقليمي وكذا العالمي خاصة المفاهيم المطروحة في الساحة العالمية والتي تكرس أساسا للدور الحيوي والمركزي للجامعة في إطار تحريكها لرأسمال معرفي ومادي يتماشى ومعالم مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة المبني على إنتاج المعلومة وتسويقها في سوق كونية مما يفتح باب المنافسة من خلال الدور المركزي للجامعات ومراكز البحث... فهل هي الحلقة المفقودة في جامعاتنا؟ وهل يمكن لاستقلالية الجامعة عن السياسات المزاجية إعطاء قيمة مضافة؟ فقد جاء في دستور الجمعية الدوليـة للجامعـات إقراره مجموعـة من المبـادئ العالمية للقيـــم الثابتـــة في الزمـان والمـكان

منها: " الحق في البحث عن المعرفة من أجل المعرفة ومتابعة البحث وضرورة السماح بآراء مختلفة والتحرر من أي تدخل سياسي"[1]

إن تسييس المسائل المتعلقة بالبحث وتطويره وكذا الفضاء الجامعي عموما قد يكون شكل من أشكال عدم الاستقلالية انطلاقا من واقع الدول النامية كأيدولوجيا تفرضها السلطة والأنظمة المغلقة واستخدامها كورقة ضغط تعكس طبيعة النظام الاجتماعي الذي يفرز صورا من السلوك المنحرف من خلال التفاعل مع المعطيات السابقة.

إذن هل يمكن للجامعة أن تكون فاعلا في حراك اجتماعي يعكس إرادة مجتمعية في الخروج من دائرة العجز والفشل الاجتماعي إلى دائرة الانجاز والتنافسية في عالم متغير لا يقبل الستاتيكا؟ فالرهان يمكن أن ينطلق وتجسد معالمه في المجتمعات الحية حيث يمكن القول أنه إذا كانت هناك غاية فهناك جامعة وإذا كان هناك تصور فهناك جامعة إذا كان هناك إشباع ذاتي فهناك جامعة إذا كان هناك نظام مفتوح فهناك جامعة إذا كان هناك حرية مشاركة وتوقع وهوية ثقافية واحتجاج وبحث عن الحقيقة ونزاهة فكرية ومساواة وعدالة وأمل وانسجام وأمان فهناك جامعة .

في نفس السياق إذا كانت هناك إجابة فهناك مجتمع.

[1] المهدي المنجرة: **قيمـــــــة القيـــــم**، مرجع سبق ذكره، ص.94.

الفصل الخـــــامس: هيمنة التصور الإداري على سير الجامعة

1- اليد الطولـــــــــــى للسلطة الإدارية

1-1 المهام الإدارية بين النص القانوني والممارسة العملية

2-1 العلاقة بين الهيئات الإدارية "السفلى-العليا" والأساتذة

3-1 هيمنة السلطة الإدارية على السلطة العلمية

2- ترويض سلوك أفراد المجتمع الجامعي

1-2 الإشاعات وثقل قنوات الاتصال غير الرسمي

2-2 الزمر والعصب وتقسيم الكعكـة

3- خضوع الجامعة لقيـــم الولاء والكسب

1-3 غياب المساءلة والحس النقدي

2-3 الجامعة رهينة نفوذ المنظمات الطلابية والنقابية

1- اليد الطولى للسلطة الإدارية:

1-1 المهام الإدارية بين النص القانوني والممارسة العملية:

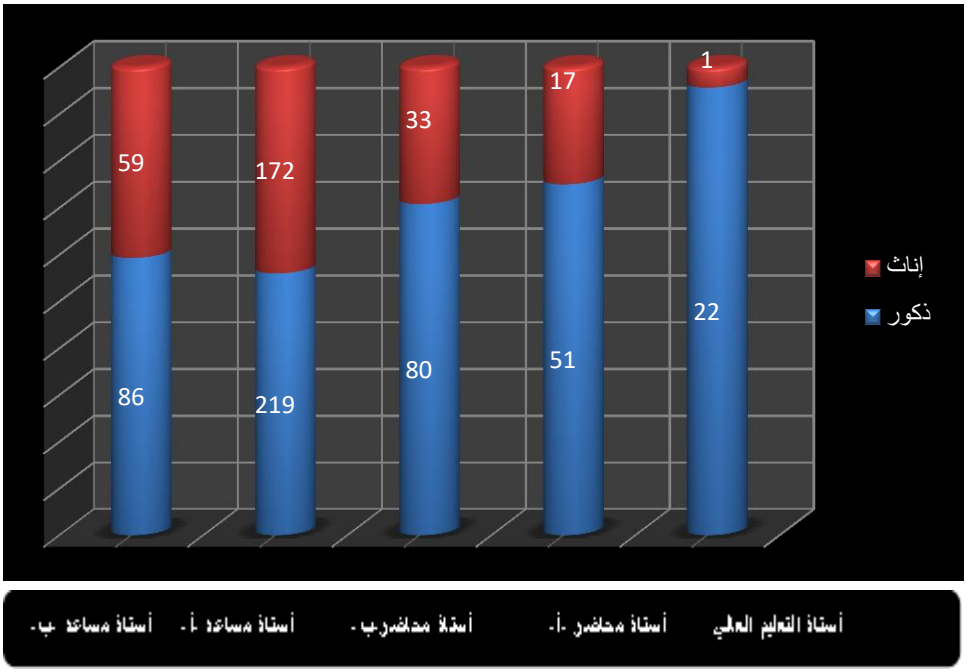
تشير المعطيات الميدانية إلى تباين تصورات الأساتذة فيما يتعلق بالمهام الإدارية والبيداغوجية، وذلك استنادا لاختلافهم في الدوافع والأهداف. إلا أن المفارقة عند هذا المستوى قد تبرز من خلال الفجوة القائمة بين النص القانوني المؤطر للمهام الإدارية للفاعلين في مختلف المستويات والممارسات العملية المرتبطة بآليات تفعيل النص القانوني، فأغلبية التصورات تتمركز حول تناقص معدل الاستعداد للاندماج مع الروتين الإداري وهذا ما تؤكده الإدارة من خلال الاتجاه السائد لدى الأساتذة ورفضهم المهام المتعلقة بالمناصب الإدارية وما يتعلق بها من عبء إضافي وتنامي مستويات التدخل في الصلاحيات وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرار حسب العديد منهم.

ولعل ذلك يعود إلى اشتغال الفضاء الجامعي بمحددات الفضاء العام الذي يخضع لقنوات الاتصال غير الرسمية الممتدة للرأسمال العلائقي وتفاعلها مع عناصر البنية التقليدية للمجتمع المحلي "التبسي" مما يقلص من مساحة اتخاذ القرارات وفقا لضوابط وقوانين اللوائح التنظيمية.

ما قد يدعم هذا الطرح أو المعطى القائم في الفضاء الجامعي هو ارتفاع معدل فرص تقلد المناصب الإدارية إلى حوالي80% في شكل عروض مختلفة سواء تعلق ذلك بمنصب "رئيس قسم أو نائب رئيس قسم أو مسؤول تخصص..." لكن الملاحظ من هذه المعطيات هو بروز نوع من الانتقائية بخصوص معيار الاختيار "الأولي" وارتباطه بمتغيرات "الجنس" والفئة العمرية والمسار الوظيفي وفي آخر المستويات قد يتموقع متغير الكفاءة أو الخبرة.

بالنسبة لمتغير "الجنس" تم تسجيل نمو لمعدلات تقلد المناصب الإدارية ذات المهام المتعلقة بالمتابعة البيداغوجية "مسؤولي التخصصات، نواب رؤساء الأقسام المكلفين بالبيداغوجيا" لدى فئة الأستاذات، مقارنة بالمناصب النوعية التي تبقى مجالا للاحتكار أو الهيمنة الذكورية ويرجع ذلك

بالدرجة الأولى للمعطى الإحصائي[1]، المتعلق بالحيازة على درجة الأستاذية. فالملاحظ أن توزيع هذه الرتبة العلمية بالنسبة "لجامعة تبسة" يطغى عليها التركيبة الذكورية وتقاطع ذلك مع طبيعة البنية التقليدية للمجتمع المحلي التبسي وامتداد فكرة تقسيم الفضاء الاجتماعي حسب النوع الاجتماعي إلى الجامعة "مهام خاصة بالنساء ومهام خاصة بالرجال".



الشكل05: توزيع الأساتذة حسب الرتبة العلمية والجنس

إن الهيمنة الذكورية شبه المطلقة على المناصب النوعية في جامعة تبسة، يمكننا تأويلها بارتباطها بالحس المشترك الذي يفسر بأن الرجل هو وحده الذي يملك عناصر القوة والسلطة والقدرة على التحكم والتأثير، وهذا ما سمح بإعادة إنتاج التراتبية في الفضاء الجامعي.

مما قد يعكس إمكانية تشكل صراع خفي حول التموقع وامتلاك النفوذ من خلال الموقع الوظيفي للفاعلين "الأساتذة" وتغذية شبكة العلاقات في اشتغالها لصالح علاقات القوى.

[1] المصدر: مصلحة الاحصاء والاستشراف –جامعة العربي التبسي- إحصائيات 2016 .

إن الحديث عن ارتفاع معدل الفرص المتاحة لتقلد المناصب الإدارية في جامعة تبسة قد يشير بمعطياته الأولية إلى تكافؤ الفرص في الفضاء الجامعي بما يتوافق مع تقليص معدلات الإقصاء وفتح المجال للحراك الوظيفي بالنسبة للفاعلين وهذا ما تؤكده الإدارة، إلا أن ذلك قد يعكس جزءا من المشهد المفتوح على العديد من التفسيرات التي يوجد من بينها حسب الأساتذة ارتباط تنامي فرص تقلد المناصب الإدارية وعلاقته الطردية مع ارتفاع معدلات عدم الاستجابة لتلك العروض نظرا للعوامل المذكورة سابقا.

إلا أن ذلك لا يلغي استقطاب المناصب الإدارية لفئات وشرائح معينة من الأساتذة خاصة من الفئات العمرية ما بين 30-35 سنة. ما قد يفسر احتواء هذه الفئات التي توافق شريحتها العمرية بداية المسار الوظيفي، نظرا لعدة عوامل برز منها في السياق ما يتعلق بخصائص الفئة السابقة الممثلة بشريحة الأساتذة "تحت الاختبار" أي فترة التربص.

فإمكانية السيطرة والتحكم في هذه الفئة من الأساتذة "حديثي التوظيف" وقابلية الاندماج تبرز من خلال ارتفاع احتمالية الانصياع للأوامر الفوقية. وذلك باتفاق 90% من الحالات التي تعرض فيها الأساتذة إلى ضغوطات وتخويف وتهديد سواء مباشر أو غير مباشر خاصة في فترة التربص من خلال التدخل في الصلاحيات وكذا السلطة التقديرية للأستاذ، مثل إلغاء الاقصاءات أو تضخيم النقاط أو انتخاب أعضاء المجالس واللجان العلمية.

إضافة إلى وجود فئة المندمجين اختياريا وذلك بتقلدها المناصب الإدارية بالتوازي مع دوافع ترتبط بالامتيازات المادية وغير المادية -استغلال المنصب لتقوية وتعزيز النفوذ الشخصي وتغذية العصبة التي ينتمي إليها بدلا من خدمة الموقع الوظيفي- وفي نطاق هذه الفئة يوجد زمرتين الأولى منها يبحث أفرادها عن التموقع والاقتراب من مراكز صنع القرار واكتساب السلطة والنفوذ "سلطة المكانة وارتباطها بعلاقات القوى"، وما يُلاحظ بالنسبة لهذه الفئة تشبعها بتصور قائم على أن الجامعة فضاء

للصراع وهذا المُعطى يؤسس للاعتماد على استراتيجيات فردية للتموقع انطلاقا من المناصب الإدارية التي توفر الحماية من خلال سلطة المكانة. كما أنها تفتح له أبواب علاقات مع إدارات أخرى حتى ولو كانت خارج الجامعة من أجل تبادل خدمات دون أن ننسى ما تكسبه على المستوى الرمزي من حظوة سواء داخل الجامعة أو خارجها.

أما الزمرة الثانية فتضم الفئة الهادفة لاكتساب امتيازات مادية "المردود المالي وخدمة المسار الوظيفي والاستفادة من تقليص الحجم الساعي للتدريس" وفقا للقواعد والقوانين التنظيمية. فبالنسبة للمؤشر الأخير فقد تم تسجيله على مستوى الكليات التي تسجل تطورا مستمرا في حجم الطلبة مقابل معدلات التأطير التي تشكل عبء إضافي باتفاق الأساتذة.

2-1 العلاقة بين الهيئات الإدارية "السفلى والعليا" والأساتذة:

تشير المعطيات الميدانية المرتبطة بطبيعة العلاقة القائمة بين مختلف المستويات الإدارية والأساتذة إلى تنامي مستوى التنافر وهذا باتفاق 80% من الأساتذة. ويُفسر ذلك بعدم التجانس في التركيبة البشرية للهيئات الإدارية واعتبارهم مجرد أدوات لمراقبة الولاءات على حساب الأداء "الكفاءة العلمية والأكاديمية"، خاصة أن التسيير الإداري واجراءاته التنظيمية حسب العديد من الأساتذة متصل بشبكة علاقات مرتبطة بسلطة المكانة واستغلال الموقع الوظيفي الممتد مثلا لاحتكار المقاييس وتكييف تكاليف الإشراف على الامتحانات في شكل امتيازات تتحصل عليها الفئة المقربة من الإدارة حسب درجة ولائها. حيث "يتحول صاحب المنصب بمعنى مالكه وصاحب حق التصرف فيه في مخياله، ومخيال تابعيه إلى مراقبة الولاء وتقييمه بدلا من متابعة الأداء وتقويمه"[1]

[1] مصطفى حجازي: **الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية واجتماعية**، مرجع سبق ذكره،ص.66.

إلا أن مثل هذه الممارسات التي تنكرها الهيئات الإدارية يعود سببها حسب تصورهم إلى محاولة الأساتذة تبرير سياسة الانسحاب والعزلة التي يعتمدها البعض من خلال الممارسات التي تعكس عدم الوعي بضرورة المبادرة وكذا المشاركة في اتخاذ القرار من خلال المحطات المتاحة لذلك كالاجتماعات البيداغوجية التي يعزف الكثير من الأساتذة عن حضورها. وهذا ما أكده حوالي 65% منهم مُبرزين أسباب العزوف بتحول الاجتماعات البيداغوجية لفضاء عام لإنتاج الخطاب السياسي وتمرير رسائل التخويف والتهديد خاصة في بعض الكليات. وهذا ما تم ملاحظته في كثير من المواقف خاصة ما تعلق منها بالاجتماعات البيداغوجية الدورية سواء على مستوى الأقسام أو الكليات ومستوى التضارب بين مسؤولي الإدارة والأساتذة. فالإشارة إلى غيابات الأساتذة المتكررة عن الاجتماعات وربطها بانكماش المسؤولية الفردية كشكل من أشكال الوصم مقابل تسجيل عدم الرضا حول سير الاجتماعات عند أغلبية الأساتذة واعتبارها محطة للصراع وتداول الخطاب الشعبوي بعيدا عن الأهداف البيداغوجية والتنظيمية للاجتماعات، وهذا عموما يعبر عن مستوى الانسحاب من الفضاء الاجتماعي وهو انحراف لا إرادي أو قهري.

يمكن الإشارة إلى ارتباط مؤشر العزوف عن الاجتماعات البيداغوجية بشريحة الأساتذة الذين تجاوز مسارهم المهني عتبة 8 سنوات، إلا أن ذلك لا يُلغي تسجيل الاستثناءات بالنسبة لبعض الأساتذة ممن تتجاوز خبرتهم 10 سنوات وذلك لاعتبارين تم تسجيلهما، الأول مرتبط بالالتزام الأخلاقي للأستاذ والثاني له صلة بموقع المراقبة المتصل بدوافع لها علاقة بتحريك أو تغذية زمرة الانتماء بمعطيات تتعلق بآليات اشتغال الفضاء الجامعي.

تؤكد الهيئات الإدارية بمستوياتها السفلى أن التركيبة البشرية بالنسبة للاجتماعات البيداغوجية تغذيها شريحة الأساتذة حديثي التوظيف بمتوسط يقدر ب4 سنوات بالتوازي مع اعتبار هذه الفئة نشطة خاصة في بعض الأقسام "كقسم الاقتصاد"، في حين أن أقسام مثل الرياضيات والبيولوجيا

كنماذج تعتبر الكتلة النشطة فيها من الأساتذة مرتبط بارتفاع معدل الخبرة والمسار الوظيفي والأكاديمي.

وهنا قد يُطرح التساؤل حول طبيعة العلاقة بين المُعطى المتمثل بمتغير الخبرة ومحددات الالتزام الوظيفي؟ خاصة مع تسجيل علاقة ارتباطية بين هذه المتغيرات في إطار الدراسة.

يُمكن الإجابة على التساؤل السابق في نطاق متغير وسيط يُمثل في هذا السياق بمعطى احصائي يتعلق بعدد الطلبة وتوزيعهم حسب الكليات والأقسام العلمية وكذا كليات العلوم الانسانية والأدبية. وامكانية اعتباره عامل مؤثر من حيث ارتباطه بضغوطات بيئة العمل وكذا عبء التأطير الذي يمكن أن يشكل معالم للروتين المهني وإمكانية ارتفاع معدلات الاحباط والقلق النفسي.

وبالتالي الانسحاب التدريجي الذي تمظهر في هذا السياق بعدم الاهتمام بحضور الاجتماعات البيداغوجية كشكل من أشكال الاستجابات الانحرافية –انحراف أولي– مما فسر بروز بعض السلوكيات المنحرفة كنتاج لضغوطات بيئة العمل حسب المعطيات السابقة، وهذا ما دعمه حوالي 60% من الأساتذة بالتوازي مع خصوصية كل قسم كما ورد سابقا.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات البيداغوجية الذي داومت الأسرة الجامعية على تنظيمها في بداية كل سنة جامعية أشارت معطياته وبصفة دورية –خلال فترة انجاز الأطروحة – إلى أن خطاب رؤساء الأقسام وعمداء الكليات الموجه بصفة أساسية للأساتذة على مستوى كل قسم وكلية وبشكل غير معلن يركز على ضرورة التعامل مع الواقع كما هو "واقع حتمي"، وإشارة العديد من الأساتذة المشاركين في البحث في إطار هذه السيرورة للأنماط السلوكية غير المقبولة من طرف الطلبة كالعنف اللفظي المتداول في الوسط الجامعي. خاصة في بعض الكليات التي تعرف تزايدا كبيرا في عدد طلبتها مقارنة بالفضاء الفيزيقي والوسائل الضبطية، وعدم مرونة الإدارة في ظل الممارسات المسكوت عنها كإفراز للواقع حسب تصور البعض. فالمسؤول لا يُسأل عن بعض القرارات ولعل 'هوبز' عبر

عن محددات هذه الوضعية عند إشارته إلى أن الحاكم فوق القانون لذلك لا يخضع للقانون باعتباره مصدر للقانون. حيث تشرح هذه البنية النفسية والاجتماعية الواجب تعميمها كنمط للتفكير والسلوك. فالاستفسار مثلا عن عدم تفعيل آليات الضبط في الفضاء الجامعي بالنسبة للانحرافات المسجلة للفاعلين بمختلف مستوياتهم (أساتذة–طلبة–إداريين) تعكس الخطاب التبريري للواقع، في حين المطالبة بالتعامل بموضوعية مع معطيات غير موضوعية وانعكاس ذلك في شكل إفرازات لسلوكيات انحرافية –بمستوى الانحراف الخفي–غير المعلن أو المسكوت عنه.

ومن محددات هذه الوضعية نجد أنه بالنسبة لأقسام مثل علم الاجتماع والإعلام والاتصال والمكتبات تم تسجيل عبء في الإشراف على الامتحانات أي بمعدل 3 أساتذة مقابل 140 طالب في بعض الحالات، مما أفرز العديد من الوضعيات غير المستقرة كغياب الأساتذة وحالات التمارض المرافقة لفترة الامتحانات كاستجابة انحرافية لضغط بيئة العمل. بما يتنافى مع الالتزام المهني للأستاذ حسب الهيئات الإدارية التي يؤكد الأساتذة مساهمتها في تلك الضغوطات نتيجة لمنح امتياز عدم الإشراف على الامتحانات بالنسبة لبعض الفئات. إن بعض المؤشرات التي قد تعكس الالتزام بأخلاقيات المهنة في الفضاء الجامعي من قبل الفاعلين 'الانضباط في العمل' هي صورة للمظهرية الاجتماعية والسلوك التقليدي–نسق الدور والمكانة– وبُعد بعض الممارسات عن الدلالة القيمية الإيجابية، وما تقاطع مع ذلك بالنسبة لهذه الدراسة إشارة العديد من الأساتذة المشاركين في البحث إلى ما يدل حسب المقاربات النظرية المفسرة للسلوك المنحرف إلى ما يعرف بالانحراف التعادلي الذي ينشأ أو يتشكل نتيجة إلى تقليد انحراف على مستويات التنظيم الدنيا بالتوازي مع انحراف مُسجل حسب الأساتذة على مستويات عليا، والإشارة إلى استغلال الموقع الوظيفي وبروز ذلك مثلا من خلال الامتيازات الممنوحة للبعض في شكل تكييف للحجم الساعي وللمقاييس... فحسب 'ارفينغ غوفمان' فإنه: "عندما يدخل الأفراد في علاقات متبادلة ومضبوطة فإن هؤلاء يلجئون إلى ممارسات اجتماعية

عادية ومألوفة، بعبارات أخرى يلجا هؤلاء الأفراد إلى توظيف نماذج تتكيف والقواعد الجارية والسارية التي تحمل في طياتها معاني التكيف والتسلسل والتقمص والانحرافات الخفية والمخالفات التي يمكن تجاوزها وحتى التجاوزات العلنية الواضحة"[1] وقد يفسر ذلك الاستراتيجيات الفردية المعتمدة للخروج من دائرة الحتميات الاجتماعية حسب تعبير 'ريمون بودون' من أجل التوفيق بين ما هو فردي واجتماعـي، خاص وعام.

إن ضغوطات بيئة العمل نتاج لعوامل متداخلة. فبالمقارنة مع قسم البيولوجيا في فترة الامتحانات مثلا نجد أن معدل المراقبة –الإشراف على الامتحانات–أعلى حيث يغطي ما بين 5–6 أساتذة ما يقارب 90 طالب.

أي انخفاض عبء فترة الامتحانات بمعدل 50% في حالة توفر الهياكل والتأطير المناسب وقد يفسر ذلك بالطلب الاجتماعي المتزايد على تخصصات معينة وتسجيل الاكتظاظ بالنسبة لكليات مثل العلوم الانسانية مقابل المقاعد البيداغوجية المتوفرة . خاصة أن عملية التوجيه لتخصصات محددة لا تخضع لمعايير علمية بقدر ارتباطها بقانون العرض والطلب.

إن مركزية التسيير التي تخضع لها جامعة العربي التبسي–تبسة– قد تفسر جزءا من طبيعة الصراع التنظيمي في أدنى مستويات الهرم الإداري نظرا لعدة عوامل يختزلها الكثير من الأساتذة في أثر نمط الاتصال النازل والأوامر الفوقية سواءا المباشرة أو الضمنية للهيئة الإدارية العليا للجامعة وخصوصية تفاعلها مع محددات شبكة العلاقات الشخصية وقنوات الاتصال غير الرسمية.

إن إنكار الإدارة العليا للتدخل في الصلاحيات قد يتوافق مع الإشاعات التي يتم توظيفها على مستوى الهيئات الإدارية السفلى ومحاولة الاستفادة من سلطة مكانـة الإدارة العليا في المخيال الجمعـي، بالتوازي مع تبرير بعض الممارسات اللامعيارية كإلغاء الإقصاءات التي أكد الطلبة فيها

[1] Goffman Erving: **la mise en scène de la vie quotidienne**, Paris ,Edition de Minuit ,Tom 2,les relations en public,1973,p.12.

على اعتمادهم لقنوات اتصال غير رسمية وشبكة علاقات للاستفادة من إلغاء الإقصاء. خاصة شبكة العلاقات البينية التي تتحدد في نطاق علاقة الأستاذ بالطالب أو الأستاذ بالأستاذ، في حين يتم توظيف شبكة العلاقات في مستواها العمودي فقط في حالة عدم الاستجابة لقنوات الاتصال الشخصية كشكل من أشكال الضغط الذي يُبرز حسب الأساتذة سلطة الإدارة وتجاوزها للنصوص القانونية واللوائح التنظيمية.

يمكن القول بأن خضوع عملية التفاعل بين الفاعلين للعبة الحظ في ضوء سيرورة لاعقلانية وعشوائية التسيير أي التعامل مع تراكمات كمية من خلال شخصنة العلاقات وتفعيل قنوات الاتصال غير الرسمية المرتبطة أساسا بالرأسمال العلائقي بمحدداته المادية، ضاعف من مجال اشتغال وتغلغل الممارسات اللامعيارية وفي هذا السياق برز مثلا ملف إقصاء الطلبة والعلاقة المتعدية بين الإدارة والطالب والأستاذ في إطار الشبكة العلائقية المعقدة وحراك المنظومة التقليدية بأدواتها لتفعيل اللاعقلانية في العديد من المواقف. وهنا سجل التباين بين مواقف الأساتذة بالنسبة لملف الإقصاء حيث برزت فئة تعلن تحرير الطلبة من قيود الإقصاء نظرا لمستوى الشكلية الذي تتعامل من خلاله الإدارة مع هذا الملف وتبني هذا الموقف كاستجابة منحرفة لتتداخل مع مبررات قد تبدو موضوعية وعقلانية بالنسبة للفاعلين محاولة منهم لإعادة التوازن وإعطاء الفرصة لكل الطلبة بدلا من خلق فجوة أو مساحة للتمايز الاجتماعي في الحالات المتكررة لاشتغال شبكة العلاقات والأوامر الفوقية. في حين تم تسجيل استجابات مختلفة بالنسبة لملف الإقصاءات وتأكيد فئة أخرى من الأساتذة على ضرورة التقيد بالقوانين خاصة بالنسبة لملف الإقصاءات الذي يعكس مساحة المسؤولية الفردية والإمكانية المتاحة لتقليص دائرة اشتغال الرأسمال العلائقي والتدخل في الصلاحيات.

إذن بنية الصراع الكامنة في الفضاء الجامعي حسب محددات هذه المواقف والاستجابات يتخللها موقع الطالب كحلقة أساسية مقارنة بمستوى التفاعل بين الإدارة والأستاذ واختلاف أوجه النظر مما

يدفع بعض الطلبة لتبني استراتيجيات فردية وايجاد حلول بديلة تفرضها عليه معطيات قد تكون آنية، وبالتالي ضرورة المسايرة و انتظار سيرورة تراكمات لعبة الحظ في الفضاء الجامعي.

إن توظيف سلطة المكانة في الفضاء الجامعي يشير إلى نوع من التراتبية القائم على امتلاك عناصر النفوذ بدلا من السلطة التنظيمية، فبالنسبة لمعالجة ملفات الطلبة ومعايير الاستحقاق لطور الماستر يؤكد مسؤولي فِرق التكوين على خضوعها للدراسة وفقا لمقتضيات المراسيم القانونية. إلا أن زيادة الطلب على المقاعد البيداغوجية في الماستر وأحقية كل الفئات الطلابية بالتوازي مع تدخلات المنظمات الطلابية وتهديدها بالاحتجاجات التي تصنف في خانة السلوك غير المرغوب فيه من طرف الهيئات الإدارية العليا للجامعة قد يفسر القرارات الفوقية المُدعِّمة للتوجه الكمي على حساب التكوين النوعي "الماستر للجميع". خاصة أن الواقع المعاش بمعطياته الإمبريقية الذي يتفاعل مع محددات نجاح بمعايير غير موضوعية تشير إلى أن آلية الانتقاء في استحقاق مقعد بيداغوجي في طور الماستر تخضع لمعايير القوى الضاغطة التي تشتغل في إطار الرأسمال العلائقي في ظل الثقافة المجتمعية التي تدعم الرأسمال المادي على حساب الرأسمال المعرفي بمحددات الكفاءة والاستحقاق ؛ أي النسبية في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والتفاعل مع المعطى الكمي على حساب التكوين النوعي، هذا ما أمكن استنتاجه من خلال المعطيات المسجلة. إضافة لتأكيد العديد من طلبة الماستر استفادتهم من المقعد البيداغوجي في هذا الطور، بعد تدخلات من طرف فاعلين اجتماعيين خارج إطار الفضاء الجامعي وانسحاب ثقافة امتلاك السلطة بمحدداته الاقتصادية والمادية "المنصب والنفوذ" إلى الفضاء الجامعي. وتسجيل استياء بعض الطلبة من مساواتهم بالطلبة ذات المستوى العلمي المتدني، خاصة في نطاق الاستفادة من مقاعد بيداغوجية في الماستر بالرغم من عدم توفرهم على المؤهلات العلمية اللازمة مقابل عدم تمكن بعض الطلبة الآخرين من التسجيل في الماستر

بالرغم من توفرهم على كل الشروط العلمية. نظرا لارتباط ذلك حسب تصورهم بالرأسمال العلائقي، وبالتالي قرار الانسحاب الإرادي من الوسط الجامعي لصالح الرداءة.

إن اشتغال الفضاء الجامعي في نطاق منظومة مجتمعية مغلقة قد يفسر سياسات الأجهزة الأيديولوجية وقدرتها على التوغل أو التغلغل، حيث تتحول في ظلها المستويات السفلى في التنظيم إلى مجرد أداة لتطبيق سياسات الاحتواء ومراقبة الولاء على حساب الأداء. وهذا ما سُجل على مستوى جامعة –تبسة– كمعطى يعبر عن تداخل المهام الوظيفية لفاعليها مع الوصاية شبه المطلقة للهيئات العليا إنطلاقا من تداخل العديد من العوامل منها أساسا ما يتعلق بطبيعة المنظومة التقليدية للمجتمع التبسي وحراك عناصر البنية العصبية التي تتيح فرصا أوسع تتغذى في نطاقها الأوامر الفوقية.

إن هذا المعطى لا يُلغي خصوصية بعض الكليات والأقسام من حيث التركيبة البشرية وحجم هيئة التدريس وأيضا البيئة الفيزيقية التي برز أثرها على سيرورة العملية البيداغوجية بالنسبة لبعض الكليات، منها كلية العلوم الانسانية والاجتماعية حيث تسجل نقص الهياكل البيداغوجية مقابل التطور المتزايد لعدد الطلبة. مما شكل عبئا مضاعفا بالنسبة للإدارة السفلى وتنامي حجم البيروقراطية واتصالها خاصة باتساع شبكة العلاقات الشخصية وقنوات الاتصال غير الرسمية.

ولعل من أبرز الأسباب الكامنة وراء تسجيل حالات للغليان الاجتماعي على مستوى الكلية المذكورة سابقا هو التباين في التركيبة البشرية لهيئة التدريس باعتباره مزيج من الخلفيات الثقافية والاجتماعية حيث تسجل هذه الكلية ما يعادل 55% من الأساتذة الذين ينتمون للبيئة المحلية في حين أن حوالي 45% يمثلون خلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة –ثقافات فرعية– .

ومساهمة ذلك في تفرع وتشابك تشكيلة العصب وزمر الانتماء وتعددها، حيث تصبح الكليات والأقسام المماثلة من حيث التركيبة البشرية لفاعليها فضاءا للصراع حول مختلف عناصر السلطة

والنفوذ وكذا التموقع. وذلك ما تأكد من خلال 75% من الأساتذة بما يبرز وضعية الغليان الداخلي المرئي.

في حين تبرز الكليات التي يمكن تصنيفها حسب المؤشرات السابقة في وضعية الغليان الداخلي بإفرازات غير مرئية ولعل أبرز محددات هذا الوضع مرتبط بارتفاع معدل التجانس من حيث التركيبة البشرية خاصة لهيئة التدريس. وأيضا مختلف الهيئات الإدارية وقد تمثل كلية الحقوق أحد تلك النماذج إذ يُسجل طاقمها البشري تمركز حوالي 90% من الفاعلين ذو خلفية اجتماعية متصلة بثقافة البيئة المحلية "تبسة". مما قد يطرح تضاعف معامل الاندماج مع محددات الحراك الثقافية والاجتماعية للبيئة الخارجية للفضاء الجامعي وإعادة انتاجها في شكل العديد من الممارسات – علاقات القرابة، الزمالة، الجيرة والقبيلة– حيث تشتغل قنوات الاتصال غير الرسمية في نطاق المستوى الأفقي بشكل أوسع "أستاذ–أستاذ / أستاذ–طالب....".

3-1 هيمنة السلطة الإدارية على السلطة العلمية:

إن طبيعة الديناميكية على مستوى الفضاء الجامعي أشارت إلى تداخل العديد من العناصر والمتغيرات. ولعل أهمها ما يتعلق بتركيبة السلطة الإدارية وحدود علاقتها بالسلطة العلمية للفاعلين لأن الانطلاق من مسلمة مفادها الدور التنظيمي للإدارة على مستوى جامعة العربي التبسي –تبسة– قد يتموقع في إطار التصور المثالي ويلغي جانبا من التعقيدات التي تتشكل في نطاق علاقة الفاعلين بالسيرورة العامة للجامعة بمختلف مخرجاتها السلبية أو الإيجابية.

إن جودة مخرجات التعليم العالي ترتبط بالعديد من المعطيات ولعل أهمها في هذا السياق ما يتعلق بهيئة التدريس وتركيبة أعضائها من أساتذة دائمين ومؤقتين، فما تم ملاحظته بالنسبة لفئة الأساتذة المؤقتين هو تطور من حيث التعداد فبعض الأقسام مثل علم الاجتماع سجل ما يقارب35 % من أعضاء هيئة التدريس ممثلة بفئة الأساتذة المؤقتين. إضافة إلى أن هذه الفئة تتوزع على الشرائح العمرية بين 24–27 سنة من بينهم 5% فقط من طلبة الدكتوراه في حين أن 95% يحوزون على شهادة الماستر مما قد يفسر بعض الممارسات اللامعيارية التي تنتشر في الجامعة "كتضخيم النقاط" من خلال اعتماد الطلبة على قنوات الاتصال غير الرسمية والاستفادة من تقلص المسافة الاجتماعية بين الطالب/الأستاذ في حيز" الفضاء المشترك" في نطاق العلاقات الشخصية التي تنشأ بين زمرة الانتماء وفقا لمحددات الشريحة العمرية المتقاربة وكذا الدرجة العلمية مما قد يقلص من دور السلطة العلمية وسلطة المكانة المرتبط بامتلاك رأسمال معرفي يكون ضمانا لضبط سلوك الطلبة.

إن هذه الخصائص المميزة لفئة الأساتذة المؤقتين بشكل عام أعطت انطباعا سلبيا لدى فئة من الطلبة حول معايير الاستحقاق وجودة التكوين خاصة. فتقلص التراتبية وفقا لمعيار السلطة العلمية حسب رأي هذه الفئة من الطلبة أدى إلى ضعف التحصيل العلمي إضافة إلى انتشار بعض السلوكيات المنحرفة كما تم الإشارة إليه في هذا السياق، هذه النظرة المرتبطة خاصة بطلبة الماستر.

إلا أن هناك فئة أخرى من الطلبة تعتبر هذا المعطى المرتبط بتركيبة الأساتذة وهيئة التدريس خاصة المؤقتين منهم لصالحهم، فيما يتعلق بمرونة التعامل والاستفادة من تضخيم النقاط وفقا لعملية "التجاوز المتبادل" ومشروعية الحصول على سقف النقاط المطلوب فعدم مشروعية تموقع الأساتذة وقلة كفاءتهم لا تمنحهم سلطة التقييم. فالتجاوز المتبادل بين الطالب والأستاذ من خلال التركيز على الحق في النقطة مقابل التغاضي عن مستوى أداء الأستاذ وبناءه المعرفي وتكوينه الأكاديمي يمثل حلقة من حلقات الانحراف الثانوي الذي يشتغل لصالح شبكة العلاقات غير الرسمية التي يمكن أن تكون خارج دائرة الرقابة وبالتالي اختلال التوازن والعقلانية في تسيير الفضاء الجامعي.

إلا أن ذلك يمثل حسب الأساتذة المؤقتين إفرازا طبيعيا يعبر عن ضعف مستوى الطلبة بدافع إيجاد "كبش الفداء" كآلية دفاعية، فكبش الفداء في هذه الوضعية هو الأساتذة سواءا المؤقتين أو الدائمين.

غير أن الطلبة يتصورون بأن هناك انتقائية في التوظيف تمر عبر قنوات اتصال غير رسمية وعلاقات شخصية لا تساهم في تحقيق جودة التكوين، خاصة من خلال اعتماد الإدارة على توظيف أساتذة مؤقتين من حاملي شهادة الماستر الموازية لنفس مستواهم. وبالتالي عدم الاستفادة من القيمة المضافة إلى مسارهم العلمي. في حين أن الإدارة ترى بأن الاعتماد على إسناد مهام التدريس لطلبة الماستر معطى موضوعي نظرا لعبء التأطير بالدرجة الأولى، إضافة إلى الاعتماد على معايير علمية في التوظيف.

هذه المعطيات لا تلغي الهامش الذي تعتمده الإدارة كسياسة ترقيعية في ظل تزايد عدد الطلبة وانكماش مسابقات التوظيف ومعايير الاستحقاق وفقا لمحددات الرأسمال المعرفي، إضافة إلى بروز صراع خفي بين خريجي النظام الكلاسيكي ونظام LMD.

وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال بعض الممارسات التي تعبر عن النظرة الدونية لبعض الأساتذة الدائمين "خريجي النظام الكلاسيكي" ممن تتراوح أقدميتهم بين 8 سنوات فأكثر اتجاه الأستاذ المؤقت

خاصة خريجي نظام LMD واعتبارهم المسؤولين عن تدني المستوى العلمي والأخلاقي للطالب نتيجة لغياب الرقابة بالدرجة الأولى، إضافة إلى عدم أحقيتهم في الانتماء لفئة الأساتذة. حيث تبقى السلطة العلمية للأستاذ آخر اهتمامات الإدارة الوصية من حيث معيار الاختيار والانتقاء.

إن معيار الاستحقاق البارز في الفضاء الجامعي المرتبط بدور التكوين وجودة التعليم العالي في شكل مخرجات، يرتبط بالكفاءة والمردود العلمي انطلاقا من سيرورة عملية انتقاء أعضاء هيئة التدريس. وكذا ترشيح الطالب للانتقال إلى طور الماستر في نطاق معايير موضوعية وعلمية تمكنه من متابعة مساره الأكاديمي باعتبار أن الطالب بالنسبة لمرحلة الماستر يعد مشروعا لأستاذ باحث.

إلا أن المعطيات الميدانية بالنسبة لما تم تسجيله بخصوص معيار الاستحقاق في الماستر على مستوى جامعة تبسة تشير إلى تراكم المعطى الكمي مقابل المعطى النوعي. حيث تنطلق عملية معالجة ملفات الطلبة بالنسبة لكل قسم وفقا لعمليات حسابية دقيقة لتحديد نسبة الملتحقين بالمقاعد البيداغوجية على أسس متعلقة بالمعدل. وبالرغم من القوانين التنظيمية لمسار التكوين بالماستر التي تحدد عددا لا يتجاوز 25 طالب، غير أن المعطيات الاحصائية سجلت 40 طالبا كمتوسط بالنسبة لتوزيع الطلبة على الأفواج بالتوازي مع تضاعف معدل القبول في طور الماستر بما يعادل 100% بغض النظر عن القدرة الاستيعابية للهياكل بالنسبة لكليات مثل العلوم الانسانية والاجتماعية.

إضافة إلى عبء التأطير خاصة بالنسبة لمرحلة إعداد المذكرات بالتوازي مع تضاعف عدد الطلبة بالنسبة لكل قسم وانعكاسات ذلك على التحصيل العلمي ومخرجات التعليم العالي.

إن تنامي معدلات عدم الرضا في الفضاء الجامعي بالنسبة لشريحة من الطلبة يرتبط في هذا السياق بتأكيدهم على انعدام الموضوعية بالنسبة لمعايير الاستحقاق في طور الماستر "فسياسة الماستر للجميع" على مستوى جامعة تبسة شكلت مساحة لعدم المصداقية وتمييع شهادة الماستر حسب رأيهم، غير أن هناك فئات أخرى من الطلبة يعتبرون بأن التحاقهم بطور الماستر تأكيدا على

مبدأ تكافؤ الفرص في ظل انهيار القيمة العلمية للشهادة الممنوحة; أي الاستفادة من هامش اللامعيارية القائم في الفضاء الجامعي تحت الرعاية السامية للإدارة والعديد من المتغيرات التي يمكن أن يعبر عنها في شكل العديد من الممارسات والمُلاحظ منها أيضا في هذا السياق التدخل في صلاحيات اللجان العلمية المسؤولة عن المداولات ومصداقية نتائجها، ومن بين تلك الممارسات التي يمكن أن تصنف في خانة السلوك المنحرف نجد إعادة فتح المداولات والتعديلات التي تخضع لها تحت غطاء رفع نسبة النجاح اعتمادا على آلية الانقاذ كبديل مشروع.

غير أن ما تم تسجيله هو تعرض الأساتذة لضغوطات بهدف تجاوز بعض المعايير التي تنظم عملية الإنقاذ خاصة ما تعلق بسلوكيات الطلبة وإمكانية إعادة إدماجهم في الوسط الجامعي، وفي هذا السياق أبرز الأساتذة استفادة العديد من الطلبة كحالات تأديبية من الصنف الثاني والثالث من الإنقاذ بالرغم من عدم استيفائهم لشروط الاستفادة من ذلك وفقا للمعايير القانونية.

إلا أن تلك السلوكيات المرتبطة بتسيير ملف المداولات وطرائق معالجتها قد تأخذ شكلا غير قانونيا من خلال التعديلات التي تتم في الخفاء تحت وصاية الإدارة وخارج الآجال القانونية لتسوية وضعية بعض الطلبة بالتوازي مع اشتغال شبكة العلاقات وسلطة المكانة وتبادل المصالح. غير أن الإدارة تنفي مثل هذه الممارسات التي تعوزها إلى علاقات شخصية تشتغل في نطاق المستوى الأفقي بعيدا عن رقابة الهيئات العليا. إضافة إلى أن التعديلات التي قد تمس المداولات هي عبارة عن حالات استثنائية ونتاج لأخطاء الأساتذة وعدم التزامهم بمتابعة المداولات.

إن شخصنة العلاقات في فضاء المعرفة ألغى اشتغال النسق العلائقي العقلاني الموضوعي "علاقات العمل" فتحديد التخصصات التي تسجل عجزا على مستوى التأطير وفقا لشبكة علاقات شخصية بعيدا عن الاحتياجات الفعلية للأقسام والكليات ساهم في استمرارية العجز في التأطير بالنسبة

لتخصصات معينة وتسجيل الفائض بالنسبة لتخصصات أو فروع علمية أخرى مما شكل عبئا إضافيا حتى على مستوى علاقات العمل وفتح المجال لصراع السلطة والمكانة.

"من يمتلك المعرفة يحكم" إذا كانت هذه أحد العناصر المحركة للبناء الاجتماعي في المجتمعات الغربية حسب 'فوكو' من خلال الاعتماد على آلية الغربلة وما يعرف بترشيح العضوية والمستغنى عنهم مجتمعات وأفراد، قائمة أساسا على الاقتدار المعرفي في المجتمعات الحية فان معيار الترشيح في المجتمعات الميتة خاضع لمعيار الولاء للعصبيات على اختلاف ألوانها وأشكالها ومرجعيتها المتناسب طرديا مع منحنى التطور في التخلف وتعطيل الطاقات البشرية واختزالها في مستوى **الهيبوتالاموس** وهدر الفكر*.

إن التموقع عند مستوى Hypothalamus يزيد من حالات الهدر" للطاقات والامكانات" وما يوازيه حسب بعض الأساتذة فوبيا التغيير الذي يتقاطع مع الهدر الوجودي الذي يعبر عن هدر خاص يتم على مستوى الفرد ويتم إعادة إنتاجه من خلال تفاعلات الحياة الاجتماعية اليومية علاقات، أسلوب تفكير وذهنيات .

2-ترويض سلوك أفراد المجتمع الجامعي

2-1 الإشاعات وثقل قنوات الاتصال غير الرسمية:

إن انتشار ممارسات ترتبط بالأوامر الشفهية في الوسط الجامعي تحت غطاء امتلاك السلطة والنفوذ واشتغال الموقع الوظيفي أحيانا، خاصة من طرف الإداريين أو حتى المنظمات الطلابية قد يعكس مساحة الاستجابة وعدم الرفض من قبل بعض الفاعلين، وعدم تفعيل قنوات الاتصال الرسمية

* **هيبوتالاموس**: غدة في الدماغ البشري وزنها ما يعادل 0.35 من حجم الدماغ، مسئولة عن ضبط وظائف الأكل والنوم ومختلف الجوانب الغريزية الأخرى.

واللوائح المكتوبة كوسيلة للهروب من المساءلة والشبهات "الانحراف البنيوي" وتقليص مساحة عدم الاستجابة والرفض من طرف البعض الآخر كأداة للضغط.

وإفرازات ذلك على مستوى ممارسات الفاعلين كالعنف الرمزي وارتباطه بالانحراف البنيوي على مستوى البناء الاجتماعي والثقافة التي تغذيها البنية العصبية في صورة الإشاعات التي تعكس استجابة منحرفة مقابل الانحراف الأولي بهدف تسجيل ردود الأفعال ومعرفة التوجهات والآراء وآليات الدفاع والهجوم، ومن الأمثلة على ذلك وما تم تسجيله تداول معلومات معينة بخصوص إعادة تفعيل العقوبات التأديبية لامتصاص بؤر الاحتجاج خاصة في الكليات التي تشهد غليان بهذا الخصوص، أو نشر معلومات بشأن حراك وظيفي بالنسبة لبعض المناصب والتغييرات الجذرية أو النسبية بهدف مراقبة أو متابعة الولاءات.

يمكن الإشارة إلى طبيعة الإشاعات التي تكرر تداولها في الوسط الجامعي "جامعة تبسة" انطلاقا من تمركزها حول مواضيع متعددة، وذلك بتصنيفها الى إشاعات دورية وأخرى ظرفية.

بالنسبة للإشاعات التي يتم إعادة تدويرها على نطاق واسع، فقد كانت تتعلق بمواضيع متصلة ب:

1- الحركة النقلية لمدراء الجامعات واتصالها بالتغيير على مستوى جامعة تبسة.

2- حركة العزل أو التوقيف من المناصب النوعية.

يمكن القول بأن هذه الإشاعات تكررت على نطاق واسع امتد إلى خارج الفضاء الجامعي. وخاصية هذه الإشاعات أو المعلومات المتداولة بين مختلف الفاعلين في الوسط الجامعي هو اتصالها بمصادر معينة مثلت فيها زمرة الولاء غير المشروط أهمها، حيث تتقاطع بدرجة ثانية مع بؤرة الإشاعة التي تغذيها المستويات العليا بهدف قياس اتجاهات الفاعلين وتحديد ردود الأفعال ونمط الاستجابة.

أما الإشاعات الظرفية وُجد أنها تتصل بمواضيع يمكن ايرادها على النحو التالي:

1- تمرير رسائل حول الوصاية المطلقة للإدارة العليا وامتلاك السلطة والنفوذ.

2- رفع الوصاية عن مقررات مجالس التأديب على مستوى الكليات.

3- إعادة تفعيل مُقررات المجالس التأديبية المتمثلة في عقوبات الدرجة الأولى والثانية.

4- الأوامر الفوقية المتمركزة حول ملف الماستر والادماج الكلي للطلبة بالإضافة لإلغاء الإقصاءات.

5- تضخيم سلطة المنظمات الطلابية بالإشارة إلى نموذج توقيف بعض الأساتذة المؤقتين وإمكانية امتداد ذلك للأستاذ الدائم وفقا لسُلم تصنيف قائم على القابلية للاحتواء ودرجة الاستجابة لتسوية الوضعيات "الاقصاء- النقاط..."

والمُطلع على طبيعة المواضيع المتعلقة بالإشاعات وفقا لهذا الترتيب قد يلاحظ مدى ارتكاز الفضاء الجامعي على قنوات الاتصال غير الرسمية. إضافة إلى إمكانية تصنيفها حسب دوافع متعلقة بتدجين الوسط الجامعي بمثل تلك الإشاعات إلى :

1. هدف تبرير بعض الممارسات على مستوى الإدارة الدنيا (السفلى) للجامعة تحت غطاء نفوذ وسلطة الإدارة العليا(قيادة تسلطية).
2. امتصاص آثار الغليان الاجتماعي على مستوى بعض الأقسام والكليات الذي يتجه نحو رفض بعض الممارسات المتصلة بمواضيع متعلقة، مثلا بموضوع الاشاعة (2)، (3)، (4).
3. حصر الحركات الاجتماعية في الوسط الجامعي في بؤرة واحدة، ومحاولة التضييق على بعض الاحتجاجات ومنع انتشارها.

لوحظ بأن مواضيع الإشاعة في جامعة "تبسة" تحتمل إعادة الإدماج بنفس البنية و" نفس الصيغة" بغرض تحقيق نفس الأهداف أو الأهداف المشابهة. حيث يرتبط ذلك بفعاليتها التي

يمكن قياسها من خلال نمط استجابة مختلف الفئات في الوسط الجامعي. إلا أن المعطيات الميدانية أكدت ارتباط الإشاعات من حيث الفئة المستهدفة أساسا بشريحة المحتجين الرافضين لبعض الممارسات اللامعيارية لتشمل في المستويات الثانية بقية الفاعلين بدرجات مختلفة.

حيث تبدأ عملية الترويج للإشاعة انطلاقا من تحديد مصدر أو بؤرة التوتر أو الغليان الاجتماعي المرتبط بموضوع الإشاعة. وعادة ما يتم التركيز على الفئة المحركة للاحتجاج خاصة بالنسبة لفئة الأساتذة المنتمين لنقابة أساتذة التعليم العالي.

يتم تمرير الإشاعات حسب ما تم تسجيله من معطيات مرتبطة بهذا الموضوع إنطلاقا من الاعتماد على "جماعات الولاء " سواء الولاء المشروط أو غير المشروط. حيث تمثل الفئة الأولى المستويات الدنيا للإدارة على اختلاف المواقع الوظيفية، أما فئة "الولاء غير المشروط" فقد تشمل خاصة زمرة المستبعدين.

توضيحا لهذه الجزئية يمكن القول بأن المساحة المخصصة للإشاعة تمر على قنوات اتصال رسمية تمثلها الإدارة "كمصدر للإشاعة". وجماعات الولاء تعمل على إيصال الإشاعة في شكل معلومة قابلة للتداول وصولا للمستويات الدنيا، أين يتم تغذية الإشاعة على مستوى أوسع بالنسبة " لفئة الولاء غير المشروط". حيث تم نحت هذا المعنى للدلالة على الشريحة الواسعة المتداولة للإشاعة دون إدراك "أولـــــي" على مساهمتها في تدجيــن الفضاء الجامعي، خاصة أن الإشاعة تعبر بالنسبة لهذه الفئة عن شكل من أشكال الاشباع الافتراضي في صورة مُسكّن لحظي.

وللإشارة فإن حركية الإشاعات وامتدادها وكذا تغلغلها في الوسط الجامعي يعتمد بالدرجة الأولى على نمط الاتصال الشخصي وقنوات اتصال غير رسمية.

أما بالنسبة إلى ما تم تسجيله بخصوص فترات تنامي الإشاعات، يمكن القول بأنها تنتعش وتتغذى خاصة على مستوى الحركية أو الغليان الاجتماعي في الوسط الجامعي. وتزداد حدتها كلما كان رسميا ; أي الحركات الاجتماعية ذو الخلفية الممتدة إلى الجماعات الضاغطة خاصة النقابات ''CNES''. لكنها تكون أقل حدة بالنسبة للغليان الاجتماعي الذي تحركه بعض الزمر أو الجماعات التي تعتبر "جماعات مجهرية أو غير مرئية" بالنسبة للسلطة الإدارية بجامعة تبسة كالتكتلات أو الجماعات المؤقتة التي يمكن أن تتشكل ظرفيا – كلية التجارة كنموذج– في فترات مثل الامتحانات للاحتجاج على سوء التسيير أو العجز في تطبيق آليات الضبط.

لكن ميزة الإشاعات التي قيل في البداية أنها ظرفية بالتوازي مع بعض الحركات الاحتجاجية أنها ترتبط أيضا بالجماعات المؤقتة ومدى بروزها أو تشكلها وكذا تركيبتها البشرية (عدد أعضائها + رتبتهم العلمية + أقدميتهم).

عموما ميزة الإشاعات التي تم اعتمادها في جامعة "تبسة" بالتوازي مع انعكاسها على الفضاء الجامعي وتدجينه وترويض سلوك فاعليه هو عدم الميل إلى أسلوب التهديد والتخويف من خلال مضمون الإشاعة وطبيعتها. ولكن تجفيف مصادر الاحتجاجات والغليان الاجتماعي بمختلف أشكاله.

لذا تتغذى الإشاعة "بجامعة تبسة" على مداعبة سقف طموحات وآمال الفاعلين وفقا لمقتضيات ما يجب أن يكون ونسق توقعاتهم.

إن تقرير التنمية الإنسانية الثاني لعام 2003 تحت عنوان " نحو إقامة مجتمع المعرفة" قد يكون له دلالة أخرى في الفضاء الجامعي المؤدلج ليتحول الواقع من خلال العديد من المؤشرات إلى

إقامة مجتمع بوليسي استخباراتي يتغذى على الإشاعة وأزمة الثقة. وهنا تبرز معاني ودلالات الانحراف البنيوي بمختلف ممارساته وأنماطه السلوكية.

2-2 الزمر والعصب وتقسيم الكعكة:

إن تقسيم الفضاء الاجتماعي ومحاولة احتكاره يتم عبر العديد من الآليات التي لوحظ منها بالنسبة لجامعة "تبسة" اعتماد الفاعلين على التكتلات والعصب والزمر التي يتحدد الانتماء لها وفقا لعدة متغيرات. أولها ما يرتبط بالبيئة المحلية والنزعة القبلية كمحرك أساسي لتشكيل العصب، التي تنتشر في الفضاء الجامعي حسب التركيبة البشرية بكل قسم أو كلية بما يتماشى مع معدل التجانس أو التباين. حيث تُنسب عصبة أو جماعة إلى الخلفية الاجتماعية لأعضائها وفقا للبيئة الحضرية أو شبه الحضرية المنحدرين منها "تبسة – الشريعة – بئر العاتر– العقلة" كمجموعات بارزة.

وعلى هذا الأساس هناك العديد من الحالات التي تُبرز الصراع القائم بين مختلف العصب حول احتكار الفضاء الجامعي وفقا لقواعد كل جماعة.

تتحدد العلاقة بين الكيان الداخلي للعصبيات والكيان الخارجي وفقا لمعادلة "الانشطار الانفعالي" حيث يوصف الآخر المختلف بالعدو أو الخصم والمنتمي لهذا الكيان 'العصبية' بالتابع المُمْتثل مع القواعد والقوانين المسيطرة على العصبية. ويكون الفرد عضوا في أكثر من عصبية على مستوى الفضاء الجامعي كالعضوية في المجالس واللجان العلمية، بالإضافة الى المجالس التأديبية والإدارية والبيداغوجية بدافع التموقع وامكانية المراقبة الداخلية للتكتلات التي قد تنشأ في هذ السياق وآليات اشتغالها وحراكها خاصة في إطار صراع المواقع ومحددات امتلاك النفوذ وسلطة المكانة باعتباره معطى إمبريقي وهو امتداد للتزاوج أو الازدواجية في القيم 'النسق المغلق والنسق المفتوح'، وإمكانية التصادم بين نسق التوقعات المتمثل في خدمة الموقع الوظيفي والطموح إلى سلطة المكانة وهو ما عبر عنه ضمنيا بعض الفاعلين الذين يشغلون مثل تلك المواقع وحدود التقاطع مع اشتغال الذهنية

التقليدية التي تغذيها البنية العصبية المتحكمة في شبكة العلاقات السائدة. فنمط الاتصال الفوقي "النازل" الأكثر انتشارا في النسق المغلق في شكل أوامر شفهية قد تعكس التصور القائم على قابلية الامتثال بالنسبة للفاعلين نظرا لعدة عوامل. فإشارة أغلبية الأساتذة المشاركين في البحث إلى المساحة الواسعة لاشتغال قنوات الاتصال غير الرسمية لمعالجة بعض الملفات كملف الماستر وآلية تقييم الطلبة "حالات الناجحين بدين"، مثلا في شكل أوامر فوقية غير قابلة للتوضيح والنقاش بالتوازي مع ذكر بعض الأساتذة للتهديدات الضمنية بالعقوبات في حالة عدم الاستجابة. مما قد يعكس وهم المكانة وإشباع حاجات الأنا المتضخم بعيدا عن حرية المساءلة كخاصية للفكر النقدي والعقل المتسائل الذي يتم تعطيله في البنية المجتمعية التي يغلب عليها النمط التقليدي المتغذي من فكر العصبيات المنغلق على ذاته، وتشكل ملامح شخصية الفاعل مسلوب الإرادة لأن العصبية من أكبر قاتلي الفكر النقدي والمتسبب في هدر مؤسسات المجتمع ومنها الجامعة.

وما سُجِّل بخصوص هذه العصب بالنسبة لجامعة " تبسة " هو اتسامها بالمرونة جزئيا كنسق نصف مغلق. حيث يسمح في إطارها بالحراك البيني نظرا لعدة عوامل من بينها ميول أعضاء كل عصبة أو جماعة إلى النزعة الفردية بما يتناسب واشباع حاجاته الشخصية من خلال الانتماء لأي عصبة. إضافة إلى مراقبة مؤشر موازين القوى في نطاق كل زمرة.

إن الانتماء القبلي كمحرك أساسي بالنسبة للعصب بجامعة تبسة، يعتبر من العوامل المحفزة على تشكيل عصب مضادة أو جماعات موازية تضم خاصة فئة الأساتذة من خلفيات اجتماعية متنوعة ؛ أي الفئات التي لا تنتمي لثقافة البيئة المحلية "المجتمع التبسي" كاستراتيجيات جماعية للاندماج في الفضاء الجامعي. إضافة لتأمين خط دفاعي مقابل التحديات التي يفرزها التفاعل في نطاق بيئة اجتماعية تحمل ثقافة الإقصاء للآخرين في ظل الاعتقاد بغياب السند الاجتماعي (العرش، العائلة، الأقارب، والأصدقاء) كبديل للقانون في المجتمع التقليدي.

ما لوحظ حول تشكيلة العصب بجامعة تبسة إرتباطها أيضا بالعامل الزمني، فالكليات والمعاهد والأقسام حديثة النشأة والتأسيس تخضع لجماعات ذو خلفيات متصلة ببيئة المجتمع المحلي "التبسي" خاصة بالنسبة للكليات ذات التخصصات الإنسانية والأدبية، في حين أن الأقسام والمعاهد قديمة النشأة والتأسيس بجامعة "تبسة" تتميز بتغلغل العصب ذات المنشأ غير المحلي بالنسبة للخلفيات الاجتماعية لأعضائها كتركيبة بشرية لتلك الأقسام والمعاهد، خاصة بالنسبة للعلوم الدقيقة والتقنية عموما.

ويرجع ذلك لبنية المجتمع التبسي التي كانت تقل فيه فرص التنقل لإكمال المسار التعليمي بالجامعة خارج المدينة...إلخ.

إذن التركيبة البشرية لكل قسم تؤثر على تشكيلة العصب السائدة في الفضاء الجامعي، مما يفتح مجالا للتنافس وكذا بروز أكثر من زمرة أو جماعة. فكلما كان هناك تجانس في التركيبة البشرية للكليات والأقسام، كلما كان عدد العصب والزمر التي تحويها أقل. مما يسمح بإعادة إنتاج العناصر الثقافية للبيئة المحليــة علاقات القرابة والصداقة وعلاقات الجيرة ... هذه الأخيرة التي تفتح مجالا أوسع لقنوات الاتصال الشخصية والتي تمر عبر قنوات غير رسمية. مما يساهم في تشكيل السلوكيات اللاعقلانية والممارسات اللامعيارية، مقارنة بالتركيبة البشرية التي تميل إلى التباين حيث يزداد معدل الفراغ والغليان أو الحراك الاجتماعي.

يعتبر الانتماء لأي جماعة أو عصبة أو زمرة معينة عاملا من عوامل كسب الولاء أو الإقصاء في الفضاء الجامعي، إلا أن خصوصية هذا الفضاء الاجتماعي تشير إلى عضوية بعض فاعليه في أكثر من زمرة أو جماعة بما يحقق الأهداف والمصالح المرجوة.

تشير المعطيات الميدانية في هذا السياق إلى تشكل عصب محيطة أو متغلغلة في المستويات السفلى للإدارة، وصنف آخر من العصب أو الزمر يراقب الحركية في الوسط الجامعي "بهدف الاستكشاف" وتضم هذه العصب زمرة الأساتذة حديثي التوظيف عادة.

في حين أن العصب التي تضم الأساتذة المؤقتين تتميز بأنها جماعات مؤقتة "هامة" من حيث أثرها بالنسبة للإدارة العليا. حيث يتم التفاعل معها في أغلب الأحيان بمنطق السلطة والتخويف، نظرا لعوامل متصلة بدوافع هذه الفئة وهدفها في المنصب الدائم أو المسار الأكاديمي لطلبة الماستر الممثلين للأكثرية بالنسبة لهذه الفئة، وما يتصل بذلك من طموحات نيل مقعد بيداغوجي في طور الدكتوراه، وزيادة معدل الانصياع للأوامر الفوقية سواءا لعدم الاطلاع على القوانين واللوائح التنظيمية نتيجة لنقص الخبرة المهنية، أو مخاوف متعلقة بالمنصب والمسار العلمي.

إذن يمكن القول بأن آليات أو أسلوب التخويف والتهديد كنمط سلوكي في الوسط الجامعي مرتبط بالموقف وكذا الفئة المستهدفة وخصوصيتها. فما تم تسجيله ميدانيا بالنسبة للمستويات الدنيا والعليا لإدارة جامعة تبسة هو استفادتها من طبيعة العصب والزمر المنتشرة في الفضاء الجامعي، وتحديدها أساليب مختلفة للتفاعل مع كل منها حسب تشكيلة أعضائها وتركيبتهم البشرية وكذا خصائص كل عصبة أو زمرة انتماء.

1. زمرة الأساتذة المؤقتين:

- خريجي الماستر: التخويف ← تمرد الطلبة/ المنظمات الطلابية.
- التهديد ← التوقيف.
- حاملي الماجستير: المكافآت ← تجديد عقد العمل/ فرص منصب دائم

2. زمرة الأساتذة حديثي التوظيف:

- التخويف ← عدم التثبيت.
- اللجان متساوية الأعضاء → التهديد ← التوقيف أو الفصل النهائي.
- المكافآت ← مناصب بيداغوجية – امتيازات متعددة.

3. زمرة الأساتذة ذوي الأقدمية:

- سلطة ونفوذ السلطة العليا للإدارة.
- سحب الصلاحيات أو المهام "اللجان العلمية، المجلس العلمي".
- المكافآت "التجاوز المتبادل".

4. زمرة الأساتذة ذوي الخلفيات الاجتماعية "الخارجية":

المساءلة – تمرد الطلبة..

المردودية

مناصب وامتيازات عديدة.

5. عصب وجماعات مختلفة: نفوذ وسلطة:

- المستويات العليا لإدارة الجامعة.
- تقليص الصلاحيات والامتيازات.
- التجاوز المتبادل.

إذن فإن أساليب ترويض السلوك في المجتمع الجامعي حسب المعطيات السابقة تأخذ ثلاث أشكال أساسية هي: التخويف، التهديد والمكافآت التي عادة ما تكون في صورة امتيازات.

تتقاطع طرق كسب الولاء والإقصاء في الفضاء الجامعي مع طبيعة الزمر والعصب التي ينتمي إليها الفاعلون كما ورد سابقا. فبالنسبة للولاء الذي يُحدد درجة اندماج الفرد

وقابليته للاحتواء تحت غطاء الأوامر الفوقية والخضوع لسلطة الإدارة، أمكن تسجيل ارتباطها بعاملين أو متغيرين بارزين بالنسبة لجامعة "تبسة". أولهما يتعلق بالخلفية الاجتماعية للفاعلين وثانيهما الخبرة والأقدمية وما يتصل بها خاصة من شبكة علاقات أو رأسمال علائقي ممتد في الفضاء الجامعي.

فزمرة الأساتذة حديثي التوظيف تُعتبر أحد أبرز النماذج التي يتم من خلالها محاولة تدجين الفضاء الجامعي بتشكيل خط سلوكي متميز بالخضوع والانصياع والامتثال لسلطة الإدارة المطلقة. وذلك من خلال الارتكاز على احتمالية تقليص فرصة التثبيت بالمسار المهني للأستاذ خلال فترة التربص خاصة، وضرورة تقديم الولاء بمختلف صوره "ثقافة الوي الوي".

إن عدم الامتثال لسلطة الإدارة من أهم عوامل الإقصاء بالنسبة لبعده المؤسساتي من خلال الأعباء الإضافية بالنسبة للأساتذة حديثي التوظيف. حيث تمكنا من تسجيل بعض أشكاله خلال الدراسة الميدانية كالتالي:

1. تكاليف التدريس وعبء الساعات الإضافية التي يتم توزيعها حسب 70% من الأساتذة حديثي التوظيف وفقا لمحددات تتعلق بدرجة الولاء للسلطة الإدارية وبعض العصب المسيطرة أو المهيمنة.
2. الاستبعاد المنظم في إطار تآكل فرصة الاستفادة من فرص التربص مقابل الامتيازات الممنوحة حسب زمر الانتماء ودرجة الولاء للسلطة الادارية، وكذا الارتباط بالعصب النافذة في الجامعة.

إضافة لذلك تبرز أشكال مختلفة للإقصاء تتداخل مع درجة الولاء للسلطة الإدارية في المستوى الأول ونفوذ زمرة الانتماء والعصب المتغلغلة في الوسط الجامعي، حيث أن الإقصاء حسب الأساتذة حديثي التوظيف خصوصا خلال فترة التربص يتمثل في زيادة

الأعباء في شكل ساعات إضافية "إلزاميا" وطبيعة المقاييس في نطاق تشعب الولاءات ونفوذ العصب وشبكة العلاقات التي تتحكم بمعدلات وأنماط الاستبعاد القهري.

بالنسبة للإقصاء في شكله الرسمي (المؤسساتي) ← منسوبا إلى الموقع الوظيفي والمنصب.

غير أنه في المقابل تم تسجيل نمط موازي للاستبعاد والإقصاء في الفضاء الجامعي متصل بطابعه غير الرسمي أي" خارج نطاق سلطة الإدارة " والذي يمكن تسميته "بالإقصاء البيني" و يتحرك هذا النمط الذي يتسم بكونه غير مرئي في نطاق علاقته بالانتماء لنوع محدد من العصب أو الزمر، حيث يمكن لهذا النوع من الإقصاء المساهمة في إعادة إنتاج ممارسات لا معيارية، تناقض مقومات مجتمع المعرفة وحراك الفضاء الجامعي.

تشير المعطيات الميدانية إلى أن كسب ولاء السلطة الإدارية أو العصب النافذة التي ترتبط سلطتها "برأسمال علائقي، انتماء قبلي، سلطة الرأسمال الاقتصادي، وجهاء المجتمع المحلي أعيان المدينة ...ونفوذ السلطة العسكرية" وامتداد تغلغلها من خلال خطاب الفاعلين في الوسط الجامعي، ترتبط بأهداف يمكن تصنيفها حسب ما تم ملاحظته كالتالي:

1. احتكار الفضاء الجامعي: وتبرز هذه النقطة من خلال الصراع البيني بين العصب والزمر وهذا الصراع الذي تحركه موازين القوى السائدة في الجماعة وفقا للمحددات المذكورة سابقا، فالامتيازات الناتجة عن الولاء والاستبعاد الناتج عن الإقصاء المرتبط بالانتماء بالنسبة لهذا السياق تمحورت حول: المواقع الوظيفية والمناصب التي تم احتكارها لصالح العصب النافذة، أو كمكافأة عن درجة الولاء في مقابل التوقيف أو

إنهاء المهام حسب متغيرات موازين القوى ومستويات الولاء الممكن إدراجها في نطاق المذهب النفعي أو السلوك البراغماتي.

- امتيازات مِنح التربص: برزت بالنسبة للعصب المحيطة بالسلطة الإدارية من حيث التسهيلات المتعلقة بحرية اختيار الوجهة، عدد مرات الاستفادة ومدة التربص. حيث لوحظ أن هذه الامتيازات تتقلص وتنكمش لدرجة يمكن أن تؤول إلى "0" بالنسبة لزمرة المستبعدين التي تضم الفئات الهامشية التي تفتقد للسلطة في الوسط الجامعي "من خلال الرأسمال العلائقي" والسند الاجتماعي في البيئة المحلية أو المجتمعية عموما.
- تكييف تكاليف التدريس والإشراف على الامتحانات: بروز عنصر اللامعيارية من خلال ممارسات الفاعلين بالتوازي مع تفعيل قنوات اتصال شخصية، والاستفادة من الموقع الوظيفي أو شبكة العلاقات المتصلة بالسلطة الإدارية. وبالتالي عدم تكافئ الفرص من حيث جدول التوزيع الزمني، طبيعة المقاييس، المستويات، الأفواج، الساعات الإضافية، فهي اختيارية بالنسبة لبعض الفئات وإجبارية بالنسبة لزمرة المستبعدين.

والمُلاحظ أن أشكال الولاء والإقصاء المؤسساتي أو غير المؤسساتي يندمجان في الوسط الجامعي لدرجة التداخل، فالحديث عن الإقصاء البيني بشكل خاص قد يبرز في تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية حيث تحدد فرص المشاركة وفقا لمحددات مرتبطة بزمرة الانتماء والعصب المتنافرة والتي تمتلك سلطة إدماج أو استبعاد بعض الفئات حسب قانونها الداخلي.

وقد يُعنوَن هذا القانون بعوامل متصلة بعناصر الصراع كما أشير إليه في البداية، إنطلاقا من إشباع رغبة البروز أو امتلاك السلطة أو تسيير الفضاء الجامعي وما يغذي ذلك نقاط أساسية

تمثلت أساسا بطبيعة البنية العصبية للمجتمع التبسي وتغلغل الانقسامات وفقا للانتماء القبلي أو الجغرافي وفي آخر المراتب نجد زمرة الانتماء العلمي (أكاديمي).

لذلك فللاستبعاد في جامعة تبسة نمطين:

استبعاد قهري واستبعاد إرادي: فالنمط الثاني يعبر عن استراتيجية فردية عند بعض الفاعلين ويعتبر استجابة عكسية مقابل الممارسات اللامعيارية التي تحكم ممارسات الفاعلين في الوسط الجامعي.

ومن الحالات المسجلة عزوف فئة من الأساتذة من زمرة الأكاديميين عن المشاركة في التظاهرات والتربصات العلمية.

فالانسحاب من حفلة تقسيم الكعكة (ظاهريا) يعبر عن انسحاب أو استبعاد إرادي، غير أنه مدفوع بقوى مجتمعية بلغت درجة اللامعيارية فيها الفضاء الجامعي.

3- خضوع الجامعة لقيم الكسب والولاء

3-1 غياب المساءلة والحس النقدي:

يختزن العقل الجمعي صورة محددة حول كل فضاء اجتماعي وذلك انطلاقا مما يمكن تسميته بالمكانة السببية لفاعليه.

فالوسط الجامعي يرتبط في مخيلة المجتمع بالفئة المثقفة والنخبة كتصور أولي. مما قد يعكس بذلك تشبع فاعليه بمفاهيم حول المساءلة، "الحرية الأكاديمية"، الحس النقدي، الابداع والابتكار؛ أي مساحة للتفاعل والحرية الأكاديمية وذلك في نطاق محددات البحث العلمي ومحركاته الأساسية من استطلاع وتحريات أو تحقيقات ميدانية. وكذا عدم تقييد الحركة والفكر للوصول للمعلومات والحقائق والاستفادة منها وكذا نشرها.

فالسؤال المطروح في هذا السياق يتمحور حول هذه الممارسات والسلوكيات في الوسط الجامعي؟ واستفادة الفاعلين من هذه المعطيات أو خصوصية الوسط الجامعي، كنسق مفتوح يتفاعل مع الحرية الأكاديمية بأوسع مدلولاتها ومضامينها؟

تشير المعطيات الميدانية بالنسبة "لجامعة تبسة" وحركية البحث العلمي في نطاقها إلى تداخل العديد من الأبعاد والمؤشرات خاصة فيما يتعلق بطبيعة البناء المجتمعي وتأثيره على سلوكيات الفاعلين.

إن حلقة البحث العلمي تنطلق أساسا من حدود العلاقة بين (الطالب/الأستاذ) في نطاق عملية التفاعل التي تحدد ملامح المفاهيم التي تتشكل لدى الطالب حول طبيعة المعرفة وآليات التفكير عموما. وفي هذا السياق تم تسجيل استجابات سلبية للطلبة الجامعيين في جامعة تبسة فيما يتعلق بمحدودية المساحة المخصصة للنقاش وتبادل الأفكار وكذا الآراء. حيث يتعدى تصور حوالي 70% من الطلبة حول هذه النقطة مسألة النقاش إلى اتصالها بشكل من أشكال العنف الرمزي الذي يمارسه حوالي 80% من الأساتذة.

ويفسر ذلك بطبيعة منظومة التعليم العالي المرتكزة أساسا على التلقين واجترار المعارف. مما يقلص مساحة الابداع والابتكار وكذا محدودية الحس النقدي الذي يُبنى في نطاق حرية المساءلة وتوفير فرص للتفاعل المباشر بين الأستاذ والطالب. فالحديث عن البحث العلمي في هذا السياق عبارة عن محاكاة تجريدية لمعالم المدينة الفاضلة في واقع زئبقي، خاصة إذا حمل البحث العلمي دلالة تقصي الواقع والبحث عن الحقيقة الخفية وراء ممارسات الفاعلين في ظل صعوبة البحث بمختلف محدداته. وقد يفسر ذلك نسبيا تبني أو استدماج القيم المادية النفعية كنسق تصوري بعيدا عن نسق الواجبات وتفعيل القيم الضمنية غير المعلنة على مستوى الممارسات مقابل الخطاب المعرفي الأكاديمي' المثالي ' في العديد من المواقف؛ أي تصادم القيم بين المستوى التجريدي

والمفاهيم المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الأنماط السلوكية المتباينة بالنسبة للفاعلين كتبني خطاب البناء المعرفي مع عدم تقبل النقد والمساءلة.

غير أن معظم الأساتذة يُرجعون ذلك إلى مسألة الحجم الساعي، إضافة إلى العجز في التأطير الذي يوازي ارتفاع متوسط عدد الطلبة في الأفواج إلى 40% تقريبا، خاصة في الكليات التي تسجل عجزا على مستوى الهياكل "نموذج كلية العلوم الانسانية والاجتماعية".

في حين أن بعض الأساتذة في مختلف التخصصات يرجعون ذلك إلى طبيعة مدخلات الجامعة. حيث يشترك في هذا التصور فئتي الأساتذة حديثي التوظيف والأساتذة الذين تتجاوز خبرتهم أكثر من 15 سنة. وتُشير هذه الفئة الأخيرة إلى تباين الطلبة من حيث تنامي معدل ضعف المستوى خلال 5 سنوات الأخيرة. خاصة مع تسجيل عدم تجانس واضح بين دفعات بداية 2000 و2013 -2018 مما يعكس حسب منظورهم صعوبة التواصل مع أغلبية هذه الفئة من الطلبة ذوي المستويات العلمية الضعيفة.

إنطلاقا مما سبق يمكن القول أن طبيعة المنظومة المجتمعية المتشبعة بعنصر التراتبية الممتدة إلى الوسط الجامعي في شكل تراتبية علمية وافرازاتها المتمثلة في سلطة المكانة شاركت في تشكل ممارساتنا العلمية والبحثية في نطاق الاجترار الآلي للمعلومة ورفض أو عدم تقبل المساءلة.

ترتكز الحرية الأكاديمية على حرية الحركة والفكر وصولا للمعلومة والحقائق، وكذا حق الاستفادة منها ونشرها. إلا أن هذه العناصر الأساسية المشكلة للحرية الأكاديمية قد تجد معوقات عديدة، أشار إلى أهمها الطلبة في سياق متصل بالبحث العلمي في بيئتنا المجتمعية. ولعل أبرزها القيود المفروضة على المعلومة والبيانات الإحصائية حيث تبرز هذه الصعوبات بالنسبة للتخصصات والحقول المعرفية المتصلة بالدراسات الميدانية والمسوح الاجتماعية "كعلم الاجتماع – الاقتصاد". في حين أن العراقيل التي تواجه الطلبة والباحثين الأكاديميين في مجال البيولوجيا

والعلوم الدقيقة عموما تتعلق بكلاسيكيات البحث وعدم التجديد إضافة إلى التجهيزات وضعف الإمكانات الشخصية.

من بين أشكال الانحراف الخفي الذي يمكن القول بأنه أصبح جزءا من سيرورة المنظومة المجتمعية ما يشكل ممارسات الفاعلين باختلاف الفئات السوسيو مهنية ما يتعلق بالممارسات البيروقراطية، فمجرد طلب إحصائيات أو معلومات مهما كانت طبيعتها بغرض استخدامها في مجال البحث العلمي يعني الاندماج آليا فيما يفرضه حراك النسق والتعامل بمنطق الرأسمال العلائقي، بدل قنوات الاتصال الرسمية وهي حلقة لمعاناة الطالب في سبيل انجاز بحث أو مذكرة للتخرج وهذا ما عبر عنه ممثلي الطلبة في سياق متصل بالأنماط السلوكية المنحرفة بالنسبة للفضاء الجامعي في ظل القواعد المعيارية المرتبطة بصورة الجامعة في المخيال الجمعي. والإشارة إلى التضييق على الطالب في الحصول على المعلومة بوسائل مشروعة مما يعني الانتقال آليا للبحث عن استراتيجيات فردية وحلول بديلة للتكيف مع المعطى القائم، الذي أفرز اللامبالاة وعدم الجدية، فبيئة البحث العلمي حسب أغلب ممثلي الطلبة قاتلة لدافع التقصي والبحث والاكتشاف والابداع .هذا الذي يمكن أن يصنف في مساحة الانحراف القهري أو اللاإرادي حيث تتشكل من خلاله استجابات منحرفة تغذيها طبيعة المنظومة ككل. وحدود التفاعل مع البحث العلمي الذي يستثير حسب مفهوم الأغلبية النفسية رهاب تعرية الواقع كما يشير الى ذلك التصور' البورديوزي ' وإمكانية إزالة الأقنعة في الحفلات التنكرية من قبل الباحثين والمختصين باعتبار أن الواقع بمظاهره المشاهدة والتي يمكن ملاحظتها لا تعكس إلا جزءا من الحقيقة فتشوه الواقع نظرا للتزييف الذي يمارسه الفاعلين بتقمص مجموعة من الأدوار حسب المواقف، وفقا للمنظور المسرحي ' لارفنغ قوفمان ' يعكس مظاهر الحقد الاجتماعي في هذا السياق من خلال ممارسات تميل للنزعة التسلطية لدى بعض الفاعلين كمظهر من مظاهر إعادة الإنتاج في إطار سيرورة مجتمعية تتميز نسبيا بالانغلاق وتعزز الخطاب التبريري الذي تطغى عليه

الرؤية الذاتية من خلال التمركز حول الذات كشكل من أشكال النظرة الأحادية التي قد تشير إلى التباين بين القراءة النقدية من داخل الموقف، مقابل التفكير النقدي الذي يحاول فيه الفاعلون الانطلاق من خارج الموقف تحريا للموضوعية وبهدف التقويم.

إن ارتباط دوافع التحصيل العلمي لدى الطالب الجامعي "جامعة تبسة" بمحددات سوق العمل في ظل انهيار قيمة الشهادة الجامعية يعتبر عاملا غير محفز على البحث العلمي. إضافة إلى العراقيل والصعوبات التي تواجهه في نطاق سيرورة البحث الميداني وعقلية الاحتكار والتضييق المُمَارس حتى على مستوى الجامعة.

حيث تتغذى هذه الممارسات على ثقافة المجتمع باسم العلم والمحظور الاجتماعي، وما تم ملاحظته في "جامعة تبسة" تقاطع هذه الثقافة مع ممارسات فاعليها، وذلك من خلال:

1.المحظور المجتمعي: الذي يبرز في سياق محاكاة أوضاع سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية من طرف المختصين والباحثين وكذا المهتمين بالبحث في هذه المجالات. فالطرح النقدي غالبا ما يتم تجاوزه أو تفاديه آليا من طرف الباحثين بالتوازي مع الآلية النفسية و "توقيف التفكير " في صورة تعلم اجتماعي. حيث تَبرز صورة الباحث الناقد في ثوب التمرد على المجتمع وعلى الأمن الاجتماعي عموما، حيث برزت هذه النماذج الممثلة لحوالي 99% من الأساتـــــذة، من خلال ما يلي:

1.1 فئة المواضيع اللامُفكر فيها ومحاولة تجاوزها، خاصة مجالات المحظور السياسي (نقد طبيعة النظام، سياسة الحكم...)

2.1: المواضيع المقيدة بشروط: برزت هذه الفئة من المواضيع بالتوازي مع تقييد نشر بعض المقالات من خلال الالتزام بعدم التصريح ببعض الأفكار والايديولوجيات والمعتقدات والاكتفاء بالمعنى الضمني كشكل من أشكال التفاوض مع المعطى المجتمعي.

3.1: المواضيع المتداولة: تقيد معظم الأساتذة في منشوراتهم العلمية والبحثية بمواضيع روتينية – ترتكز على التجميع أو التقميش وإعادة انتاج المتداول بعيدا عن النقد أو البحث عن مساحة للإنتاج العلمي في مواضيع تقتضي النقد والمساءلة.

4.1: المواضيع المبتكرة: تتخللها مساحة من البحث أو الإنتاج العلمي في مختلف المجالات" سواء "ابتكارا أو نقدا"، يتم نشرها في مجلات علمية دولية– خارج نطاق الجامعة الجزائرية– لاعتبارات متصلة بالحرية الأكاديمية، إضافة إلى تثمين البحث العلمي. وتُمثل هذه الفئة من الأساتذة حوالي 1% فقط، خاصة في المجالات التقنية بالنسبة لجامعة تبسة.

في سياق متصل بالمعطيات السابقة يمكن القول أن مساحة اللامفكر فيه يتقاطع مع مجال الانسانيات بالنسبة لجامعة " تبسة " أين يأخذ المساحة الأوسع في ظل معطيين أساسيين برزا خلال الدراسة الميدانية:

1. المعطى المجتمعي: الحاضر بأذهان الفاعلين في الوسط الجامعي بالتوازي مع ثقافة مجتمعية قائمة على الممنوعات تحت غطاء الدين والعرف والتقاليد والسياسة وطبيعة المنظومة المجتمعية. ففرض القيود حول الأعمال الفكرية ذات البعد التحليلي النقدي حسب الملاحظات التي تم تسجيلها بخصوص معوقات البحث العلمي بالنسبة للعديد من الأساتذة، خاصة الذين يشتغلون في حقل الانسانيات والعلوم الاجتماعية قد يفسر على أنه مرتبط بسياسة الحفاظ على مثالية المشهد. بما لا يتوافق مع أخلاقيات المهنة ومحددات الحرية الأكاديمية كمؤشر على الخوف من تعرية الواقع والذي يعتبر انحرافا معاكسا قد يعاقب عليها الباحث أو المفكر إما بالإقصاء أو النبذ أو التهميش نظير عدم تقديم الولاء.

فمحاولة تسييس الفضاء المعرفي 'الجامعة' والاستفادة من البنية العصبية بمختلف أشكالها تعكسها ممارسات الفاعلين في شكل تدعيم للولاءات على حساب الكفاءات 'انحراف بنيوي' من

خلال امتداد هذه الممارسات لأي مبادرة تحوي مقاربة تحاول تعرية الواقع، أو التساؤل عن إفرازاته بما يوازي إلغاء الروح النقدية كشكل من أشكال السلوكيات الانحرافية التي تتفاعل فيها حركية النسق داخليا مع طبيعة البناء الاجتماعي وإفرازات البنية العصبية من خلال ثقافة الإقصاء والتهميش الممارسة على الأفراد كجزء لا يتجزأ من منظومة اجتماعية تفرز الصراع بين تيار حامل لأفكار التغيير والتجديد 'الكفاءات' والتيار المحافظ 'أشباه المتعلمين' والتصادم التلقائي بين التيارين واستخدام بدائل غير مشروعة على حد وصف 'روبرت ميرتون' خاصة للأفراد الذين يفتقدون الكفاءة كتعويض وعدم خسارة التموقع وإمكانية الإقصاء مع احتمال اشتغال معايير الكفاءة.

2. الاستبعاد العلمي: الذي يتغذى بالنسبة لجامعة تبسة وفاعليها على القواعد والقوانين الثابتة بالنسبة لأي تخصص أو علم. لكن في نطاق سلطة الألقاب والحظوة العلمية في الفضاء الجامعي، مما يفتح المجال لاحتكار العلم تحت مسمى القواعد والقوانين "الثابتة" حيث لا يتيح المجال للتجديد الذي ينطلق أساسا من الحس النقدي والمساءلة.

إذ يمكن القول بأن الفضاء الجامعي المُدجن بمثل هذه المفاهيم والتصورات والمقيد بثقافة المجتمع سيعيد فاعليه إنتاج مختلف الممارسات التي تحد أو تقلص من الحرية الأكاديمية تحت غطاء الممنوع باسم العلم والمحظور باسم المجتمع.

فمواضيع التخرج مؤشر لاجترار المعرفة. حيث أن التحقيق الميداني أفرز وجود نماذج للابتكار والابداع لكنها لا تتجاوز 1% في جامعة تبسة، خاصة أن هذا المعطى يتحرك في سياق تزايد معدل رهاب أو فوبيا التجديد. مع الإشارة إلى أن نماذج الابتكار كحالات استثنائية ترتبط بدافعية التعلم الذاتي لفئة من الطلبة في جامعة تبسة الموزعين على مختلف التخصصات طبقا لما تم ملاحظته.

هذه المعطيات المرتبطة باشتغال النسق الفرعي في إطار النسق الكلي وبنيته العصبية تجد فيه الفئات المحافظة على النظام الاجتماعي مكسبا يدعم الموقع الوظيفي والنفوذ والمكانة الاجتماعية لتتشكل سلوكيات انحرافية تغذيها وضعية الدفاع والهجوم وانسحاب أحد الطرفين وعادة ما يكون من طرف الكفاءات لعدم توفر المناخ العلمي الكفيل بتحقيق الذات والمساهمة في ديناميكية الفضاء الجامعي وبالتالي ارتفاع مستوى الرداءة أوتوماتيكيا _الرغبة في الهجرة أو تغيير الجامعة أو المهنة ككل بالنسبة للعديد من الأساتذة خاصة– .

أثبتت الأبحاث الحديثة التي أجريت على الدماغ البشري في سياق متصل أن البيئة الروتينية التي تتميز بالانغلاق والخالية من المثيرات أي إمكانية وجود فضاء خاص للحوار والنقاش الحر، كما هو في أنظمة القمع والتحريم والتجريم أنها تعمل على ترقيق القشرة الدماغية. وبالتالي تؤدي إلى تدهور الكفاءة الذهنية[1]. فمحددات هذا الوضع تنعكس على قدرة الفرد في الفهم والتحليل والتفسير وجل العمليات الذهنية العقلية التي تحتاج إلى وعي وإدراك حيث يغلب على الفرد السلوك الانفعالي الاندفاعي ويتقاطع ذلك في الفضاء الجامعي مع المعدلات العالية للإحباط على مستوى الفضاء الجامعي.

يمكن في هذا السياق طرح فكرة خرافة العلم في الأنظمة الأيديولوجية 'المغلقة' المعادية للتفكير النقدي والمساءلة. خاصة إذا تم تفعيل الموقف إلى سلوك وممارسة فعلية، حيث تتشكل معالم المقاومة ورد الفعل العكسي ومحاولة التضييق على ممارسات الفاعلين بمختلف الأشكال. وهو ما تم تسجيله كمعطى واقعي بالنسبة لبعض الحالات "فئة الاساتذة خاصة " وتعزيز أشكال العنف الرمزي الممارس من طرف المسئولين في الفضاء الجامعي 'رؤساء أقسام–عمداء كليات–إدارة مركزية' والمتوجه لفئة المتمردين حسب تصورهم!!! واستخدام العديد من التوصيفات 'اعتقد وأنت أعمى'، فالمطلوب تعطيل

[1] Kotulack .R :Inside the brain ,kansas city ,Mo ,Andraws and MacNeels,1996.

الحس النقدي في التعامل مع المعطى الاجتماعي وفقا لمنظور الحتمية أو إمكانية التكيف وضرورة الامتثال الاجتماعي لما هو متداول ومنتشر في إطار التفاعل مع الأغلبية النفسية، وإن كان غير معقول كممارسات تفرزها منظومة غير مستقلة عن القرارات السياسية. ففي كثير من الحالات تم تسجيل محاولة تكييف القوانين والنظام الداخلي للوسط الجامعي مع مصالح ذاتية وشخصية، باعتبارها انعكاس للمنظومة القيمية للأفراد والبيئة الاجتماعية المثبطة ....، ومحاولة الهروب من المواجهة خاصة إذا كان للفرد القابلية والاستعداد لخدمة مصالح الأنظمة المغلقة والعصبيات، باعتباره أداة لإعادة الإنتاج.

3-2 الجامعة رهينة نفوذ المنظمات الطلابية والنقابية:

تبين الإحصائيات[1] أن جامعة العربي التبسي – تبسة– تضم حوالي08 منظمات طلابية. إلا أن بعض المعطيات تؤكد بأن عدد تلك التنظيمات في الفضاء الجامعي قد يتجاوز 20. خاصة أن هناك من بين هذه المنظمات ما يشتغل خارج نطاق رسمي ؛ أي عدم حصولها على الاعتماد القانوني الذي يسمح لها بالقيام بنشاطاتها المختلفة.

إضافة إلى أن ما يميز 90% من تلك التنظيمات هو الطابع المجهري وحراكها الخفي وخصوصية الاشتغال وفقا لقنوات اتصال غير رسمية. فعلى مستوى التمثيل الطلابي يلاحظ ضعف انخراط الطلبة في مثل هذا النوع من التنظيمات وهذا ما تؤكده رسميا أغلبية التنظيمات ذاتها وفقا لتبريرات متصلة بكثافة البرامج والحجم الساعي الذي يُقلص من إمكانية اهتمام الطالب بالانخراط والاندماج مع أنشطة المنظمات الطلابية. إلا أن ذلك قد يرجع إلى التركيبة البشرية للمنظمات الطلابية والتي تتشكل بنيتها في أغلبية الحالات حسب تصور الكثير من الطلبة من "الفاشلين دراسيا". إضافة إلى محاولة الهيئات الإدارية استقطاب طلبة السنة الأولى من كل التخصصات نظرا لعدة عوامل. إلا أن الانشغالات

[1] الإحصائيات المشار إليها من مصدر غير رسمي، نتيجة للتحفظ على مثل هذه المعطيات؟؟؟.

المسطرة من طرف الطلبة أنفسهم عادة ما تتمحور حول تغيير الفوج – تحويل التخصص– تضخيم النقاط– إلغاء الاقصاء– التسجيل في الماستر... قد يعكس ازدواجية قيمية في شكل تفاوض مع الواقع.

فالتنظيمات الطلابية حسب تصورات الطلبة تصنف في نطاق الكيان الطفيلي الذي يجب إقصاءه اجتماعيا. إلا أن الوقائع تؤكد حجم اشتغال قنوات الاتصال غير الرسمية وموقع المنظمات الطلابية من ذلك، باعتبارها جماعات ضاغطة في كثير من الحالات.

إذن المنظمات الطلابية في جامعة العربي التبسي وبالرغم من إمكانية عدم تصنيفها في إطار الحركات الاجتماعية نظرا لهامشية الحركات الاحتجاجية المنظمة من طرفها بالتوازي مع مهامها. خاصة منها المطالبة بحق الطالب في "جودة التكوين العلمي". إلا أنه ومن خلال ما تم تسجيله حول طبيعة المنظمات الطلابية في الفضاء الجامعي فانه يمكن تصنيفها في إطار دورها المتمثل أولا في كونها وسيط بين الادارة والطلبة، من خلال ما تم توضيحه من تدخلات لتسوية الوضعيات "إلغاء إقصاء، تضخيم نقاط وغيرها"، أما ثانيا كونها أداة تشتغل لصالح جهات وهيئات معينة. حيث تبرز تحركات أعضائها في فترات كالحملات الانتخابية وتدعيم مرشحي (أحزاب تمثل امتداد للانتماء الحزبي لأعضاء التنظيمات الطلابية).

إن الخروج من دائرة الخطاب السياسوي والانتماءات الحزبية التي تلغي الفعل التغييري في الفضاء الاجتماعي من خلال امتلاك السلطة واحتكارها يمكن أن يطرح الفكرة القائلة بأن الفضاء الجامعي فضاء مؤدلج أو تم تسييسه وإلغاء حدود استقلاليته الفعلية، من خلال مظاهر تجميد آليات الضبط لصالح الفوضى والانغلاق على الرداءة بكل محدداتها. فمن بين مظاهر ذلك في الوسط الجامعي ما يتم تداوله عن الانتماءات الحزبية لبعض أعضاء المنظمات الطلابية وهذا ما تم تأكيده من طرف العديد من الطلبة بخصوص الديناميكية التي تعرفها المنظمات الطلابية واشتغالها لصالح فئات خارج

الفضاء الجامعي وبعيدا عن المعطى المعرفي. مما يفسر سلطتها وأدوات الضغط التي يتم تفعيلها في حالات معينة "انتقاء الأساتذة المؤقتين" لخدمة بعض المصالح الخاصة.

بالإضافة إلى اعتبارها أداة لتغذية الصراع القائم بين المستويات العليا للإدارة وبعض المستويات السفلى. وهنا تبرز كقوة أو جماعة ضاغطة من خلال شبكة الاحتجاجات التي يمكن تنظيمها بغرض تعديل موازين القوى كالاحتجاجات التي قام بها طلبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة[1].

بالنسبة للإدارة تتعامل مع المنظمات الطلابية وفقا لمنظور مزدوج كونها قوى ضاغطة يتم توظيفها لشراء السلم الاجتماعي في الفضاء الجامعي، بالإضافة إلى اعتبارها كأداة يتم استغلالها في صراعاتها البينية.

إن الإشارة لاشتغال الجامعة في إطار تقسيمها إلى فضاء للصراع بين مختلف التشكيلات الاجتماعية سواء كانت تنظيمات طلابية أو نقابات، يعني تغلغل عناصر ومحددات علاقات القوى في الوسط الجامعي. وهذا ما يتعلق بالحركية التي تم تسجيلها في نطاق الدراسة والتأكيد على موقع نقابة أساتذة التعليم العالي ''CNES'' كوسيط بين الإدارة والأساتذة، باعتبارها الشريك الاجتماعي المراقب لأداء مختلف الهيئات الإدارية بالتوازي مع نسق التوقعات المرتبط بعنصر الفعالية في المنظومة الجامعية.

إلا أن المحاولات المتكررة لإدارة الجامعة في التضييق على مجمل نشاطات ''CNES'' من خلال بروز مظاهر وأشكال تلك المحاصرة في العديد من الممارسات الظاهرة ؛ كمنع الملصقات والاعلانات المرتبطة بحراك النقابة وعدم حصول أعضاء المكتب التنسيقي على مقر للاجتماع، ومختلف مظاهر البيروقراطية الإدارية الممتد إلى عرقلة الجمعيات العامة لنقابة أساتذة التعليم العالي، تشير حسب ممثلي ''CNES'' إلى محاولة إدارة الجامعة لاحتواء نشاط النقابة

[1] الاحتجاجات الطلابية كانت خلال السنة الجامعية 2016-2017 بالتزامن مع فترة امتحانات السداسي الأول.

وحراكها لصالح السياسات المُنتهجة، والقائمة على أحادية التصور والمركزية في اتخاذ القرار بخصوص ملف الماستر مثلا ومحاولات الاحتواء من خلال الإغراء بالمناصب النوعية لأعضاء المكتب التنفيذي.

إلا أن الإدارة الوصية تُبرر ممارساتها تلك انطلاقا بعدم الاعتراف بمشروعية ''CNES'' والتي تعتبرها تنظيم غير رسمي. وما يؤكد هذا المعطى هو لجوء إدارة الجامعة إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية[1] بهدف تجميد نشاط الفرع النقابي لأساتذة التعليم العالي بجامعة العربي التبسي – تبسة– نظرا للمبررات السابقة الذكر.

حيث برزت عناصر الصراع بين إدارة جامعة العربي التبسي وتطورت من شكل الممارسات البيروقراطية إلى محاولات التجميد. حيث يمكن القول بأن الصراع انتقل من مرحلة كونه صراع خفي إلى صراع معلن بخلفيات متداخلة ومعقدة.

إن من بين الأشكال التي اتخذها الصراع في مراحل متوسطة هو تدعيم إدارة الجامعة لتأسيس نقابة موازية "CNES2/CNES1" وفقا لتشكيلة أو تركيبة بشرية تضم بعض الأساتذة المقربين للهيئة الإدارية.

في حين يرجع ذلك حسب ممثلي نقابة ''CNES'' إلى الصراعات البينية على مستوى الأساتذة ومحاولة الإدارة المركزية استقطاب البعض كأداة لتحريك الصراع القائم بين نقابة أساتذة التعليم العالي وفرعها الرسمي في جامعة تبسة والإدارة المركزية. ولعل ذلك قد يُفسر في نطاق السياسات العامة للأجهزة الأيديولوجية وتركيزها على شراء السِلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار في الفضاء الجامعي.

هذا ما يمثل حسب بعض الأساتذة المنخرطين في نقابة ''CNES'' رقابة الإدارة بمستوياتها السفلى لتحركات الأساتذة المنتمين لنقابة أساتذة التعليم العالي ومحاولات التخويف والتهديد بمختلف الأساليب والتركيز خاصة على فئتين هما:

1. فئة الأستاذة حديثي التوظيف.
2. فئة الأستاذات ولعل ذلك يرتبط بالثقافة المجتمعية والصور النمطية حول الدور الاجتماعي للمرأة في الوسط المحافظ وبنيته التقليدية التي تتشبع أو تتغذى بمحدودية قدرة "المرأة" على المواجهة في الفضاء العام أو المفتوح.

إضافة إلى تصور "إدارة الجامعة" المتشبع بقدرتها على التحكم والسيطرة على الأساتذة في "فترة التربص" وإمكانية التهديد بالمنصب – الأستاذ الخبز أو الأستاذ الرغيف-. وهذا ما تم تسجيله وملاحظته خلال التفاعل مع بعض الأساتذة المشاركين في البحث الذين ارتبطت نظرتهم للجامعة بحدود المكانة الاجتماعية المكتسبة وفقا لمحددات الرأسمال الاقتصادي، فالأستاذ حسب تصور العديد منهم مجرد "خبزيت"، مما يتوافق وانهيار نسق التوقعات. وما يلاحظ في هذا السياق النظرة الدونية للذات والآخر كأغلبية نفسية تميز البيئة غير المنتجة في شكل استجابات انحرافية كرد فعل عكسي على المجتمع . وما قد يؤيد محددات حراك وتغلغل الأغلبية النفسية في الفضاء الجامعي اعتماد الإدارة حسب العديد من الأساتذة على أسلوب التهديد الضمني أو الصريح بالتوقيف عن العمل "الأستاذ مجرد أجير" في حالة عدم الامتثال للأوامر الفوقية ".

يمكن أن نستعير في هذا السياق مقاربة كل من ' **ريجيس دوبريه وجورج بلانديه** ' لما يعرف بشرطة الأفكار، وامتداده للفضاء الجامعي كواقع تعكسه الكثير من الممارسات في شكل شرطة للولاءات والانتماءات في محاولة للتضييق على الممارسات 'كالموضوعية في التقييم' وما رافق ذلك تحول الجامعة من أداء وظيفتها المعرفية إلى مجرد جهاز أيديولوجي للدولة، يراقب التحركات

ويحاصر الكفاءات والحد من الديناميكية الفعلية مع ترك هامش للحريات قد تقولبها مظاهر 'قل ما تريد، لكننا سنفعل ما نريد' فهي مساحة تعكس ديمقراطية النباح فقط.

تشير المعطيات الميدانية إلى أن نسبة معتبرة من المنتمين لنقابة أساتذة التعليم العالي، من شريحة شبابية 30-40 سنة أي ما يقارب 45% -60% من المجموع الكلي.

غير أن إدارة الجامعة تشكك في طبيعة الحركية على مستوى نقابة CNES، حيث تعتبر بأن هناك جماعات ضاغطة تتحرك بشكل خفي وراء النقابة لأهداف متعلقة بالسلطة واحتواء الفضاء الجامعي. فطبيعة النزاع "شخصية" تخضع لعلاقات القوى وشبكة علاقات ممتدة في الوسط الجامعي، فنقابة الأساتذة واجهة فقط.

مما قد يتقاطع مع هذا التصور، هو عزوف بعض الأساتذة عن الانخراط في CNES '' وتفضيلهم المراقبة لصراع المواقع وموازين القوى عن بعد. إضافة إلى الانتماء إلى جماعات أخرى. وهذا ما أكدته نقابة أساتذة التعليم العالي فبعض الشكاوى الواردة لا تأخذ مسارها وفقا لقنوات الاتصال الرسمية لتبقى مجرد شكوى شفهية وما يفسر ذلك ما اسميناه "التجاوز المتبادل" أو الاعتماد على النقابة كأداة باعتبارها حسب تصور أغلبية الأساتذة المشاركين في البحث قوى ضاغطة تقتسم بذلك الفضاء الجامعي مع غيرها من القوى الأخرى.

إن التصورات المرتبطة بالنسق المفتوح والفضاءات المشتركة وإمكانية الخروج من دائرة نسق الدور والمكانة التقليدي وغيرها من المتغيرات التي قد تساهم في تشكيل أنماط سلوكية متباينة وأحيانا قد تكون متناقضة، خاصة في فضاءات اجتماعية معينة، كالوسط الجامعي والتحديات والرهانات التي يجب الاستجابة لها في إطار وتيرة التغير الاجتماعي المسجل سواء محليا أو إقليميا أو عالميا، تشير إلى فعالية القوى الضاغطة في تحديد مسار الفضاء الجامعي إذا اشتغلت كأداة للرقابة والمتابعة في حدود عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين وتفعيل قنوات الاتصال الرسمية في إطار تعزيز أهداف

الجامعة وتموقعها في فضاء إنتاج المعرفة كقيمة مضافة للمجتمع. فالاعتماد على أسلوب التخويف أو التهديد من طرف إحدى الفاعلين بهدف احتواء الفضاء الاجتماعي وفقا لمقومات علاقات القوى يمثل شكلا من أشكال الانحراف المركب، لأنه يجمع بين صور الانحراف غير المعلن "الخفي" والبنيوي باعتباره شكلا من أشكال العنف الرمزي وارتباطه بطبيعة المنظومة المجتمعية.

إن استقلالية الجامعة وتحديات انخراطها في تحديد معالم مجتمع المعرفة لا يعني الاستقلالية عن القرار السياسي والدولة كجهاز أيديولوجي فقط، بل الاستقلالية المطلقة عن أي جهة خارجية تتدخل في مسارها وممارسات وصلاحيات الفاعلين فيها ،سواء أفراد وجماعات أو حتى تنظيمات.

فتموقع "المثقف"!! في ساحة البوليتيك على حد وصف الأستاذ "مالك بن نبي" وممارسة الأيدولوجيا تحت غطاء العلم لخدمة مصالح الأجهزة الأيديولوجية يمثل انحرافا بنيويا. فإذا تحول المثقف من دائرة التفكير النقدي (تقييم/تقويم) إلى دائرة الممارسات السياسوية تظهر السلوكيات الانحرافية كنتيجة حتمية. حيث ينعكس ذلك على الدور التغييري للمثقف لتتحول إلى وظيفة اجتماعية شكلية، فينحصر دوره في الدفاع أو التبرير لتصورات ومفاهيم ونسق معرفي وتوجهات تخدم مصالح فئات محددة. خاصة أن انتهازية المثقف أكبر خطرا من السياسي كما جاء على لسان الدكتور "**مصطفى حجازي**". وذلك من خلال اعتماده على آليات للتمويه وإضفاء الطابع الفكري والعلمي على الموقف ليتم في سياق يخدم رؤيته ومصالحه.

إن سلبية هذه الفئة من خلال أثرها على البناء الاجتماعي نظرا لنسق التوقعات والطموحات في المخيال الجمعي، إضافة إلى تسييس مواقف المثقف ومن ثمة الفاعلين في الوسط الجامعي تعني إعدام المعرفة والتفكير النقدي والموضوعية والإبداع والابتكار(ممارسات المنظمات الطلابية –النقابات– الإداريين) .

الفصل الســـــــــــادس: شهادات دون تكوين وألقاب دون إنتاج علمي

1-المعطى المعرفي رهين سلوكيات انحرافية

1-1 المعطى المعرفي وأشكال تقديمه

1-2 نظام المراقبة ومظاهر العنف بين التبرير وعجز آليات الضبط

2-هيمنة قيم الولاء والتبعية على السير البيداغوجي

2-1 تكوين لجان المناقشـــة "الانتقائية"

2-2 توزيع المقـــــاييس "الاحتكـــار"

2-3 تضخيم العلامات "شبكة العلاقات"

3-الإنتاج العلمي بين الحركات الاستعراضية والاختلاس

3-1 المخابر البحثية والملتقيات العلمية بين الحراك العلمي وثقافة مجتمع المشهد

3-2 الكتابات العلمية بين الرهان المعرفـي والرأسمـال العلائقـي

3-3 عملية الإشراف وسيلة لخدمة المسار المهني والموقع الوظيفي

1- المعطـــى المعرفـي رهين سلوكيات انحرافية

1-1 المعطى المعرفي وأشكال تقديمه:

يعتبر التحصيل العلمي للطالب الجامعي أحد أبرز المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها في تقييم أداء منظومة التعليم العالي ومخرجاته. إلا أن أبعاد تقييم المخرجات يتداخل مع العديد من المتغيرات لعل أهمها طبيعة المعطى المعرفي وأشكال تقديمه، من خلال حركة الربط بين الأستاذ والطالب والتغذية العكسية التي تنشأ نتيجة لعملية التفاعل في نطاق التعليم والتعلـــم. وفي هذا السياق المتعلق بالمعطى المعرفي وأدوات التعامل معه تم التركيز على طبيعة مفردات برامج التكوين وفقا لمنظور الأساتذة وطبيعة تفاعل الطلبة باعتبارهم أهم حلقات التكوين، وما يتصل بها من مظاهر متعلقة بالعزوف عن المحاضرات وغيرها من النقاط التي تتداخل في إطار علاقتها بالبعد المعرفي ومستوى التحصيل العلمي عموما في الوسط الجامعي.

تشير المعطيات الميدانية لاتفاق الأساتذة حول عدم توافق برامج التكوين مع طبيعة المعطى المعرفي من حيث مجموعة من العناصر المشار إليها بخصوص:

- اختلال البناء العلمي والمعرفي للمفردات الخاصة بكل مقياس أي أن معدل التشتت بين مفردات المادة الواحدة عال جدا مما يعكس عدم الترابط.
- تكديس المادة العلمية مقارنة بالمجال الزمني بالإضافة إلى اجترار المادة العلمية وإعادة تدويرها خلال مختلف مراحل التكوين. فالمعطى المعرفي لا يخضع للاستمرارية والتكامل وفقا لبعض المقررات.

إن المفارقة التي تعكسها ملاحظات الأساتذة بالتوازي مع الحس النقدي الذي برز خلال جمع هذه المعطيات تمثلت في تآكل مستوى المسؤولية الفردية والجماعية، وذلك وفقا للمعطى المتعلق باجتماعات التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس. فمحاضر التنسيق

حسب رؤساء الأقسام في معظم الكليات لا تتجاوز الخمسة في المتوسط خلال السداسي مقارنة بهيئة التدريس المقدرة في المتوسط حسب الإحصائيات ب 60 أستاذا أي بمعدل 8.03 % كمؤشر للالتزام العلمي.

إلا أن الإشكال البارز حسب الأساتذة يتمثل في عدم تفعيل قنوات الاتصال الرسمي وإيجاد الحلول للانشغالات المطروحة في ظل الفجوات المعرفية والفراغ العلمي الناتج عن الصراع حول السلطة في نطاق اللجان والمجالس العلمية.

إن بنية هيئة التدريس من حيث زيادة معدل التأطير من طرف الأساتذة المؤقتين من فئة "طلبة الماستر" شكل عائقا في التواصل نظرا لعدة اعتبارات سُجل منها:

- في المستوى الأول عامل اللاانتقائية وأزمة الثقة بين الأساتذة الدائمين والمؤقتين من طلبة الماستر خاصة.
- في المستوى الثاني : التراتبية التي تعكسها النظرة الدونية لهذه الفئة.

وبالتالي فان تركيبة أعضاء هيئة التدريس غير المتجانسة من حيث الزمرة "دائمين، مؤقتين" "خريجي النظام الكلاسيكي – خريجي نظام LMD " شكلت فجوة أو شبه قطيعة، مما قد يفسر انكماش دائرة التنسيق التي تبدو شكلية حسب الأساتذة الدائمين، وإمكانية تشكل مساحة للصراع حول امتلاك عناصر القوة وفقا لدائرة الصلاحيات الممنوحة.

فإسناد بعض المقاييس الأساسية لطلبة الماستر غير المؤهلين حسب تصور الأساتذة الدائمين يشير إلى ارتفاع مستوى اللامعيارية في الوسط الجامعي، بالرغم من أن السلطة الإدارية تعتمد على منطق العجز في التأطير البيداغوجي إلا أن ذلك لا يلغي معايير الانتقاء والاختيار وفقا لمقاييس مرتبطة بالكفاءة والاستحقاق.

إن المعطيات السابقة تتراكم في الفضاء الجامعي لتفرز بعض المظاهر التي تعكس تنامي معدل النفور أو عدم القدرة على استقطاب الطالب الجامعي، بالتوازي مع المعطى المعرفي الذي برزت بعض ملامحه خلال هذا السياق وفي ظل تلك المعطيات.

إن طبيعة المادة العلمية والمعطى المعرفي المقرر من خلال برامج التكوين وما برز فيها من اختلالات، إضافة إلى هيئة التدريس غير المتجانسة والتناقضات المتصلة بعملية التأطير البيداغوجي وبروز عنصر عدم الأهلية يفسر مشهد عزوف الطلبة عن المحاضرات وامتداد ذلك إلى الحصص الإجبارية، من خلال ارتفاع معدلات عدم المواظبة إلى مستوى 10% كحالات مسجلة خاصة في بعض الأقسام بالتوازي مع هامش إلغاء الاقصاءات.

وما سُجل في هذا السياق ارتباطه بالسلوك الانفعالي أو الاستجابة القبلية للمعطى المجتمعي المتصل بتفعيل قنوات اتصال شخصية "غير رسمية" في نطاق طبيعة المجتمع المحلي والبيئة التقليدية التي تتغذى على الرأسمال العلائقي خارج دائرة اللوائح التنظيمية بالتوازي مع هذا المعطى.

ومقابل تآكل المعطى المعرفي الذي يتسم حسب 90% من الطلبة بالطابع الميكانيكي "التجريدي" إضافة إلى أسلوب التلقين أصبح العزوف عن المعطى المعرفي بمختلف أشكاله عبارة عن تغذية عكسية لإفرازات هذا الوضع، بالتوازي أيضا مع انكماش قيمة الرأسمال المعرفي في المخيال الاجتماعي، مما يعكس التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع المحلي المشبع بمحددات النجاح الاجتماعي المتصلة بالرأسمال الاقتصادي والعلائقي. لذلك يلاحظ أن الخطاب النفعي السائد في الفضاء الاجتماعي 'الجامعة' كامتداد للمجتمع يحمل تناقض على مستوى الممارسات البراغماتية في ظل تأطيرها بثقافة هجينة "مركبة' تصطدم بواقع بعيد عن تطبيقه 'مزيف'، في إطار سيرورة مجتمعية تعيد إنتاج الثقافة السائدة، لتمتد إلى الوسط الجامعي كنتيجة أو انعكاس لغياب حركية النسق الداخلية 'ديناميكية النسق' في شكل تضييق على ممارسات النقد والمساءلة في كل الاتجاهات والمستويات

وكنموذج على هذا التضييق ما برز من خلال علاقة الطالب والأستاذ التي تتطلب المرونة في التعامل مع المعلومة أو المهارة الواجب استدماجها من خلال القدرة على مساءلة المعطى المعرفي والحرية في النقد وفقا للمعايير العلمية، فعدم تقبل الأستاذ للتفاعل مع الطالب وفقا لمحددات هذا المعطى حسب أغلبية الطلبة تفسر جزءا من واقع هروب الطالب من المحاضرات. إضافة إلى عدم تحيينها في أغلبية الحالات بما يتوافق وتجديد المعلومة وتغذيتها حسب المستجدات والحقائق العلمية. خاصة أن العالم يعيش اليوم في ظل انفجار معلوماتي أدى إلى تراكم المعرفة في إطار نسق مفتوح يتيح للطالب المقارنة وتقييم مستوى ما يتلقاه من مادة علمية أو معارف. فمثل تلك الممارسات شكلت مساحة لإعادة إنتاج ثقافة المتداول أو الشارع والموروث الثقافي بتركيبته التقليدية 'عصبيات وعروشيات'، وتقليص مساحة المعقول للامعقول والمنطق للامنطق والعقل لصالح التقليد والمحاكاة 'السلبية' بعناصرها الاستهلاكية بعيدا عن دائرة الإبداع والابتكار والإنتاج الفكري والمعرفي. ولذلك يمكن القول بمحدودية تأثير الجامعة على محيطها السوسيو ثقافي، وانسحابها لصالح حركية نظام المعرفة غير العلمي بمختلف أشكاله وممارسات فاعليه.

إن عزوف الطلبة عن المحاضرات "بجامعة تبسة" يتنامى بالتوازي مع المسار العلمي. حيث يسجل ارتفاعا بين طلبة الماستر أكثر منه مقارنة بطلبة السنوات الأولى والثانية من طور الليسانس. ففيما يخص طبيعة التخصص تعتبر العلوم الطبيعية والتخصصات التقنية الأقل معدلا من حيث العزوف مقارنة بالتخصصات الانسانية والأدبية ويرتبط ذلك بعامل اللغة أساسا. وذلك حسب 95% من الطلبة بالنسبة للتخصصات أو المقاييس التي تدرس باللغة الأجنبية حيث سُجل فيها معدل العزوف نسبة أقل بالنسبة لطور الليسانس.

أي أن العزوف عن المحاضرات يتمركز حول التخصصات الانسانية والأدبية بالدرجة الأولى لاعتبارات تتعلق باللغة وأسلوب الالقاء والتلقين بشكل عام، بالرغم من أن نفس هذا الأسلوب معتمد أيضا حسب الطلبة بالنسبة للتخصصات التقنية وعلوم الطبيعية.

إن انهيار قيمة العلم في المجتمع يعد عاملا أساسيا في المشهد المرتبط بالمعطى المـــــعرفي في الجامعة. خاصة في ارتباطه بالمعطى الكمي الذي يمثل حسب الأساتذة عاملا مساهما في تدني المستوى العلمي لمخرجات التعليم العالي، وعلاقة ذلك بتقلص مساحة الإبداع وتطوير أساليب الإلقاء والتدريس. فاكتظاظ حجرات التدريس وعدد الطلبة وتوزيعهم في الأفواج عامل مثبط. خاصة في ظل تركيبة هيئة التدريس التي تتميز بعدم التجانس والإشكاليات التي تطرح كذلك بالنسبة لطرق ومعايير التقييم (الذاتية والموضوعية).

2-1 نظام المراقبة ومظاهر العنف بين التبرير وعجز آليات الضبط:

إن الحديث عن طرق التقييم وآلياته في المرحلة الجامعية، يعد نقطة بارزة وذات أهمية نظرا لعلاقتها بمخرجات التعليم العالي والرأسمال البشري المؤهل.

فكفاءة الرأسمال البشري ومؤهلاته العلمية تعتبر مرتكزا للتنمية في مجتمعات المعرفة المتصلة في هذا السياق بجودة التكوين كمؤشر للتعليم النوعي. إلا أن المعطيات الميدانية لهذه الدراسة تؤكد على التمركز في دائرة التعليم الكمي كمخرجات جامعية. ويتمظهر ذلك بالتوازي مع عدة مؤشرات لعل أبرزها بالنسبة "لجامعة تبسة" التصور القائم على تحول الجامعة إلى قناة للصرف كبديل عن استراتيجية الانتقاء وفقا لمعيار الكفاءة والمؤهل العلمي، حيث تبرز العديد من الممارسات في الوسط الجامعي الذي تحاكي هذا التصور بالنسبة للفاعلين.

فالأساتذة ينطلقون من مسلمة سيادة السلطة الإدارية وامتلاكها أدوات التهديد وكذا احتكارها للقرارات المتصلة بثقافة الترقيع وتسوية الوضعيات. خاصة ملف الماستر ومعايير الاستحقاق وكذا التدخل في صلاحيات الأستاذ والسلطة التقديرية له بخصوص التقييم ونتائج التحصيل العلمي للطالب.

إلا أن الإدارة تنفي مثل هذه الممارسات وتعتبرها استثنائية حيث تبرز لدى فئة الأساتذة المؤقتين "زمرة خريجي الماستر". ويفسر ذلك اتساع دائرة وصم هذه الفئة بالوسط الجامعي بضعف المستوى العلمي، وكذا عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة نظرا لضغوطات متعلقة ببيئة العمل من حيث عبء تضخم الأفواج ونقص الخبرة المهنية واتصال ذلك بانكماش المسافة الاجتماعية بين (الطالب /الأستاذ) أو المسافة العلمية خاصة بالنسبة لطلبة الماستر مع تسجيل العديد من الحالات في مختلف الكليات. حيث ارتفع معدل التأطير في هيئة التدريس لصالح زمرة "خريجي الماستر". وفي هذا السياق اعتبر حوالي 70% من الطلبة بأن هذا المعطى يعتبر عاملا أساسيا في ضعف وتدني المستوى العلمي، في حين أنه يتقاطع أيضا مع تنامي فرص التدريس في الجامعة وما يتعلق بذلك من حظوة ومكانة اجتماعية "بريستيج" بغض النظر عن محددات النجاح المرتبطة في هذا السياق بالرأسمال المعرفي.

وما سُجل بالنسبة لهذا المعطى بعض الاحتجاجات من طرف "طلبة الماستر" حول هذه الوضعية. وبرز الاحتجاج في فترات الامتحانات خاصة، ومطالبتهم العلنية بحقهم في التأطير من طرف أساتذة ذوي خبرة وكفاءة علمية.

إلا أن المعطيات الميدانية بعد التقصي أوضحت بأن الحراك الذي قامت به زمرة "طلبة الماستر" في العديد من الكليات لا يتصل بشكل مباشر بدافعية التعلم، وإنما يحمل ضمنيا المطالبة بالحق المشروع في حصولهم على سقف مرتفع من النقاط كتعويض عن صمتهم حول تدني مستوى التأطير العلمي من طرف "زمرة خريجي الماستر" الممثلين في الأساتذة المؤقتين ؛ أي التجاوز المتبادل الذي

تَشكلّ وفقا لمعادلة ذات طرفين: تدني المعطى المعرفي = ارتفاع سقف النقاط كحق مشروع ؛ أي أن 99% من الطلبة وفي مختلف الأطوار "السنة أولى ماستر" حسب هذه الدراسة تشكلت لديهم استجابات انحرافية تغذت على طبيعة السياق المجتمعي.

والمقصود في هذا السياق بالاستجابات الانحرافية سلوك الطالب اللامعياري من خلال تنازله عن حقه في تعليم نوعي مقابل المرونة في التقييم، والذي لوحظ أنها عادة ما تتقاطع مع معايير ذاتية أو سلوكيات انفعالية للفاعلين في الوسط الجامعي.

إن طبيعة البيئة المحلية للمجتمع التبسي ساعدت على تنامي العديد من السلوكيات أو الممارسات اللامعيارية في الفضاء الجامعي. فالبنية التقليدية "للمجتمع التبسي" والتي تتغذى خاصة على الرأسمال العلائقي وفقا لمحددات مرتبطة بالقبيلة والعرش والانتماء المحلي وكذا نسق المصالح المتبادل، كلها عناصر ساهمت في تقليص دائرة السلوك المعياري "العقلاني" وهنا الحديث عن معايير التقييم وتثمين الاجتهاد والانضباط وقيمة العمل بشكل عام.

تعتبر الامتحانات أحد أهم المحطات التي ترتبط بتقييم التحصيل العلمي للطالب وقياس مهاراته ومكتسباته المعرفية. غير أن الذي لوحظ وتم تسجيله من خلال المعطيات الميدانية يمكن القول بأنه متصل بتآكل التعليم النوعي وجودة التكوين بالوسط الجامعي.

إن طبيعة الامتحانات حسب 90% من الطلبة ترتكز على اختبار الذاكرة والاسترجاع كبديل للأسئلة التي تحمل طابعا تحليليا أو نقديا بالنسبة للتخصصات الانسانية والأدبية. وقد انتشر هذا النموذج من الامتحانات التقييمية حتى بالنسبة للتخصصات التقنية في صورة أسئلة نمطية تحاكي استرجاع المعلومات بالدرجة الأولى.

فهذا الانتقاد بالنسبة للطلبة يتقاطع مع النموذج المعياري، إلا أنه يمثل فرصة لتجميع النقاط بالدرجة الأولى ثم مجالا لتسهيل عملية الغش بالتوازي مع النمط السائد في الامتحانات والقائم على صورة نمطية بالنسبة للطالب بجامعة "تبسة".

فما تم تسجيله ميدانيا يعبر عن الازدواجية القيمية في بعض الحالات والتي تتقاطع مع حراك الطلبة ورفضهم نماذج الأسئلة والامتحانات التي تعتمد على البعد التحليلي وكذا اختبار قدرة الطالب على توظيف معلوماته ومكتسباته القَبلية والبَعدية. حيث أكد بعض الأساتذة في هذا السياق تعرضهم للمساءلة من طرف السلطة الإدارية نتيجة لضعف نتائج الطلبة في مختلف التخصصات، بالتوازي مع احتجاجهم على طبيعة الأسئلة وصعوبتها وطابعها التعجيزي.

وما لوحظ أيضا في هذا السياق تفاعل فئة كبيرة من الأساتذة مع هذا المعطى من خلال أشكال مختلفة للاستجابات السلوكية منها الالتزام بنمط معين من الأسئلة يتقاطع خاصة مع النموذج الاستذكاري. وفي المستوى الثاني الاعتماد أيضا على سلم تنقيط يتوافق مع أضعف مستوى من حيث التحصيل العلمي.

إن هذا المعطى يتغذى على عدة عوامل أبرزها مدخلات الجامعة حسب الأساتذة. إضافة إلى الاستراتيجيات الفردية القائمة على تجاوز المساءلة، وفي الدرجة الأخيرة تجاوز عتبة الامتحانات الاستدراكية وعبء التصحيح. وقد برز هذا النموذج بالنسبة للأقسام التي تسجل عبئا من حيث تنامي عدد الطلبة وكذا ارتباطها بمحددات تتعلق بالانتماء الجغرافي (البيئة المحلية).

إن التفاعل السلبي مع حتمية المعطى الواقعي أو المجتمعي قد يتمظهر في أنماط سلوكية متباينة تعكسها ممارسات الفاعلين في الفضاء الجامعي، ومن أمثلة ذلك كما تم ذكره نماذج الأسئلة في الامتحانات التي لا تخضع في كثير من الحالات لمعايير علمية أكاديمية محددة يختبر من خلالها الكفاءات والمهارات المتعلمة من قبل الطلبة بل قد تعكس أحيانا عديدة نمذجة التفكير وقتل الحس

النقدي وتجميد العقل في إطار نظام القطعيات التي تتغذى على عناصر التصلب الذهني بكل أدواته في إطار الأنظمة المغلقة لتصبح بذلك الجامعة محطة للتدوير(مدخلات=مخرجات) على أساس التصور الذي يتم فيه التعامل مع الكم على حساب التكوين النوعي ومعالم الجودة والامتياز. وقد يكون تعامل العديد من الأساتذة مع هذه المعطيات انطلاقا من اليأس من التغيير والضغوطات التي قد يتعرضون لها في بيئة العمل (بيئة عمل ضاغطة) وهذا ما أمكن تسجيله وملاحظته من خلال العديد من الأساتذة وإشارتهم إلى ضرورة إيجاد آليات جديدة للتكيف مع المعطى الكمي المتمثل في التزايد المستمر لعدد الطلبة والتعليقات المتكررة حول تدني المستوى وما يرافقه من صعوبات ومشاكل أثناء عملية التقييم. ويمكن الاستدلال على هذا الوضع من خلال تقاطع فترة إجراء الدراسة على مستوى أحد الأقسام بتسجيل تدخل مدير الجامعة في مسألة تغيير مواضيع الامتحان بعد احتجاجات الطلبة على النقاط كشكل من أشكال الممارسات اللامعيارية، ومحددات شراء السِّلم الاجتماعي، بما يضمن عدم الاحتجاج في الفضاء الجامعي خاصة في ظل صمت الأساتذة على مثل هذه الممارسات أو التجاوزات المسكوت عنها ولعلها تدخل في إطار استفادة المنظومة الجامعية من واقع الأستاذ الجامعي 'المثقف الرغيف' – أطروحة موت المثقف للباحث أحمد شراك–. غير أن حراك الطلبة في مثل تلك الحالات قد يعكس رفض معايير التقييم بالتقاطع مع اختزال الأستاذ لبرنامج التكوين وتقليص الحجم الساعي وهذا ما تم استنتاجه من خلال اتجاهات ممثلي الطلبة، مع بروز مساحة لإمكانية تكيف الطالب مع وضعيات مماثلة، بمعنى عدم الاستفادة من المادة العلمية مقابل الحصول على النقطة التي تؤهله للنجاح أو الانتقال; أي ما يعكس الامتثال الاغترابي حسب النموذج الذي فسر من خلاله بارسونز اللامعيارية التي تتداخل وفقا لهذه المحددات مع الانحراف التبادلي بالتوازي مع آليات التفاوض مع الواقع والازدواجية في القيم.

إن نموذج الامتحانات المرتكز على النمط الاسترجاعي أفرز عدة مظاهر وسلوكيات سلبية في الوسط الجامعي، سُجل منها بعض الممارسات اللامعيارية كالغش في الامتحانات باستخدام وسائل متعددة. لكن الأبرز في هذا السياق ارتباط هذا السلوك اللامعياري بالعنف بمختلف أشكاله، سواء الجسدي أو اللفظي وحتى الرمزي، وانتشاره بين فئات الطلبة خاصة.

إن المنظومة القيمية للطالب يغذيها المجتمع والفضاء الجامعي حسب درجة الصلابة والحركية القائمة والتفاعل بين الطرفين. فعدم انضباط الأستاذ أو الإدارة من موقعهما كنماذج للتقمص ينعكس سلبا على الطالب حيث تتمظهر بذلك سلوكيات انحرافية في شكل ممارسات لا معيارية كالغش الذي أصبح قيمة اجتماعية بديلة. وهذا ما أمكن تسجيله من خلال محطات عديدة تتمركز أساسا حول ملاحظات متكررة لسلوك الأستاذ وممارساته أثناء فترة الامتحانات. مما يقتضي وفقا للقواعد المعيارية ومن هذا الموقع الحرص على تفعيل القوانين الضبطية لسلوك الطالب في إطار بناء فرص النجاح القائم على محددات الكفاءة والاستحقاق، هنا برز أيضا التفاعل بين نموذج الصرامة ونموذج اللامبالاة والتعامل مع الغش كنتيجة طبيعية للمنظومة المجتمعية. وبالتالي ضرورة التأقلم وتفادي التصادم مع الطلبة، وهذا ما عبر عنه بعض ممثلي الطلبة من خلال تطرقهم لتواطؤ بعض الأساتذة وتغاضيهم عن حالات الغش أو تسهيله أحيانا ما قد يمثل نموذجا للاستقطاب السلبي. إلا أنه تم تسجيل نتائج غير متوقعة نسبيا فنموذج اللامبالاة من خلال الإشارة إلى المدلول السلبي في التفاعل مع الغش كممارسة لا معيارية، ارتبط حسب المعطيات الامبريقية باستجابات انحرافية عند معظم الأساتذة وذلك من خلال تركيزهم على مسؤولية الإدارة المطلقة حول انتشار وتنامي ظاهرة الغش وقراراتها العشوائية بإعفاء الطلبة من العقوبات التأديبية تحت شعار "جامعة دون عقوبة". وبالتالي اختيار الانسحاب أو السلوك التجنبي كرد فعل عكسي اتجاه القرارات اللاعقلانية حسب تصورهم. فهذا المعطى من شأنه أن يحدث خللا على مستوى نسق التفاعل، وبالتالي حتمية اضطراب النسق وفقا للتصور الذي طرحه

"**تالكوت بارسونز**" في تحليله لعوامل حدوث الانحراف. فالنقطة المهمة التي أشار إليها بارسونز في سياق متصل بالممارسات اللامعيارية "أهمية ميكانزيم المنع في الضبط الاجتماعي أي تعليم الفاعلين أن لا يقوموا بأفعال معينة أكثر من تعليمهم القيام بأفعال ما"؛ أي أن تجميد آليات الضبط الخارجي وإعطاء مجال أوسع لوسائل الضبط الداخلي فسح المجال للصراع بين مختلف الفاعلين وإنتاج العنف بمختلف أشكاله اللفظي والجسدي والرمزي. وقد يعكس ذلك ضعف آليات الضبط الداخلي لدى الفرد أي ما يقابل القابلية للاستعمار حسب مفكر النهضة **'مالك بن نبي'** فالشخصية الاسفنجية غالبا ما تتأثر بالمحيط الخارجي دون وعي أو إدراك منها بضرورة تفعيل جهاز المناعة الذاتي من خلال عملية الفلترة التي يجب أن تخضع لها كل المعطيات.

إن التطرق إلى العنف في الوسط الجامعي قد يطرح العديد من التساؤلات في هذا السياق بالذات؛ أي مستوى ارتباطه وعلاقته بالغش كممارسة لا معيارية. وهو المعطى الأساسي الذي ركز عليه أغلبية أعضاء مجالس التأديب المشاركين في البحث والتطرق لتنامي معدلات العنف بالتوازي مع حالات الغش. فالعنف بمختلف أشكاله في الوسط الجامعي يمثل صورة من صور العنف التفاعلي أو المجتمعي وهو نتاج للممارسات اللامعيارية لبعض الطلبة الجامعيين في ظل التحول القيمي الذي يعرفه المجتمع حيث أصبح الغش في الامتحانات حق مشروع لتسلق السلم الاجتماعي.

عبر بعض الأساتذة في هذا الإطار عن محددات المسؤولية الجماعية وتداخلها مع المسؤولية الفردية التي بدأت في الانكماش على مستواهم نظرا للعديد من العوامل ويمكن الإشارة هنا للشعور بالدونية وذلك من خلال استخدامهم لوصم ذاتي "نحن نمثل البروليتاريا الرثة". هذه الوضعية التي تشير إلى تفاوت طبقي حسبهم مقابل الامتيازات التي يحظى بها غيرهم من الزملاء واشتغالها في نطاق شبكة معقدة من العلاقات البينية "الولاءات والمصالح"، وارتباط ذلك بتسجيل حركية جزئية على مستوى بعض الكليات سواء في شكل تظلمات، أو تقارير للإدارة الوصية، أو لنقابة أساتذة التعليم

العالي لرفض الفوضى المصاحبة لفترة الامتحانات ومظاهر العنف المتكررة والمطالبة بتفعيل عقوبات مجالس التأديب وإزالة التجميد عنها، ومبدأ العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل بالنسبة لبرنامج الإشراف على الامتحانات التي أصبحت محطة للتوتر بالنسبة لبعض الأساتذة. إلا أن ما يرافقها من مظاهر للتمارض حسب الإدارة يعكس حقيقة الامتيازات الوهمية التي أشار إليها الأساتذة من خلال إنكار الانحراف حسب تصورهم.

إن التمارض أصبح جزءا من ممارسات الفاعلين في الفضاء الجامعي ويصنف في هذا الإطار ضمن الانحراف الأولي إذا كان مؤقتا أو معزولا. لكن تزايد معدلات التمارض ببلوغ متوسط عدد الشهادات الطبية كمؤشر حدود 20، قد تجعله في خانة الانحراف الثانوي نظرا لانعكاساته السلبية، لتقاطعه مع نقص التأطير والإشراف بالنسبة للامتحانات. إلا أن الضغوطات المسجلة في بيئة العمل تعد عاملا من العوامل المؤدية إلى الانحراف على مستوى السلوك من خلال ممارسات منها التمارض في بيئة العمل كما سبق الإشارة إليه.

ما يلاحظ هو التداخل في مستوى المسؤولية الفردية والجماعية وتباين الاستجابات وردود الأفعال "بالرغم من الاتفاق العام على المعيار من حيث رفض الغش، لكن مخالفة المعيار على مستوى الممارسات كشكل من أشكال الهروب النمطي حسب "البرت اليس"[1]، تطرح إشكالية تموقع المثقف والنخبة – الأسرة العالمة– ودرجة التفاعل مع الواقع الحتمي والعلاقة الجدلية بين الوعي والمسؤولية الفردية في إحداث التغيير والطاقة الكامنة (الخام) غير المُستغلة في فضاءات اجتماعية منغلقة تحاكي الجمود والمحافظة على الأنظمة القائمة. فكسر البنية الاجتماعية التقليدية بعناصرها السلبية من جمود فكري وضيق أفق من خلال التعامل مع معطيات الواقع بعشوائية كمعطى حتمي هو عامل مساعد لإنتاج الفوضى وعدم التوازن الاجتماعي. بإسقاط هذه المعطيات على الفضاء الجامعي يمكن

[1] Robin Williams ,American Society ,N ,Y,1962,P.379.

القول بأن التكتلات الملاحظة "على مستوى اللجان والمجالس العلمية وحتى مجالس التأديب ..." ساهمت في تحويل الجامعة إلى فضاء لتقاسم النفوذ 'ملكية خاصة' ، حيث تعطلت في إطارها تطبيق آليات الضبط المستند لنسق الحقوق والواجبات.

تشتغل سيكولوجية الفشل في الفضاء الاجتماعي الذي يعرف تحولا في المفاهيم ومعايير النجاح الاجتماعي. وبالتالي التفاعل مع محددات الاغتراب وانعدام الأمن الاجتماعي أو على الأقل الأمن الافتراضي. والمعطيات الواقعية تشير مثلا إلى اشتغال قنوات الاتصال غير الرسمية والرقابة الاجتماعية 'خارج النسق' في إطار ستاتيكا آليات الضبط في الوسط الجامعي، مقابل نمو معدلات العنف بمختلف أشكاله وعدم الانضباط في الوسط الجامعي "الإشارة إلى محاضر عدم الانضباط بالنسبة للطلبة" ومظاهر العنف الرمزي والجسدي واللفظي الممارس خاصة من طرف الطلبة ضد الأساتذة، بعيدا عن آليات الضبط المجمدة وتحيين ملفات المجالس التأديبية على مستوى إدارة الجامعة (طرد–توقيف). وحراك شبكة العلاقات أو الرأسمال العلائقي بعيدا عن الممارسات العقلانية، حيث تتحرك كل هذه المعطيات في إطار البنية العصبية التي تغذي صورة الأنا المثالي –نزوة السيطرة– pulsion d'emprise. فالحديث عن تأطير الجامعة لقيم مجتمع المعرفة بعيد عن الواقع الحالي من خلال ممارسات الفاعلين في الفضاء الجامعي خارج حدود الرقابة وآليات الضبط.

بالتوازي مع هذه الوضعية تم تسجيل عدم رضا بعض الأساتذة من خلال عدم تقبلهم للوضع نتيجة تفاقم حالات العنف الممارسة من طرف بعض الطلبة "نفس النماذج أو الحالات' وإفرازاتها السلبية من خلال ما يعرف بظاهرة "الاحتراق النفسي"[1]، الذي عادة ما يكون نتيجة لضغوط بيئة العمل وتضارب الأدوار وغموضها، ازدياد حجم العمل وظروف العمل التي تنطوي على بعض المخاطر

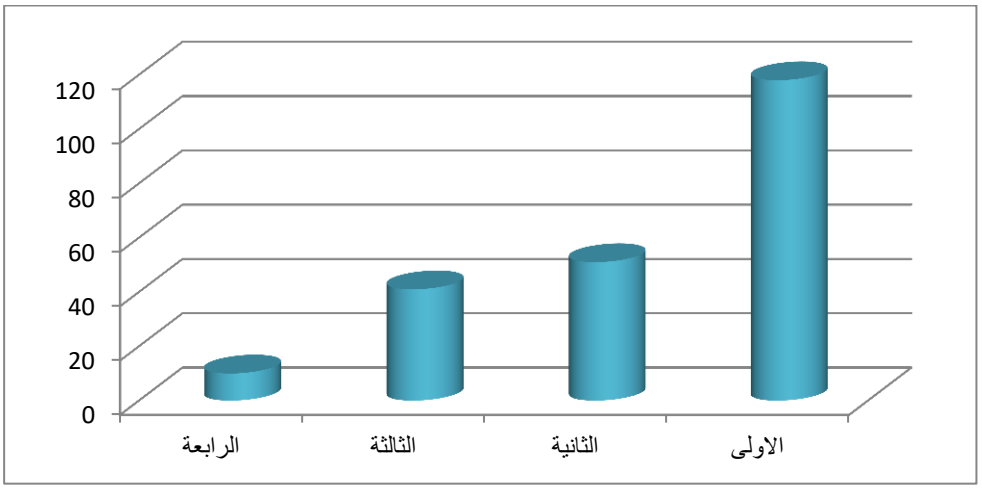
[1] لونيسي علي ،قويدري علي: **المدخل لدراسة الضغط النفسي والمهني**،ط.1،دار التنوير،الجزائر،2013،ص.14.

(عدد المناقشات–سير الامتحانات–عدد الطلبة في الأفواج) ممارسات منحرفة (انعدام الأمن في الجامعة وتعرض الأساتذة لأشكال العنف الرمزي والجسدي واللفظي).

فحالات الاحتراق النفسي ارتبطت وفقا لهذه الدراسة بفئة الأساتذة الذين التحقوا بالمهنة برؤية مثالية متصلة بضرورة النجاح في العمل (صورة الجامعة في المخيال الجمعي) ومحددات النجاح هنا متصلة بشكل مباشر بالفاعلية في الأداء.

فالاحتراق النفسي له أثار سلبية تنعكس في شكل هروب أو انسحاب من الفضاء الاجتماعي وكذا انخفاض مستوى الأداء وعدم التوافق المهني والأكاديمي عموما من انحراف قهري لا إرادي ومحددات بيئة العمل غير الصحية بين متطلبات الوظيفة، le savoir –le savoir faire–le savoir faire/faire) ومتطلبات الدور (المنظومة القيمية)/المردودية بالنسبة للأساتذة وارتباط ذلك بمحددات النجاح المادي.

تتباين معدلات تنامي ظاهرة الغش حسب العديد من المتغيرات أهمها بالنسبة "لجامعة تبسة"" حجم الطلبة وتوزيعهم حسب الكليات كما برز عامل وسيط يتمثل في المستوى(السنة الأولى... الثانية ماستر).



الشكل 06: يمثل توزيع العقوبات التأديبية حسب المستوى خلال 1996–2012

المعطى الإحصائي يُبين تمركز حالات الغش بين طلبة السنة الأولى بالنسبة لكل التخصصات، إضافة إلى تأكيد الأساتذة على عدم استجابة نسبة كبيرة من طلبة الجذع المشترك، خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة لآليات الضبط والإجراءات التنظيمية في الامتحانات. مما يدعم أو يفسر تنامي معدل الغش أو الحالات التأديبية المسجلة في مختلف الأقسام.

إن قراءة المعطيات الإحصائية بالنسبة للحالات التأديبية ومقرراتها التي تتباين حسب نوع العقوبة التأديبية أو عقوبات الدرجة الأولى والثانية وكذلك الثالثة قد يُبرِز معدل التشتت الواضح بين طلبة المستويات الأولى والثانية وكذا طلبة الماستر من حيث الحالات التأديبية المسجلة، وملاحظة انكماشها مقارنة بطلبة طور الليسانس عموما.

وقد يفسر ذلك في مخيالنا أو تصورنا بارتفاع معدلات الوعي لدى الطلبة بالتوازي مع تراكم الخبرات وكذا التراكم المعرفي. إلا أن المعطيات الميدانية أشارت في هذا السياق وحسب طلبة الماستر إلى اعتماد نسبة معتبرة من هذه الفئة على آليات مختلفة للغش، بالرغم من النظرة الإيجابية التي يحملها معظم الأساتذة عن طلبة الماستر. ما سجل بروز فجوة بين المعطيات الإحصائية أو إحداثيات الوقائع المتصلة بالحالات التأديبية المُسجلة. ويرجع ذلك إلى اعتماد الطلبة على استراتيجيات فردية وجماعية تحاكي اكتسابهم لمهارات متنوعة خلال مسار تعليمهم الجامعي، بالتوازي مع اتساع مساحة التواصل بالأساتذة وتكوين شبكة العلاقات الشخصية التي تقلص فعالية قنوات الاتصال الرسمي والتي من شأنها إعطاء فعالية لآليات الضبط.

يتقاطع ارتفاع معدل الحالات التأديبية في جامعة تبسة بالنسبة لطلبة الجذع المشترك بالدرجة الأولى ثم طور الليسانس بشكل عام مع تنامي مظاهر الممارسات اللامعيارية في الوسط الجامعي.

فالمنظومة الجامعية تُدعم البدائل غير المشروعة في تسلق السُلم الاجتماعي، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص كبديل للأساليب المشروعة التي تُقلِّص فرص الحراك الاجتماعي خاصة في بيئة محلية "تقليدية" تدعم ثقافتها الممارسات اللاعقلانية والانفعالية التي تتغذى على البنية العصبية للمجتمع التبسي، في شكل علاقات قرابة ، الانتماءات الجهوية، علاقات المصالح. وانعكاس ذلك على آليات الضبط في صورة تجميد أو تثبيط لنظام الثواب والعقاب، مما يدعم انتشار الممارسات اللامعيارية بمختلف أشكالها.

إن المعطيات الإحصائية تؤكد أو تشير إلى ارتباط الحالات التأديبية المسجلة خلال 4 سنوات الأخيرة بتنامي معدلات العنف في الوسط الجامعي، وذلك بالتوازي مع مبدأ الطلبة في تحقيق تكافؤ الفرص في الغش وافرازات ذلك في شكل عنف جسدي ولفظي.

فالسلوك العدواني للطالب الجامعي يرتفع خلال فترة الامتحانات. وما لوحظ في هذا السياق أيضا ارتباط معظم حالات العنف بفئة الذكور وتنامي معدلاته عند طلبة طور ليسانس "السنة الأولى خاصة" بالنسبة لكل الأقسام والتخصصات.



الشكل 07: توزيع العقوبات التأديبية حسب الجنس خلال 1996-2012

هناك علاقة ارتباطية قوية بين تنامي حالات الغش المرفقة بالعنف بمختلف أشكاله. ويبرز هذا المعطى بالنسبة للتخصصات ذات الطبيعة الأدبية والانسانيات بشكل عام، حيث سَجل قسم علم الاجتماع ارتفاع معدلات العنف خلال سنوات 2015 – 2017. وهذا ما يؤكده أعضاء مجلس التأديب والإدارة وفقا لمتغيرات وعوامل متصلة بارتفاع عدد الطلبة في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بالتقاطع مع التركيبة المتباينة للأساتذة من حيث الخلفيـة الاجتماعيـة والانتماء الجهوي، مما زاد من فرص الصراع الناتجة عن ثقافة الإقصاء في البيئة المحلية "المجتمع التبسي".

فشبكة العلاقات القرابية وعلاقات الجيرة وكل محددات الانقسام بالنسبة للبنية العصبية تغذي تنامي مظاهر العنف القائمـة على المعطى المتصل باتساع المسافة الاجتماعية بين (الطالب، الاستاذ) في ظل تجميد آليات الضبط.

إن ديناميكية المجالس التأديبية على مستوى الأقسام والكليات تعكس حسب بعض المؤشرات الميدانية سلطة شبكة العلاقات وكذا الأوامر الفوقية المتصلة بالإدارة العليا، وذلك حسب الإدارة أو الهيئات الإدارية السفلى "الأقسام والكليات". ويفسر ذلك تصور الإدارة العليا للجامعة المتصل بثقافة "جامعة دون عقوبة" حيث اندمجت آليا مع ثقافة المجتمع المحلي التي تغذيها قنوات الاتصال غير الرسمي كبديل للوائح التنظيمية والقوانين المسيرة للنظام الداخلي للجامعة.

إن إفرازات تعطيل أو تجميد المقررات التأديبية حسب أعضاء المجالس على مستوى الأقسام والكليات أدى إلى تنامي مظاهر العنف بمختلف أشكاله في الوسط الجامعي، مما يعكس تداخل السلطات وانكماش صلاحيات المجالس التأديبية كآلية للضبط بالنسبة للوسط الجامعي في صورة محدداتها الخارجية.

خاصة أن عملية الضبط الداخلي المتعلقة بمنظومة القيم تعرف انسحابا أو تقلصا لصالح القيم المادية "النفعية" على حساب قيم متعلقة بتدجين العلم والمعايير الضبطية للوسط الجامعي.

تشير المعطيات الميدانية في سياق متصل بتسجيل ملاحظات تتعلق بعمليات المسايرة المجتمعية التي تُكرّس سلطة الموقع الوظيفي وسلطة المكانة "في صورة امتلاك النفوذ" المرتبط بالرأسمال العلائقي مقابل تقلص سلطة القوانين والتشريعات العملياتية، المتحكمة بممارسات أفراد المجتمع الجامعي.

فثقافة "التجاوز المتبادل" على مستوى جامعة تبسة مرتبطة بانعدام الإحساس بالأمن الاجتماعي في الوسط الجامعي، بالتوازي مع تنامي مختلف مظاهر العنف المتصل بالسياق المجتمعي الذي يدعم محددات امتلاك عناصر القوة المادية وغير المادية. فعلى مستوى الطالب الذي ينتمي إلى الطبقات المتوسطة أو الكادحة تبرز استراتيجيات الميول نحو استخدام العنف كشكل من أشكال التعبير عن اللامساواة والإقصاء الذي يمكن أن يمتد له نتيجة لعدم امتلاكه لرأسمال اقتصادي أو اجتماعي يعطيه إمكانية الاستفادة من فرص التسلق الاجتماعي في بيئة مجتمعية تغذي كل مظاهر اللامعيارية والإقصاء بالنسبة للفئات الهامشية.

حيث لوحظ بأن استفادة الفئات الهامشية لزمرة الطلبة من الإعفاء أو تخفيض العقوبة التأديبية عادة ما يتقاطع مع تشكيل هذه الفئة " لزمرة انتماء خاصة" يعكس سلوكها اللامعياري في شكل عنف لفظي أو جسدي تشبعهم بمفاهيم تعكس التراتبية غير العادلة حسب تصورهم. فاللجوء للعنف بمختلف أشكاله يمثل نمط للاستجابة الانحرافية كاستراتيجية جماعية للتعامل مع الازدواجية القيمية التي تغذيها المنظومة المجتمعية. إذ امتدت هذه الأخيرة بإفرازاتها إلى الوسط الجامعي، ويبرز ذلك من خلال الممارسات اللامعيارية لفئة الأساتذة أيضا، حيث تدعم المشاهدات المسجلة خلال فترة الامتحانات هذا الطرح.

إن محددات الانتماء القبلي أو الجهوي تعكس تمثلات الفرد واستدماجه لمعايير جماعة الانتماء. مما ينعكس على السلوك في صورة استجابات انحرافية تتجاوز كتابة تقارير حول حالات الغش أو عدم الانضباط، مما يؤثر على تمثلات الطلبة نحو فعالية المقررات التأديبية.

إن انكماش المسافة الاجتماعية بين الطالب والأستاذ في الوسط الجامعي وإعادة انتاج ثقافة المجتمع المحلي في صورة ممارسات لامعيارية، تعكس تغلغل ثقافة الشارع في "جامعة تبسة". وبرز ذلك من خلال مظاهر التهديد البينية (أستاذ، طالب) المعتمدة على السند الاجتماعي في صورة "العرش، القبيلة، جماعة الرفاق.." خارج نطاق اللوائح التنظيمية وآليات الضبط للوسط الجامعي، التي عرفت انعكاسا لصالح الرأسمال العلائقي الممتد خارج الفضاء الجامعي والتسويق لمظاهر القوة والقدرة على التأثير في صورة صراع خفي حول امتلاك عناصر النفوذ.

إن تفاعل المنظومة القيمية للأفراد الفاعلين في الوسط الجامعي مع طبيعة المنظومة الجامعية بكل محدداتها، أفرز ممارسات للامعيارية، نتيجة لتضارب المفاهيم. فعدم احتواء الطالب بشكل إيجابي قد يفرز أنماط مختلفة من الممارسات اللامعيارية في كل الاتجاهات، فالممارسات التي تعكس الانضباط في الفضاء الجامعي من خلال تفعيل آليات الضبط الاجتماعي، والتقيد بالقوانين والنظام الداخلي قد تساهم في تعديل المفاهيم السلبية وتصحيح المسار والسلوك. خاصة في نطاق حركيتها الموازية للعدالة الاجتماعية وعدم خضوع الفضاء الجامعي لقنوات الاتصال غير الرسمي وخلق مساحة من الامتياز لفئات معينة على حساب فئات أخرى مما قد يؤدي للتمرد على المنظومة ككل.

2- هيمنة قيم الولاء والتبعية على السير البيداغوجي

2-1 تكوين لجان المناقشة "الانتقائية":

إن تقييم المعطى المعرفي في الوسط الجامعي يرتبط بمخرجات التكوين ومحصلة التدريب على البحث العلمي، من خلال محطات أساسية لعل أهمها: مذكرات التخرج في مختلف أطوار التكوين الجامعي "ليسانس، ماستر، دكتوراه"، إلا أن المفارقة التي لوحظت في هذا السياق تطرح العديد من التساؤلات حول آليات اشتغال الوسط الجامعي وفاعليه من خلال ضرورة الإشارة إلى تركيبة لجان المناقشة العلمية وحدود الالتزام الأخلاقي بالتقييم الموضوعي للمنتج المسمى "مذكرة أو رسالة أو أطروحة".

إن إسقاط هذه المعطيات على الوسط الجامعي، يرتكز على النقاش والجدل القائم حول لجان المناقشة ومسألة التقييم والابتعاد عن المعايير الموضوعية في التقييم، هذه الخريطة المعقدة في تركيبتها وعوامل نشأتها في فضاء معرفي كالجامعة يطرح الكثير من التساؤلات حول صورة الجامعة لدى أفراد المجتمع انطلاقا من مراقبين داخليين ممثلين بالفاعلين في هذا الفضاء الاجتماعي، فتأكيد أغلبية الأساتذة المشاركين في البحث على أهمية العلاقات البينية في تشكيل لجان المناقشة انعكس على السيرورة العملية ليُضعِف من القيمة العلمية للعمل المقترح للنقاش. خاصة باشتغاله وفقا لاعتبارات اجتماعية تتداخل لصالح السلوك الانفعالي على حساب التفاعلي، فالعلاقات البينية التي تتحكم في تشكيل لجان المناقشة حسب بعض الأساتذة الآخرين هي شكل من أشكال الإقصاء وتكريس مبدأ التجاوز المتبادل. وبالتالي تموقع الأقلية في دائرة النبذ المُهيكل خاصة مع تأكيد الكثير من الطلبة لعدم أهمية النقاش العلمي لمحتوى المذكرات بالنظر للمعطى العام الذي يتحرك لصالح الاستعراض وكرنفالية المشهد "الزردة" بعيدا عن القيمة المضافة للمعطى المعرفي في المسار العلمي والأكاديمي للطالب في ظل اللامعيارية التي نشأت في إطار تفاعل العديد من العوامل المواكبة لتحولات اجتماعية

أفرزت في هذا السياق صراع المواقع الذي برز كأحد أهم الأبعاد المتغلغلة في مسألة لجان المناقشات وكذا التأطير. وهذا ما تم رصده، فهذه الممارسات تمثل شكل من أشكال الانحراف البنيوي الذي يتفاعل بنيويا ووظيفيا مع طبيعة المنظومة التقليدية الصلبة وتحاكي مواجهة ورفض التغيير وفقا لمعادلة التطبيع والامتثال الاجتماعي مع المتداول أو الأكثر انتشارا كنمط استهلاكي حتى على مستوى السلوك والممارسات; أي التعامل بقاعدة أقل تكلفة وأكبر مردودية حسبما استقر في المخيال الجمعي وفقا لمحددات النزعة المادية

فالمقاربة الواقعية تعكس انتشار الممارسات السلبية لبعض الفاعلين في الوسط الجامعي المغذية للمحسوبية والمحاباة وشخصنة العلاقات التي تندمج مع محاولة عولمة الاستسلام كأسلوب في الحياة والتفاعلات اليومية 'من لا يفكر مثلي فهو ضدي' حيث تمظهر انحسار أو انكماش مساحة الحوار والنقاش أو المشاركة في اتخاذ القرار في المجتمع الجامعي. إذ أصبح الفرد سلعة قابلة للمساومة من خلال الاندماج في نسق الولاءات تسويقا لبضاعة شعباوية بعيدا عن الطرح الأكاديمي والعلمي الذي يختفي أحيانا في عباءة المقدس –الذي يجب التخلص منه حسب الطرح الحداثي– من خلال اشتغاله على البعد العاطفي للفاعلين والممارسات الانفعالية.

إن تسجيل التراجع الملموس للقيمة العلمية لمذكرات التخرج يؤكده مختلف الفاعلين من طلبة وكذا أساتذة. غير أن المقارنة التي تم الإشارة إليها في البداية والتي تختزل وتختزن ارتفاع سقف العلامات الممنوحة لمذكرات التخرج وتتداخل مع مشهد الاستعراض والأجواء الكرنفاليــة في الوسط الجامعي، هي شكل للتعبير عن اجتياز حاجز المعطى المعرفي والقيمة العلمية للشهادة الجامعية وربح الرهان في التسلق الاجتماعي من خلال آلية التجاوز المتبادل، والتي يتم تفعيلها في نطاق علاقة الأستاذ المشرف والطالب منذ البداية في إطار عقد إجتماعي ضمني والاتفاق غير المعلن في قبول التكديس والحشو.

إن هذه المعطيات تشير إلى حجم التعقيدات والتداخل بين العديد من المتغيرات. فقبل بلوغ محطة التخرج وتقييم لجان مناقشة المذكرات يطرح في هذا السياق الحلقة الأولى لهذه العملية التفاعلية. والمقصود هنا التصورات التي يستدمجها الطالب الجامعي حول أهمية مذكرة التخرج وقيمتها العلمية بالنسبة لمساره الأكاديمي. وهنا تشير المعطيات الميدانية إلى أن حوالي 95% من الطلبة في جامعة تبسة اتجاهاتهم سلبية فيما يتعلق بدافعيتهم نحو إنجاز مذكرات التخرج ومن أبرز العوامل التي تحرك هذا المعطى ما يتعلق بحتمية الشهادة الجامعية في سوق العمل كمحفز خارجي. إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بمحفزات ذاتية وتنطلق أساسا أو تتغذى على علاقة الطالب بالمشرف وعدم المتابعة الفعلية لسيرورة إنجاز المذكرة، وهنا يجب الإشارة إلى تفعيل أغلبية الطلبة لهذا المبرر كآلية دفاعية بحثا عن التموقع في مساحة الأمان التي تضمن له عدم التقيد بالأمانة العلمية واللجوء آليا إلى النماذج الجاهزة "الحلول الجاهزة".

إلا أن هذه المعطيات لا تنفي أو تلغي أثر البيئة المجتمعية بكل قيودها على الممارسة البحثية انطلاقا من الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي يصادفها الطالب في مساره الجامعي. خاصة في مرحلة إعداد مذكرات التخرج منها، مثلا صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالمواضيع البحثية وكذا الوسائل المادية والتجهيزات غير المتوفرة في بعض المخابر مقابل الإمكانات الاقتصادية الضعيفة لطالب في المرحلة الجامعية "فرد غير منتج" وما يلاحظ بالنسبة للسنوات الأخيرة تسجيل معدلات مرتفعة للطلبة الذين يزاوجون بين الدراسة والعمل.

تتداخل المعطيات السابقة مع المعطى الرئيسي لهذا العنصر المعنوي بتكوين لجان المناقشة الانتقائية في محطات عديدة، أهمها القيمة العلمية لمذكرات التخرج على اختلاف التصنيفات. وصولا عند هذه المحطة يمكن الإشارة إلى عدم وجود معيار محدد بالنسبة لتشكيل اللجان العلمية المناقشة للمذكرات.

وبالتالي يُفتح المجال للعديد من الاحتمالات بالنسبة للفاعلين في الوسط الجامعي "طلبة+ أساتذة+ إدارة". فما تم تسجيله بالنسبة لهذه الجزئية من خلال الدراسة الميدانية يشير إلى تغلغل البنية العصبية بكل محدداتها في الوسط الجامعي واشتغال هذه البنية على عدة مستويات ؛ ولاء للأشخاص والمنصب والرتبة العلمية والسلطة والمكانة والقبيلة" وفي آخر المراتب المكانة العلمية وسلطة المعطى المعرفي وكذا العرش والمنطقة:

1. سلطة المكانة المرتبط بالموقع الوظيفي "المنصب الإداري، رئيس قسم أو عميد..." في المرتبة الأولى كمؤهل أساسي "للترشح" لأي لجنة مناقشة.
2. الانتماء القَبَلي كمحدد أو عامل رئيسي لكن في المرتبة الثانية من حيث الحظوظ لكي تدرج في أي لجنة مناقشة.
3. الرتبة العلمية للأستاذ كحظوة اجتماعية لكن في الرتبة الثالثة.
4. سلطة المعطى المعرفي والمكانة العلمية للأستاذ آخر المرتبة، مع ملاحظة إمكانية الإقصاء المبرمج والتهميش لفئة الأساتذة من هذا الصنف، حيث لوحظ أن معدل تمثيلهم في لجان المناقشة يعرف تقلصا محسوسا.

ما يُلاحظ أن كل قسم أو كلية تُحصي ضمنيا عددا من الأساتذة غير المرغوب فيهم في لجان المناقشة "كاتفاق غير معلن". هذه التشكيلة من الممارسات الانتقائية التي تتضمن سلوكا اقصائيا للآخر تشتغل في نطاق تقليص مساحة المعطى المعرفي وتغييب أهمية القيمة العلمية لمخرجات الجامعة بما يتنافى مع مقومات مجتمع المعرفة.

إن الإقصاء المنظم لفئة الأساتذة من ذوي الخبرة والمكانة العلمية من لجان المناقشة ولو جزئيا يحمل في دلالته ديناميكية مجتمعية تتضمن عنفا رمزيا ضد العلم والمعرفة أولا، ثم جودة عملية التعليم والتكوين الجامعي.

إلا أن ما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق، المرتكز حول نقطة أساسية هي أن الانتقائية في تشكيل لجان المناقشة هي تعاقد غير معلن بين كل الفاعلين في الوسط الجامعي "أساتذة، طلبة، إدارة" عنوانه الأساسي "التجاوز المتبادل" وتسوية الوضعيات والحلول الترقيعية والتعامل مع المعطى الكمي على حساب المعطى النوعي.

وما يدعم هذا المعطى إقرار 85% من الأساتذة بعدم الاطلاع على المذكرات قيد المناقشة أو اختزالها في الاطلاع الجزئي فقط، خاصة مع تراكم وتزايد عدد المذكرات سنويا في حين أن حوالي 15% من الأساتذة أكدوا حرصهم على تفحص المذكرة إجمالا وتفصيلا بما يتصل بإثراء المناقشة والتأكد من الأمانة العلمية للطالب.

إن تفعيل قنوات الاتصال غير الرسمية وشخصنة العلاقات في تشكيل اللجان العلمية ضاعف من مساحة الممارسات اللامعيارية في الوسط الجامعي. فالانتقائية والإقصاء كثنائية تتفاعلان في نطاق غير عقلاني خاصة مع الإفرازات التي تفتح المجال لتقليص المسافة الاجتماعية بين الكفاءات والفئات المتطفلة على العلم والمعرفة نظرا لتنامي فرص التسلق الاجتماعي وعدم تثمين قيم الجدية والمثابرة والاجتهاد، وفتح المجال أمام قيم الاتكالية واللامسؤولية والتلفيق العلمي والحشو مقابل تقلص هامش التميز والاستحقاق – مجتمع لا يثمن قيمة العمل مجتمع ميت محكوم عليه بالانهيار – فتقليص معدل التباين من خلال التجانس الظاهري للمستويات العلمية ساهم في إلغاء هامش التميز (اتساع معدل الإحباط) والاستحقاق (الطالب = السباق نحو الدكتوراه، الأستاذ= تقييم الذات).

2-2 توزيـــع المقاييس" الاحتكار":

ترتبط جودة التعليم العالي ومخرجاته بالعديد من العمليات التي تتم في نطاق الجامعة بالتوازي مع سلوكيات فاعليه وإفرازات ممارساتهم. فالمهام البيداغوجية التي يُكلف بها الأستاذ في نطاق عملية التدريس ترتكز وفقا لقوانين تنظيمية ومعايير أكاديمية على الرتبة العلمية

وكذا التخصص، إضافة إلى الكفاءة العلمية في مجال البحث نظرا للقيمة المضافة التي يمكن للأستاذ تقديمها في دائرة اهتماماته البحثية والتراكم المعرفي الذي يقاس عادة بالخبرة وكذا الأقدمية.

إلا أن بعض المعطيات الميدانية تشير إلى إمكانية تآكل التراكم المعرفي إن لم يرتكز على التحيين، وكذا المساءلة وفقا لمتطلبات الثورة المعلوماتية الحاصلة وتناقص متوسط العمر الافتراضي للمعلومة بالتوازي مع مرونة عملية التواصل بين الطلبة بمختلف مستوياتهم في نطاق تبادل الخبرات البينية للدفعات واهتمامهم بالاطلاع على المسار المهني لأعضاء هيئة التدريس. خاصة المادة العلمية المقدمة ومدى تحديثها أو إعادة اجترارها وإفرازات ذلك في شكل عزوف عن المحاضرات لدى أغلب الطلبة.

إن هذا المعطى يتداخل أو يتقاطع مع ما تم تسجيله ميدانيا حيث تقل فرص التداول بالنسبة لتدريس بعض المقاييس "كمعدل للتدوير" بافتراض فئة من الأساتذة للأحقية من خلال الملكية الفكرية للمقياس وشريحة أخرى وفقا للأقدمية "أسبقية الوجود زمنيا" ومحـــددات الرتبــة العلمية.

إضافة لمتغير المكانة والسلطة المرتبط ببعض الولاءات التي تسير الفضاء الجامعي في إطار قنوات اتصال غير رسمية وعلاقات شخصية متصلة بالمصالح المشتركة والخدمات المتبادلـــة.

في حين يمارس الإقصاء على فئة أخرى من الأساتذة في توزيع المقاييس ومن أبرز المتغيرات التي تتحكم في هذه الممارسات سُجل:

- غياب الحظوة والسند الاجتماعي والذي يمكن تصنيفه إلى قسمين:

1. سند إجتماعي في حدود الفضاء الجامعي: تكتلات، مجموعات ضاغطة، ولاءات متعددة.
2. سند اجتماعي في حدود البيئة المجتمعية للفضاء الجامعي: أعيان المجتمع المحلي "التبسي"، وجهاء المدينة.

لذلك فعدم الانتماء لبيئة المجتمع المحلي "التبسي" يعد من أبرز العوامل المحركة لإمكانية أو احتمال الإقصاء، خاصة إذا تقاطع ذلك مع عدم الانتماء لجماعات ضاغطة أو تكتلات وكذلك الولاء غير المشروط للنظام السائد وشبكة العلاقات الشخصية المتحكمة بالفضاء الجامعي في بيئة تقليدية تتغلغل فيها عصبيات بمختلف أشكالها "الحَمِيَّة للعرش والقبيلة وللأشخاص والمصالح ". فمساحة الممارسات العقلانية في الجامعة بالتوازي مع هذه المعطيات تبدو متقلصة حيث يمكن لمعيار الرتبة العلمية والتخصص والكفاءة أن يتراجع لصالح تشكيلة البنية العصبية.

إن الإشارة إلى احتكار المقاييس ودلالتها في الفضاء الجامعي تبرز من خلال الآثار السلبية على المعطى المعرفي وجودة التكوين. خاصة بالنسبة للحالات التي يتقاطع فيها سلوك الاحتكار مع اجترار المادة العلمية دون تجديد أو تغذية، حيث سُجلت بعض الحالات للاحتكار السلبي الذي يتجاوز 10 سنوات في استهلاك نفس البنية التركيبية للمحاضرات في حين تجد هذه الممارسة المسماة احتكار عند بعض الأساتذة معنى أو مفهوما آخر يتوازى حسب تصورهم مع الملكية الفكرية وفقا لعامل نقص التأطير وغياب المنافسة حول الجودة. وهنا تبرز رؤية أخرى لفئة الأقلية من الأساتذة وتأكيدهم على العمر الافتراضي بالنسبة لأي مقياس حيث لا يتجاوز الخمس سنوات تقديريا كمتوسط، حيث يفتح ذلك مجالا للتجديد والتداول على المعطى المعرفي ويمنح للأستاذ فرصة البحث في مجالات بحثية أخرى لتفادي الجمود الفكري والتقوقع في دائرة مغلقة مما يمنع من تنمية البعد المعرفي وتراكم الخبرات لدى الأستاذ.

إلا أن هناك نمط من" الاحتكار الإيجابي " يتقاطع مع القيمة المضافة لخبرة الأستاذ سواء من حيث تطوير نماذج وأساليب علمية في تقديم المادة أو المنشورات البحثية التي تُبرز القراءات النقدية وتطوير المفاهيم والإنتاج العلمي في مجال أو ميدان بحثه. وهذا الصنف يعتبر استثنائيا في جامعة تبسة مقارنة بالاحتكار الذي يتغذى على دوافع تتعلق بتقليص عبء البحث والتطوير والتجديد، إضافة إلى عامل يرتبط بالمسار الوظيفي والترقية من خلال المطبوعات التي يمكن نشرها بالنسبة للمقاييس التي يتم تدريسها.

إن المعطى المتعلق بعملية توزيع المقاييس أشارت إلى عدم خضوعها لمعيار الكفاءة بل الاحتكار المتصل بمتغيرات كالأقدمية وسلطة المكانة التي تتغذى على شخصنه العلاقات. وفي هذا السياق أشار العديد من الأساتذة المشاركين في البحث لتقديم طعون متكررة لتغيير المقاييس الموكلة اليهم بشكل عشوائي بالتقاطع مع تقديم امتيازات لفئات أخرى في حين أكدت الإدارة على أن الاحتكار تشكل بفعل ممارسات الأساتذة من خلال التركيز على اختيار المقاييس وفقا لمعايير محددة مسبقا من طرف الأستاذ ذاته "مستويات الماستر–تخصصات معينة...".

ومن الممارسات الملاحظة أيضا في هذا السياق ما تم تسجيله بخصوص مسألة استحداث مقاييس جديدة في عروض التكوين. حيث تلجأ الإدارة إلى عرض المقياس المستحدث على فئة الأساتذة حديثي التوظيف أو في طور التربص أو حتى الأساتذة المؤقتين من حاملي شهادة الماستر مقابل تعويض معظم الأساتذة الدائمين (ذوي الخبرة)، خاصة أن المقاييس الإضافية (الجديدة) في عروض التكوين تتطلب بحث وبناء المحاضرات إضافة إلى ضبط مفردات المادة فخبرات الأستاذ وتراكمه المعرفي عامل ضروري في التعامل مع هذه المتغيرات.

إلا أن تعويض الإدارة للأستاذ ذو الخبرة والمؤهل العلمي بأستاذ مؤقت (شهادة الماستر) حديث التخرج كإجراء أو حل ترقيعي يأتي متزامنا مع العجز المسجل في التأطير، خاصة بالنسبة لبعض

الكليات التي سَجل فيها تعداد الأساتذة المؤقتين تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة. مما أدى إلى تسجيل بعض المظاهر المرتبطة بتمرد فئة من الطلبة على الأساتذة المؤقتين حديثي التخرج نتيجة لعوامل متصلة بانكماش المسافة الاجتماعية بين الطالب والأستاذ المتهم بضعف التكوين وعدم التمكن من المادة العلمية. وكذا عجزه في توظيف آليات الضبط لتهيئة المجال للتحصيل العلمي خاصة مع اتساع المساحة لاستخدام أو تفعيل قنوات اتصال شخصية "التفاوض حول النقطة"، واختلال قاعدة التقييم الموضوعي بالتوازي مع الضغوطات المرتبطة باحتمال فقدان أو خسارة فرصة التدريس بالجامعة وما يقابله من مكانة اجتماعية وكذا المسار العلمي المرتبط بشهادة التدريس المتصلة بسلم التنقيط في مسابقة الدكتوراه.

فهي إذن محصلة لجملة من التحديات التي يوضع فيها الأستاذ المؤقت بين أهدافه ودوافعه الذاتية ومهاراته وقدرته على التكيف في الوسط الجامعي من موقع الأستاذ من جهة، وموقع الطالب الباحث من جهة أخرى على اختزال مسافة ومدة الحراك الاجتماعي وحيازة الحظوة الاجتماعية من خلال اكتساب فرصة استكمال مساره العلمي في إطار الدكتوراه والتموقع في دائرة الدكاترة. حيث تزداد فرص إدماجه كأستاذ دائم من حيث امتلاكه لسلطة وصلاحيات أوسع.

وتبقى بذلك مسألة توزيع المقاييس ومن يدرسها ومعيار الكفـاءة والاستحقـاق مؤجل إلى يوم ما ...!!! إلى حين تجفيف هذه العوامل المتداخلة والمتراكبة.

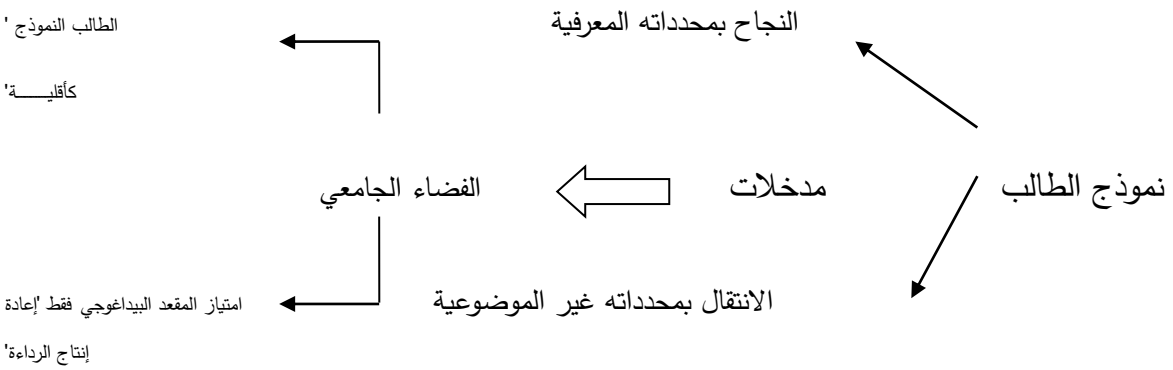
3-2 تضخيم العلامات وشبكة العلاقات:

تعتبر آليات ووسائل التقييم في المنظومة الجامعية إحدى أهم أدوات التقويم بالنسبة للعملية البيداغوجية المرافقة للتعرف على مستوى أداء التعليم العالي وجودة مخرجاته.

إنّ تتبع مسار التكوين والتحصيل العلمي للطالب يرتبط بمدى استثماره للمعطى المعرفي وكيفية توظيفه. إلا أن العجز في أدوات ووسائل التقييم إضافة إلى عدم موضوعيتها قد يؤدي أو يساهم في ضعف المستوى العلمي للطالب الجامعي، إضافة إلى انهيار مقروئية الشهادة الجامعية.

هذا المعطى الأخير الذي يمكن أن يُفكك في إطار علاقته بممارسات الفاعلين في الوسط الجامعي ومحصلة سلوكياتهم من خلال عملية التفاعل وكيفية تفعيل واستخدام آليات التقييم سواء بالنسبة للامتحانات أو حتى للأعمال الموجهة أو التطبيقية. حيث تُؤطر هذه العملية جملة من الضوابط والمعايير التي من شأنها إعطاء صورة حول مهارات الطالب وقدرته الذهنية أو العقلية وفي الأخير مستوى تحصيله العلمي.

مستوى التحصيل الذي يمر عبر قنوات للتقييم تحددها نتائج الامتحانات بمختلف أشكالها بما يتلاءم وقياس أداء الطالب، إلا أن التفاوض مع الواقع من خلال استجابة الأساتذة يحددها نمط الامتحانات ومحاولة تكييفها مع متطلبات المستوى العام للطلبة الذي يعرف ضعفا كبيرا حسب أغلبية الأساتذة. فمدخلات الجامعة إذن حسب هذه الفئة من الأساتذة يتقاطع مع المنظور الحتمي " الدوركايمي" الذي يؤسس لضرورة التفاعل مع عناصر ومعطيات البيئة الخارجية وفقا لطبيعتها القهرية.



شكل 08: محددات النجاح والانتقال في الفضاء الجامعي

أي ضرورة التكيف مع ضعف مستوى الطلبة كمدخلات وإلزامية عبورها المحطة الجامعية كونـــــها " قناة للصرف "[1]. إلا أن هناك فئة من الطلبة ترفض هذا الوصم والحُكم القيمي من طرف الأساتذة كونهم المسؤولين على ضعف المستوى بالنظر لنمط الامتحانات بشكل عام، والذي يُلغي أبعادا متعلقة بالفروقات الفردية وحصر الأسئلة في نطاق تجريدي يُحاكي أضعف المستويات دون وجود تنوع تحقيقا لتكافؤ الفرص. إلا أن ما يلاحظ على هذه الفئة من الطلبة انتماؤهم لزمرة المتوفقين في كل التخصصات.

فانكماش المسافة الاجتماعية بين الطالب المتفوق والمتميز والطالب الأقل تميزا أو الأكثر ضعفا يقلص مسافة التشتت أو مستوى التباين في درجة التحصيل العلمي (تجانس المستويات).

إذن تعميم الأساتذة للأحكام فيما يتعلق بضعف مستوى الطلبة ساهم في دمج أو تقليص نسبة التشتت من حيث إلغاء الفروقات الفردية بين الطلبة وتهميش وجود فئة المتميزين من الطلبة ذوي القدرات الفكرية والمهارات العالية. إن النتائج السلبية للتعميم امتدت إلى التقييم من خلال تضخيم العلامات وفقا للآلية الأولى المرتبطة بطبيعة الأسئلة الموجهة لأضعف المستويات، وبالتالي ضمان متوسط نتائج تقديري عند عتبة العشرة على الأقل. أما الآلية الثانية التي تتقاطع

[1] مدلول هذه الفكرة يتقاطع مع ارتفاع مستوى الإحباط والسلبية في الوسط الجامعي، وهذا ما تم ملاحظته من خلال المعاني التي يوظفها الأساتذة للتعبير عن وضعية الجامعة.

مع تضخيم العلامات والنتائج عموما حسب المعطيات الميدانية فتمتد إلى توظيف شبكة العلاقات في الفضاء الجامعي حيث تنشطر هذه الآلية إلى عدة أجزاء:

1. **العلاقات الأفقية**: والتي تُعبر في هذا السياق على الموقع الوظيفي واستغلال علاقات العمل في نطاق قنوات اتصال غير رسمية باشتغالها وفقا للعلاقات الشخصية بين الأساتذة.

وخصوصية هذه العلاقة في مستواها الأفقي فيما يتعلق بتضخيم العلامات أنها تتحرك في نطاق انفعالي "العاطفة القاتلة" كما أنها تتسم بالمرونة، وتتعلق أيضا بحالات فردية. إضافة إلى نمط الاتصال المباشر بين (الطالب / الأستاذ).

فتصورات الطلبة تتباين حول تضخيم العلامات، فحسب الطلبة فهي ظاهرة متصلة بالطالبات نظرا لاقترانها بالحظوة لدى الأساتذة بالتوازي مع امتلاك وسائل الإغراء والميول الفطري الذي يحدث نتيجة ذلك. إلا أن طبيعة المجتمع المحلي (التبسي) كبنية تقليدية تحكمها آليات الضبط الاجتماعي وعدم الاعتراف بمثل هذه الموضوعات (الطابوهات المجتمعية) نظرا لانعكاساتها السلبية على الطالبة في مثل هذه البيئة الاجتماعية التي ترفض الانحراف في العلاقة بين (الأستاذ/الطالبة)، وإمكانية إنهاء المسار العلمي للطالبة مع انتشار مثل هذه التصورات أو الممارسات في الفضاء الجامعي مما يستدعي آلية دفاعية تمثلت عند الطالبات في إنكار مثل هذه السلوكيات واعتبار ذلك مجرد إشاعات.

ويمكن تفسير ذلك باعتماد الطلبة (الفاشلين دراسيا) على الآليات الهجومية بما يتيح لهم فرصا لتبرير العجز أو عدم الدافعية للتعلم.

ملاحظة: بالنسبة لتضخيم العلامات في هذا المستوى يكون إراديا.

2. **العلاقات العمودية**: تتسم بعدم المرونة واستغلال الموقع الوظيفي "المنصب الإداري" فنمط الاتصال في هذا المستوى غير مباشر ويتقاطع مع استغلال سلطة المكانة. فالنسبة لتضخيم

العلامات وكيفية ذلك يتم أولا بالتدرج من خلال استخدام العديد من الأساليب، حيث تشتمل العلاقة بين الأستاذ/إدارة نوع من التراتبية وتنطلق من الضغوطات بمختلف أشكالها وصولا إلى التهديد المباشر.

مع الإشارة إلى أن تدخل الإدارة يكون في حالات استثنائية تشمل خاصة الاحتجاج الجماعي للطلبة على النتائج (العلامات الممنوحة)، حيث يستعين الطلبة بالسلم الإداري كوسيلة للضغط في حالة عدم استجابة الأستاذ لقنوات الاتصال غير الرسمية; والمُلاحظ أن تعامل الإدارة مع هذه الحيثيات يكون بحذر من خلال دراستها أو على الأقل ضرورة تعرفها على موازين القوى لصالح الطلبة أو الأستاذ وتحديد الأسلوب المناسب للتفاوض مع هذا المعطى. ومع اتساع دائرة احتجاج الطلبة:

1. تقترح الإدارة عادة الحوار مع الطلبة.
2. قد تقترح الإدارة إعادة الامتحان أو التقييم وهي حالات ذكرها العديد من الأساتذة في مختلف الكليات والأقسام.
3. في حالة اتساع دائرة الاحتجاج تلجأ الإدارة إلى:

- تهديد مباشر للأستاذ بالتوقيف عن العمل أو الضغط من خلال المردودية، أو زيادة الأعباء على الأستاذ من خلال التكليف بالإشراف على الإمتحانات، الإشراف وتأطير الطلبة أو حتى التكليف بالتدريس وإقصاء الأستاذ.
- هذه المعطيات التي تم تسجيلها تخضع للعديد من المتغيرات والعوامل ولعل أهمها نمط استجابة الأستاذ لمثل هذه المواقف التي يتخللها توظيف الإدارة لمختلف الأساليب منعا للاحتجاج وشراء السِلم الاجتماعي. ومن بين الآليات أو الوسائل المتبعة لذلك ما تم تسجيله في بعض الحالات خاصة مع عدم استجابة بعض

النماذج من الأستاذة للضغوطات والتهديد والالتزام بحقه في ممارسة صلاحياته، لجوء الإدارة إلى الاستعانة بالأساتذة المؤقتين والتضخيم الآلي لنقاط TP/ TD بهدف زيادة فرص الانتقال بالنسبة للطلبة المحتجين.

وعلى هذا الأساس ومرورا بهذه المعطيات يجب الإشارة إلى أن نقطة الأعمال الموجهة أصبحت بالنسبة للطالب حق مشروع. فالأعمال الموجهة محطة لتجميع النقاط والمطالبة بحق الطالب في الكعكة إلا أن بعض الحالات الاستثنائية تشير إلى الفرص المتاحة لبرمجة الطلبة بطريقة عكسية، تشمل إدراكه بأهمية تقييم أدائه وفقا لمعايير موضوعية وهي معطيات لا تشمل سوى 5-10% من حصص الأعمال الموجهة أو التطبيقية وفقا لمؤثر الالتزام الأخلاقي للأستاذ والكفاءة التي تشترك مع الالتزام الأخلاقي في تقبل الطالب لتقييمه الفعلي والموضوعي. وهذا ما أشار إليه حوالي 30% من الطلبة.

فتضخيم العلامات كممارسة لا معيارية حسب المعطيات الامبريقية هو محصلة لتفاعل مجموعة من المتغيرات أولها ضغوطات بيئة العمل. وهذا ما تم تسجيله خلال مقابلات الأساتذة فالبعض منهم ركز على إدراكه لمستوى الضغوطات الممارسة على الأستاذ إذا كان التقييم وفقا للمعايير الموضوعية في مقابل المستوى الضعيف لعموم الطلبة، وهو ما يتقاطع مع السلوك التجنبي كاستجابة منحرفة من خلال تضخيم العلامات وشراء السلم الاجتماعي وتفادي المساءلة المفترضة من طرف الإدارة حسب هذا التصور. إلا أن معظم الأساتذة المشاركين في البحث أشارت ردود أفعالهم إلى تبني إستراتيجية فردية تحاكي المعطى العام المتمثل حسب تصورهم في ضعف تكوين الطلبة عموما، وبالتالي اللجوء إلى صياغة نماذج للامتحانات أو التقييم عموما بما يتماشى طبيعة المدخلات. والإشارة هنا إلى محددات التكوين القائم على الكم بدلا من النوع وضرورة المسايرة لهذا المعطى المجتمعي الذي فرضته جملة من التحولات. وبالتالي فان تضخيم النقاط يُعبّر في هذه الحالة

عن استجابة انحرافية; أي انحراف أولي يتداخل مع طبيعة السيرورة العامة، إلا أن أغلبية ممثلي الطلبة كانت استجاباتهم متجانسة نسبيا من خلال تركيزهم على التمايز الاجتماعي وتداخل الرأسمال العلائقي مع بنى المصالح وعلاقات القوى لخدمة فئات معينة و الاستفادة من هامش الفرق في العلامات بين المستوى الفعلي والافتراضي. مما ساهم في إعادة تدوير الانحراف وتشكيله أيضا لصور أخرى لممارسات لا معيارية أو من نفس النمط كردة فعل عكسية على التفاوت الاجتماعي والبحث عن تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص حتى من خلال ممارسات مماثلة. هذا ما قد يبرر بعض مظاهر العنف المتنامي كتعبير عن الإحباط واضطراب نسق التوقعات.

3- الإنتاج العلمي بين الحركات الاستعراضية والاختلاس:

3-1 المخابر البحثية والملتقيات العلمية بين الحراك العلمي وثقافة مجتمع المشهد:

إن ارتباط الإنتاج المعرفي بديناميكية مخابر البحث والتظاهرات العلمية يعبر عن القيمة المضافة لهذا الحراك. إلا أن التركيز على المعطى الإحصائي في بعده الكمي قد يؤثر على مردودية البحث العلمي بشكل عام. فالتفاعل مع تحولات عميقة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وإفرازات ثقافة العولمة وعصر الرقميات والتكنولوجيا الحديثة تعكس لغة العالم اليوم، الذي تتحكم في سيرورتها من خلال الرهان على نتاج التطور العلمي ورهان المورد البشري والطاقات الحية 'كفاءات ونخبة'، "رغبة بعض الأساتذة في الهجرة". إلا أن عدم التفاعل مع هذا المعطى له انعكاسات سلبية، كهجرة الأدمغة وهو معطى تم تسجيله من خلال استجابات العديد من الأساتذة المشاركين في البحث والتأكيد على الفرص غير المتاحة للإنتاج المعرفي. خاصة في الفضاءات الاجتماعية المغلقة كمؤشر على عدم قدرة المنظومة المجتمعية على احتواء الطاقات والكفاءات في بيئة الاستعراض المادي بدل الاستثمار في البحث العلمي. حيث تشير الكثير من الدراسات التي أجريت حول مشكل هجرة الأدمغة أن من

بين العوامل المساعدة على زيادة معدلات هذه الظاهرة إضافة إلى عدم توفر البنيات التحتية والموارد الكافية للبحث والبيئة غير الملائمة للبحث العلمي، التضييق على الكفاءات بممارسات بيروقراطية تعكس تغلغل البنية العصبية في الفضاء الجامعي وخضوع الممارسات للرأسمال العلائقي المادي كبديل عن الرأسمال المعرفي.

إن صور إغراق الإدراك في الفضاء الجامعي يمكن أن تتقاطع مع محددات 'الأغلبية النفسية' بالنسبة للفاعلين، والتي قد تمثل أقلية في المجتمع إلا أن التشبع بصور ومؤشرات لها علاقة بالسلبية المحيطة بالوسط أو البيئة الاجتماعية عموما، قد يعطي الفرصة لاشتغال البنية العصبية من خلال اقتناص الفرص واستخدام أساليب الاستغباء التي قد تدخل الفرد في دوامة الخضوع الذاتي. وهنا قد يطرح تساؤل عن العلاقة المتعدية في ممارسة الاستحمار بمختلف أشكاله في الفضاء الجامعي كامتداد لطبيعة المنظومة المجتمعية السائدة. فالممارسات الانفعالية والشكلية التي قد تتمظهر من خلال تنشيط الاحتفاليات أو الملتقيات والندوات لامتصاص شحنة الغضب وتمرير رسائل ذات دلالة إيجابية فيها إيحاء بضرورة التمسك بالإنجازات" الوهمية أحيانا"، وتغذية وإشباع الإحساس بالفخر والاعتزاز والانتماء كحاجات أساسية على حساب طمس معالم الوعي والحس النقدي والمساءلة. فما يمكن تسميته المشاركات الاستعراضية في المؤتمرات والملتقيات ما يرتبط حسب اتجاهات أغلبية الأساتذة بالبحث عن فرص التدرج الوظيفي ونظام الترقيات بالتقاطع مع غياب آليات لتثمين القيمة المضافة للإنتاج المعرفي الفعلي بالتوازي مع إفرازات الانطباع السائد حول سيرورة تلك الملتقيات تم تسجيل الانسحاب شبه الكلي لبعض الأساتذة من خلال تأكيدهم على انتفاء القيمة العلمية أو الأكاديمية كموقف قد يعبر عن السلوك التجنبي. فجمود البنية العقلية ومحاولة تعطيل ذهنية الفرد من خلال السياسة الممنهجة كمبدأ 'المفتاح في اليد' لمشكل للقيم النقيضة للعمل والإبداع ، تعكس طبيعة القيم السائدة في المنظومة المجتمعية وامتدادها للبنية المجتمعية وأساليب التنشئة.

إن تقصي وضعية مخابر البحث "واقعها في جامعة تبسة" من خلال اشتراك الأساتذة الباحثين وإنتاجهم المعرفي؟ قد يستدل عليه بمؤشرات نقص الإمكانات المادية والتأطير بالنسبة لمخابر الكيمياء والميكانيك مثلا، ولجوء الكثير من الطلبة حسب ممثليهم إلى البحث عن المواد اللازمة لإجراء بحوثهم التطبيقية على مستوى المخابر والتفاعل النسبي للأساتذة، خاصة مع نقص التأطير. غير أن المسؤولين في هذا السياق يؤكدون على توفر الامكانات المادية، فالخلل بالنسبة لهم مرتبط بمحددات المسؤولية الفردية وأزمة الثقة التي تطغى على الفضاء الجامعي ونشأتها في ظل مخالفة نسق التوقعات المعياري. ليمتزج بذلك واقع البحث العلمي في الفضاء الجامعي بثقافة التبرير للفشل أو اللاإنجاز في إطار المقارنة بين عالم متقدم تحدد معالم واقعه بعقول النخبة والمثقفين، وعالم متخلف تحركه الأنظمة المغلقة لصالح فئات اجتماعية محددة بهدف الكسب المادي والمكانة الاجتماعية 'المزيفة' على حساب حراك أو ديناميكية اجتماعية حقيقية. والقيمة المضافة للفضاء الاجتماعي لولا ثقافة الواجهات والاستعراض المادي (ملتقيات–ندوات علمية–مخابر بحث–نشر مقالات)، وارتباط ذلك بالمسار المهني والأكاديمي مقابل الحراك الفعلي وفقا لمعايير الجودة والإنتاج المعرفي.

تشير المعطيات الميدانية إلى أن توزيع مخابر البحث على مستوى "جامعة تبسة" خاضع لعوامل متصلة بالرأسمال العلائقي من حيث التركيبة البشرية، وكذا شروط الانخراط التي تغذيها ثقافة الانتماء لمعايير الجماعة. حيث تُبرز التركيبة البشرية لمختلف المخابر البحثية على مستوى "جامعة تبسة" ثقافة الولاء للجماعة مقابل الولاء للعلم والحركة البحثية في صورة مخرجات حقيقية. خاصة أن حدود التواصل والاتصال بين أعضاء المخابر قائم على قنوات غير رسمية.

إن مؤسسات التعليم العالي والفضاء الجامعي وفقا لهذه المعطيات يتحرك في إطار هدر مزدوج بين الإنفاق المادي وهدر الطاقات والكفاءات من خلال تقديم أو أفضلية معايير الولاء على الأداء – المخابر الوهمية لتزيين المشهد العلمي تحت خط الفقر المعرفي– كلها مؤشرات تعطي صورة سلبية

عن ديناميكية الفضاء الجامعي وفقا لهذه المعطيات–الرأسمال المادي على حساب الرأسمال المعرفي– خاصة أن بعض الأساتذة المشاركين في البحث يجهلون حتى وجود المخابر على مستوى الجامعة ؟؟؟

وما لوحظ بالنسبة للمخابر البحثية على مستوى جامعة " تبسة" إرتباطها بصراع الألقاب العلمية والتنافس حول القدرة على الاستقطاب القائم على الانتقائية وفقا لعدة معايير، أهمها جماعات الانتماء الجهوي وسلطة الألقاب "النمط التراتبي". حيث تفتح هذه المعايير مجالا للإقصاء والاستبعاد لبعض الفئات، خاصة زمرة المستبعدين ممن لا يملكون رأسمال علائقي في الوسط الجامعي.

إن التقارير الوهمية التي ترافق نوعا من الجمود العلمي على مستوى المخابر البحثية تتصل حسب القائمين على مخابر البحث بمحدودية التنسيق بين المؤسسة الجامعية ومحيطها السوسيوثقافي بالنسبة للدراسات ذات الطابع الاجتماعي. أما البحوث والدراسات ذات الطابع التقني والحيوي فتمتد العراقيل فيها إلى الإمكانات المادية والعامل الوسيط بالنسبة لهذه المعطيات يتمثل في اختزال روح العمل الجماعي وفريق البحث في ما يعرف بالشخصية الاعتبارية. وتفاعل ذلك مع المعطى المجتمعي الذي لا يكرس تثمين البحث العلمي كمحدد للنجاح الاجتماعي مقابل المعطى المادي أو النزعة المادية.

إن النزعة المادية تتبلور كذلك في محدودية مخرجات المخابر البحثية مقابل الدعم المالي للوزارة الوصية، مما يخلق فجوة ناتجة عن استنزاف الثروات في شكل مدخلات جامدة. خاصة أن هامش الحواجز غير المادية والمتصلة في هذا السياق بتثمين نتائج البحث ومخرجاته العلمية في صورة "بيع للسلعة" في مجتمعات المعرفة، لابد أن تجد ثقافة مجتمعية تحاكي الحراك العلمي وأهميته في المشهد العام.

هذا المعطى يغذي الاستراتيجيات الفردية لبعض الباحثين "بجامعة تبسة" وعضويتهم في مخابر بحث دولية أو عالمية كمشروع أولي للهجرة. ويبرز هذا النموذج بالنسبة للتخصصات التقنية بالدرجة الأولى خاصة أن الثقافة المجتمعية للبيئة المحلية تحمل عناصر النظرة الاستعلائية للتخصصات المرتبطة "بالعلوم الصرفة" ''Les Science Pure'' والتراتبية العلمية التي تشكلت في قلب هذا التصور. مما يفسر الحراك العلمي للمخابر البحثية في تلك العلوم مقارنة بمثيلاتها في مجال الانسانيات واللغات والأدب.

إن حركية البحث العلمي بجامعة تبسة ترتبط أكثر بالملتقيات العلمية التي سجلت في السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا. غير أن المعطى الميداني يشير إلى أن مستوى الدافعية في المشاركة بهذه الملتقيات يعتبر منخفضا نوعا ما، إلا أن الرأسمال العلائقي يشتغل لصالح المشاركة الاستعراضية ويتغذى على معطى خدمة المسار الوظيفي والمهني أكثر من المسار الاكاديمي والعلمي، كاستراتيجية بديلة أو استجابة انحرافية مقارنة بالمعطى العام.

ما لوحظ بالنسبة للملتقيات العلمية هو العزوف النسبي للطلبة في حضور مثل هذه التظاهرات التي أصبحت تمثل حسب تصورات الفاعلين نوعا من التجمع البشري الذي يحاكي البحث عن فرص تكوين شبكة علاقات كآلية للتموقع في الوسط الجامعي والاندماج المرن في نطاق محددات اكتساب الولاء للجماعات الضاغطة والمهيمنة على الجامعة.

حيث ينسحب المعطى المعرفي إلى مراتب متدنية مقابل دوافع الفاعلين "المُعلنة" في الاستفادة من فرص تسلق السُلّم الاجتماعي كبديل لانعدام ثقاف تثمين البحث العلمي مجتمعيا.

تعتبر الملتقيات والمؤتمرات وكذا الندوات العلمية محطة مهمة في حلقة الجودة بالنسبة للتعليم العالي. نظرا لفرص التفاعل المباشر بين أفراد الأسرة الجامعية وتبادل الآراء والأفكار وكذا الاطلاع عل مستجدات الحقل العلمي في نطاق محلي ووطني وكذا إقليمي وعالمي.

لذلك فإن التركيبة البشرية المؤطرة لفعاليات مثل هذه التظاهرات العلمية وكذا المواضيع المطروحة تتقاطعان لتحقيق قيمة مضافة وحراك علمي في نطاق الفضاء الجامعي.

إلا أن آليات تنظيم مثل تلك الملتقيات، قد يطرح العديد من التساؤلات على مستوى "جامعة تبسة" نظرا لعدة معطيات أهمها:

1. الجماعات الحاضنة؟
2. الفئة المستفيدة؟

عرفت جامعة تبسة خلال السنوات الأخيرة نوعا من الجمود الفكري على مستوى تنظيم الفعاليات العلمية. لتشهد خلال السنة الجامعية 2017-2018 حراكا علميا على مستوى بعض الكليات مثلما تم تسجيله بالنسبة لتنظيم الندوات العلمية بمعدل 3-4 ندوات شهريا بالنسبة لأقسام كعلم الاجتماع – الإعلام والاتصال كنموذج لهذا الحراك. الذي يتداخل مع العديد من المعطيات لعل أهمها ما يتصل بسمات عملية الاتصال الشخصي قبل قنوات الاتصال الرسمي في نطاق بيئة مغلقة تعكس حسب البعض نوعا من الإقصاء المبرمج أو المنظم لخلفيات قد تتعلق بدوافع احتكار الفضاء الاجتماعي.

وذلك بالرغم من أن متوسط عدد المداخلات المبرمجة خلال كل ندوة قد تصل إلى 20 مداخلة أو أكثر. فالحضور والمداخلات غالبا ما تكون شكلية في الندوات العلمية التي تنظمها بعض الأقسام بالتوازي مع تسجيل عزوف بيني للأساتذة في مشاركتهم في الندوات مقارنة بالملتقيات الوطنية أو الدولية.

بالرغم من أن الفرص المتاحة للمشاركة في الندوات العلمية تكون أكثر من الملتقيات الوطنية والدولية نظرا لعدة عوامل منها: الموقع الوظيفي وخاصة سلطة الألقاب العلمية، حيث

يكون مستوى المنافسة أعلى والفرص أقل، خاصة أن الملتقيات الوطنية والدولية تعتبر محطة لتكوين شبكة علاقات خارجية تمنح السلطة في نطاق الرأسمال العلائقي.

وما تم ملاحظته هو أن الندوات العلمية عموما تعكس حراكا علميا داخليا "بينيا" (أساتذة + طلبة القسم)، والمداخلات المطروحة للنقاش تحمل الصيغة الثنائية وعادة ما يُفتح فيها المجال لطلبة الدكتوراه في طور التكوين بالتوازي مع **استعارة الألقاب** العلمية كظاهرة مسجلة في الندوات العلمية.

بالتالي فإن شبكة العلاقات والرأسمال العلائقي إضافة إلى سلطة المكانة يمكن القول بأنها محرك أساسي للتظاهرات العلمية على اختلاف مسمياتها.

إذ يرتبط بالنسبة " لجامعة تبسة" بجماعات الانتماء التي تعكس التركيبة البشرية للجان المنظمة والمداخلات المشاركة. حيث تتحدد جماعة الانتماء انطلاقا من القسم – التخصص– العرش– القبيلة – وأخيرا جماعة الانتماء العلمي. ويبرز في السياق صراع خفي تحركه المعطيات السابقة في نطاق خصوصية كل قسم أو كلية.

غير أن القاسم المشترك بالنسبة لدوافع الصراع يتعلق بمحاولات الاحتواء واحتكار الفضاء الجامعي بهدف فرض سلطة الجماعة المسيطرة وتعميم قواعدها، حيث يزداد معدل الصراع في الكليات التي تتميز بالتباين في بنيتها التركيبية. وبالتالي يتسع المجال لتشكيل جماعات وعصب وكذا زمر متعددة، إضافة إلى خصوصية الحراك البيني للأفراد في نطاق جماعات انتماء مختلفة بما يتماشى مع المصلحة الشخصية.

2-3 الكتابات العلمية بين الرهان المعرفي والرأسمال العلائقي":

أفرزت الدراسة الميدانية بالنسبة للمعطى المتعلق بحركية الفاعلين بالفضاء الجامعي في مجال البحث العلمي والإنتاج المعرفي العديد من الممارسات اللامعيارية الممتدة جذورها لعوامل متعلقة بخصوصية الوسط الجامعي وعوامل متصلة بالثقافة المجتمعية المتغلغلة بين مختلف الفئات.

إن" فشل التحرر العقلي للطبقة المثقفة ولأفراد المجتمع ككل، متصل بفشل عملية تعميم المعرفة فالمعرفة التي لا تعمم تصبح وسيلة للسيطرة السياسية والاجتماعية"[1]، و من ذلك ممارسات التضييق على الباحثين 'نشر البحوث، المقالات' في ظل عدم تفعيل لقنوات الاتصال الرسمية لصالح شبكة العلاقات الخاصة. التي تشتغل في إطار بنية عصبية كامتداد لطبيعة المجتمع ككل وعدم استقلالية الفضاء الجامعي وضرورة الاستعانة بشبكة علاقات معقدة للاستفادة من نشر مقال أو بحث علمي بغض النظر عن القيمة المعرفية وهو المعطى الذي عبر عنه أغلبية الأساتذة المشاركين في البحث.

إن تحقيق جودة المعطى المعرفي يتصل بمعايير معرفية وعقلانية في التقييم وذلك وفقا لقواعد كل علم. إلا أن الممارسات البيروقراطية المتصلة باحتكار فضاءات التواصل العلمي خاصة المجلات العلمية أثرت على جودة التعليم العالي ومخرجاته. يفرز الواقع الكثير من الممارسات المتناقضة من خلال الثغرات المسجلة على مستوى ممارسات الفاعلين في حدود التفاعل مع الواقع كمعطى قائم أو حتمي، وما يجب أن يكون من خلال التطبيق الفعلي للمبادئ التي تكرسها أخلاقيات المهنة في الفضاء الجامعي. فالتناقض برز مثلا من خلال إشارة معظم الأساتذة المشاركين في البحث إلى الصعوبات المرتبطة بنشر المقالات والبحوث العلمية وتقييد

[1] برهان غليون: مجتمع النخبة، مرجع سبق ذكره،ص.59.

مساحة الحرية الأكاديمية وهذا خاصة بالنسبة للمواضيع ذات الطبيعة النقدية بالتوازي مع سلطة المكانة والمواقع بالنسبة للهيئات الناشرة وفرضها لقيود معينة. مما قد يفسر لجوء بعض الأساتذة حسب قولهم للانصياع للمعايير التي تفرضها بعض تلك المجلات العلمية بعد المرور بقنوات الاتصال غير الرسمية، أو الانسحاب نهائيا من حقل الإنتاج المعرفي. فهذه السيرورة ألغت القيمة العلمية للبحوث في مختلف المجالات حتى مجال العلوم الدقيقة ومحاولة لجوء الأساتذة إلى المجلات العلمية المحكمة "خارج نطاق جامعة تبسة"، في حين أشار البعض الآخر إلى حتمية الاندماج مع مختلف تلك الآليات حتى القنوات غير الرسمية كبديل متاح بالتوازي مع ضرورة الحصول على وعد بالنشر أو نشر. خاصة بالنسبة لمحطة مناقشة الدكتوراه; أي ضرورة المزاوجة بين المتاح والممكن كاستراتيجية فردية أو جماعية للتفاوض مع الواقع.

إن من أبرز المعطيات التي تم تسجيلها في هذا السياق ما يتعلق بخضوع عملية نشر المقالات والبحوث العلمية لمعايير متصلة أولا بسلطة الألقاب العلمية ثم نجد في المرتبة الثانية سلطة الرأسمال العلائقي الذي يتقاطع مع المحدد الأول، وفي المستوى الأخير تبرز سلطة المعطى المعرفي في بعده النوعي والذي عادة ما يستند إلى سلطة الألقاب العلمية. حيث لوحظ اعتماد فئة الأساتذة المقبلين على مناقشة أطروحة الدكتوراه على استعارة سلطة المكانة من خلال الرتبة العلمية للأستاذ المؤطر والاستفادة من رأسماله العلائقي، مما يغذي التصور القائم على التراتبية العلمية.

فالمعطى المعرفي الذي لا يستند على رأسمال علائقي يصنف في خانة الهدر العلمي. في حين تم تسجيل ارتفاع لمعدلات عدم الرضا حول ما يمكن أن يسمى إنتاج معرفي تعكسه نوعية المقالات المنشورة في مختلف المجالات. مما يفسر اتساع مساحة اللامعيارية كإفراز للترهل العلمي وضعف المستوى المعلن عنه في شكل إجراءات بيروقراطية مقننة لعملية الانتقاء

وفقا لمعايير زمرة الانتماء "أستاذ مساعد، أستاذ محاضر"، بالتوازي مع حجم شبكة علاقاته وحجم امتدادها ودرجة تأثيرها ومعدل استقطابها لفرص النشر مقارنة بانكماش هذه الفرص في حالة هامشية فئة الانتماء مقارنة بمعايير الهيئة الناشئة.

ما سُجل على مستوى جامعة تبسة أيضا تمركز هذه المعطيات وارتباطها بفئة الأساتذة من صنف مساعد – ب– أ– نظرا لخصوصية المرحلة المتعلقة بالمسار الأكاديمي والعلمي وما يتصل بها من حركية للأساتذة بهدف إيجاد قناة مساعدة لنشر المقال المؤهل لاستكمال إجراءات إيداع أطروحة الدكتوراه. مما يعكس اتصال هذه الديناميكية بدوافع متعلقة بتسوية وضعية إدارية أكثر من اتصالها بالإنتاج المعرفي والبحث العلمي.

حيث لوحظ بروز زمرتين من الأساتذة في نفس الفئة السابقة، إذ تمثل الزمرة الأولى الأغلبية مقارنة بالمجموع الكلي، وخصوصيتها تتمثل في الاستفادة من نشر 3–4 مقالات بالتوازي مع الاستعدادات المتعلقة بمناقشة أطروحة الدكتوراه. إضافة إلى الدوافع الكامنة وراء الميول إلى خدمة المسار الوظيفي في شكل ترقيات وتفعيلها للرأسمال العلائقي.

أما الزمرة الثانية تمثل الأغلبية في هذه الفئة بحيازتها على مقال واحد، بمتوسط قُدر بحوالي السنة لإنجاز المقال. وخصوصية هذه الفئة تمثلت حسب المعطيات الميدانية في عدم امتلاكها لشبكة علاقات أو رأسمال علائقي والتأكيد على اعتماد قنوات الاتصال الرسمية في عملية النشر بالتوازي مع تجارب عديدة توضح عدم الحصول على رد بخصوص معالجة المقال من طرف هيئة التحرير القائمة على المجلة.

تتقاطع الزمرة الأولى مع الثانية في اعتماد حوالي 60% منهم النشر في مجلات خارج "جامعة تبسة"، ويتعلق ذلك بعوامل متصلة أولا بالمؤسسة الجامعية والتسجيل في الدكتوراه والنظام الداخلي لكل جامعة. إضافة إلى المنظور المتصل بالوزن العلمي لكل مجلة والتراتبية القائمة على التصنيف المتبع

على أساس "جامعة عريقة" و" جامعة حديثة النشأة". وكذلك التقسيم الجغرافي للمدن الداخلية وما يتصل بها من نقص التأطير على خلاف المدن الكبرى المتشبعة من حيث تأطير "أساتذة التعليم العالي " كقيمة مضافة في المخيال العلمي.

في حين أن هناك فئة أخرى اعتمدت على النشر في مجلات خارجية حسب تصورهم وفقا للمعطيات المتاحة بخصوص ذلك. نظرا لعوامل متصلة بتجنب استعمالها كأداة " **للضغط المرن** " في بعض الحالات من خلال التفاوض حول معايير التقييم ونتائج الطلبة وغيرها من الوضعيات التي تحتاج إلى التسوية في نطاق قنوات الاتصال غير الرسمي وشبكة العلاقات في الفضاء الجامعي.

أما النسبة الأقل فتلجأ إلى النشر في المجلات الدولية المحكمة "خارج نطاق الجامعة الجزائرية" خاصة الدول الأوروبية. ويبرز هذا النموذج بالنسبة للأساتذة ذوي خلفيات التكوين الفرنكفوني أو الأنجلوساكسوني، مقابل انكماش فرص تثمين البحث العلمي حسب تصورهم بالنسبة للجامعة الجزائرية بشكل عام، وجامعة تبسة خصوصا. إضافة إلى بروز فوبيا السرقات العلمية أو السطو الأكاديمي حسب العديد من الأساتذة كمبرر لأزمة الثقة التي يعاني منها الأستاذ الباحث نحو المؤسسة الجامعية بمختلف هيئاتها ونظمها.

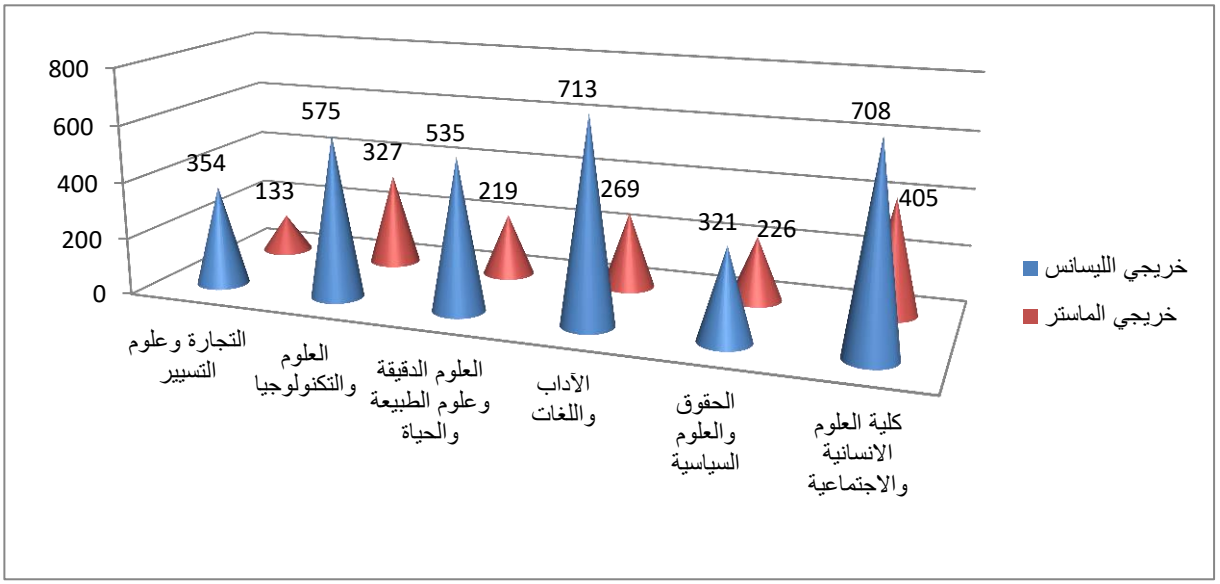
إلا أن هذا المعطى الواقعي لا يلغي المسئولية الفردية للفاعلين الجامعيين بالرغم من أن العقل التبريري نسبيا هو جزء من شخصية الفرد الجزائري باختلاف الأدوار والمكانة والمواقع. وهذا ما تم ملاحظته خلال الاحتكاك أو التفاعل مع العديد من المواقف داخل أو خارج الموقف كوجود نماذج لبعض المقالات والبحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية لم يخف أصحابها أثناء الدراسة أن كتابتها كانت للاستهلاك العام وهي شكل من أشكال الكتابة الفورية بما يتماشى مع معايير الترقية بغض النظر عن القيمة العلمية وهو جزء من الواقع الموضوعي الذي يجب التفاعل معه وفقا لمعاييره. فالعقل التبريري المحرك للعديد من المشاهد الواقعية قد يكون بهدف تزييف المعطيات أو الاحتواء أو

كأسلوب دفاعي يعطي لممارسات الفاعلين نوعا من القبول أو التقبل الاجتماعي وهي مظاهر تعبر عن الازدواجية .

إن ثلاثية الهدر الممتد للفكر والوعي والطاقات يعكسها الخطاب السائد في الفضاء الاجتماعي الذي يركز أحيانا على الأزمات الاقتصادية والسياسية 'ديمقراطية وحرية'، 'بطالة وتشغيل' كشكل من أشكال الازدواجية في الممارسات والخطاب، بعيدا عن القضايا والمسائل الأساسية التي تعبر أو تعكس الإفراز الطبيعي لتغلغل الهدر في البناء الاجتماعي كشكل من أشكال الانحراف البنيوي (تقصي الواقع ورهاب الخوف من الحقيقة) في البيئة والفضاءات البوليسية.

3-3 عملية الاشراف وسيلة لخدمة المسار المهني والموقع الوظيفي:

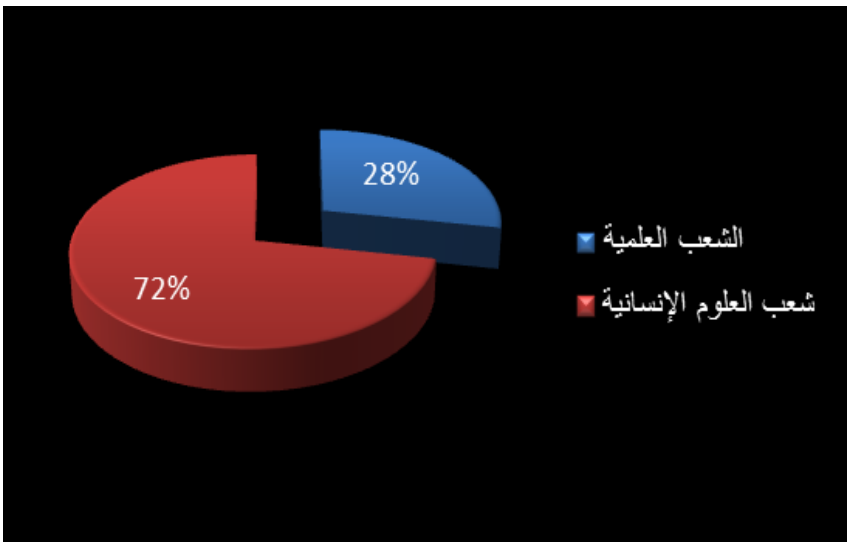
تعتبر مذكرات التخرج المكملة للمسار العلمي للطالب الجامعي أحد أهم المتغيرات التي من



شكل09 : توزيع الخريجين حسب الكليات

خلالها تُقيم مخرجات التعليم العالي. فمذكرات التخرج بالنسبة لكل الأطوار سواء ليسانس أو الماستر

بالنسبة لجامعة تبسة، لوحظ أو سجل إحصائيا ارتفاع عددها بالتوازي مع تزايد خريجيها خلال السنوات الأخيرة. حيث عرفت التخصصات الانسانية والأدبية ارتفاعا محسوسا مقارنة بالتخصصات العلمية والتقنية. ويفسر ذلك بإقبال الطلبة المتزايد على النوع الأول من التخصصات بما يوازي تصور الطلبة بخصوص المرونة المسجلة في الانتقال الآلي الذي يتقاطع مع انخفاض مستوى العبء بالنسبة لتلك التخصصات مقارنة بالعلوم الدقيقة وعلوم الحياة. حيث يرتفع معدل العبء. إضافة إلى عوامل متصلة بسوق العمل والأجندة المسبقة خاصة عند فئة "الإناث" بالتوجه نحو قطاع التعليم. وهذا ما يتوافق مع اختيارهم للتخصصات الانسانية والأدبية.



الشكل 10: توزيع الطلبة حسب الشعب للسنة الجامعية 2015-2016

إنطلاقا من المعطى الإحصائي الذي يعبر عن ارتفاع خريجي جامعة تبسة إلى أكثر من 50% خلال 3 سنوات الأخيرة، يمكن التطرق للاختلال الذي سُجل بالنسبة لمعدلات التأطير حيث برز العجز أو عبء التأطير في مختلف الكليات وبنسب متفاوتة مقارنة بعدد الطلبة في كل كلية.

إذ يطرح التساؤل حول علاقة هذا المعطى الاحصائي الذي يعبر عن الفجوة القائمة بين معدل التأطير والكثافة الطلابية مقارنة بالقدرة الاستيعابية أو الحقيقية للتأطير، خاصة في مرحلة التخرج والمتابعة الأكاديمية للطالب في مسار إنجازه للمذكرة. خاصة أن تحدي المعطى النوعي لمذكرات التخرج يرتبط بالعديد من المتغيـرات أهمها المتابعة والإشراف والقدرة الاستيعابية للطالب ومسار التوجيه وحلقات الاتصال بين الطالب والأستاذ المشرف.

الكلية	طلبة الماستر	الأساتذة الدائمون	طالب لكل أستاذ	نسبة التأطير
علوم إنسانية	1194	166	7	13.90
واجتماعية	1180	112	10	9.49
آداب ولغات	1524	89	17	5.83
حقوق وعلوم	1017	97	10	9.53
سياسية	895	219	4	24.46
علوم اقتصادية				
علوم دقيقة وعلوم	1040	130	8	12.50
الطبيعة				
العلوم				
والتكنولوجيا				
المجموع	17470	813	/	/

الجدول 01: توزيع معدلات التأطير حسب الكليات[1]

عبء التأطير الملاحظ بالنسبة للأساتذة في معظم الكليات، قد يكون له انعكاس سلبي على قدرة الأستاذ في المتابعة الفعلية لمذكرات التخرج، وبالتالي التقلص النسبي لمستوى الإشراف، مما يعني ارتباط هذا المعطى الكمي بالبعد الكيفي ،وتأثيره على مستوى الأداء وتأدية مهام المرافقة البيداغوجية للطالب وكذا انخفاض المستوى العلمي والتحصيل الأكاديمي للطلبة.

[1] تم انجازه بناءا على الإحصائيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء والاستشراف على مستوى جامعة تبسة.

أي أن بعض الممارسات الانحرافية هي نتاج لمعطيات موضوعية خارج إرادة الفاعلين الاجتماعيين. وارتبط ذلك ببيئة العمل بمختلف محدداتها، حيث يمكن القول أن بعض الممارسات هي عبارة عن انحراف قهري غير إرادي. والإشارة هنا إلى السرقات العلمية كممارسة أو نمط سلوكي يصنف في دائرة الانحراف الخفي، على اعتبار تداخل العديد من العوامل المرتبط منها حسب معظم الأساتذة المشاركين في البحث بضعف مستوى الهيئات الرقابية وآليات المتابعة مما سمح باشتغال الرأسمال العلائقي المتوافق مع الاعتبارات الاجتماعية. وهذا ما يوازي عدم إمكانية الحصول على إحصائيات دقيقة بخصوص السرقات العلمية، التي تعالج في إطار قنوات غير رسمية تفرض على البعض الانسحاب ورفض المواجهة لصالح المتداول، وكمثال على ذلك ما تم ذكره من طرف بعض الأساتذة بخصوص حالات السرقة العلمية التي يتم رصدها بخصوص مذكرات التخرج والاختيار بين بديل الانسحاب من لجان المناقشة أو المصادقة على السرقة العلمية بالرغم من الاتفاق المعياري على رفضها وعدم تقبلها. مما يفسح المجال لتنامي الهروب النمطي الموازي للسلوك المنحرف والممارسات اللامعيارية وارتباطها بالكتمان المجتمعي واللاعقلانية في التسيير، غير أن السرقة العلمية كممارسة لا معيارية تخضع حسب الطرف الثاني من المعادلة; أي الطلبة حسب العديد منهم ومن خلال ممثليهم إلى حدود وطبيعة العلاقة التفاعلية بين الطالب والأستاذ في إطار عملية الإشراف والتأطير وأسلوبه في التعبير عن سلطة المكانة من خلال المتابعة والتقييم. فالسرقات العلمية حسب هذا المعطى عبارة عن انحراف تبادلي يعكس انكماش أساليب الرقابة في ظل العديد من المتغيرات ونشأة الأفراد في مجتمعات تدعم تقاليد وثقافة السرقة العلميـة مقابل النشأة في مجتمعات وبيئة اجتماعيـة تدعـم ما يعرف " cataloguine ". فغياب تقارير رسمية حول هذه الممارسات يجعلها تصنف ضمن مستوى الانحراف الخفي والمسكوت عنه، أي إمكانية التصادم بين المعايير التي تحملها الجامعة والفاعلين في هذا الفضاء الاجتماعي.

كل هذه المعطيات تتداخل لتساهم في بناء المسار العلمي للطالب وكذا المسار المهني والوظيفي للأستاذ. فحسب المعطيات الميدانية برزت العديد من الإشكاليات المبنية على التناقضات أو الازدواجية. فالانطلاقة تبدأ أوليا بمحددات اختيار الأستاذ المشرف بالنسبة للطالب. حيث سُجل نوع من الانتقائية بالنسبة لطرفي المعادلة (الأستاذ/ الطالب) ويتمظهر ذلك من خلال بروز ما يعكس تسميته بالازدواجية القيمية. إذ تميل المؤشرات لصالح التفاوض حول سقف العلامة الممنوحة كتقييم لمذكرة التخرج ثم معيار الكفاءة العلمية كمحدد ثانوي. فأولوية الطالب تنطلق من تحصيل الحد الأعلى في التقييم بالدرجة الأولى إضافة إلى خفض معدل العبء المتصل بإنجاز مذكرة التخرج كشرط ضمني، وكذلك بروز عامل أو متغير وسيط يتمثل في التمركز حول مصادر السلطة في شكل خيارات متصلة برؤساء الأقسام، نواب رؤساء الأقسام، عمداء الكليات. مما يفسر تمثلات الطالب حول مراكز اتخاذ القرار وهيمنة السلطة الإدارية ضمنيا.

فالمعطى الإحصائي في هذا السياق يشير إلى ارتباط الموقع الوظيفي للأستاذ بالكثافة الإشرافية أو ارتفاع معدل التضخم وعبء التأطير إلى 30% مقارنة بالأساتذة أعضاء هيئة التدريس.

إن تضخم معدلات التأطير بالنسبة لما تم ذكره يرتبط بخيارات الطلبة أولا وفقا للعوامل سابقة الذكر إضافة إلى تنامي فرص خدمة الموقع الوظيفي والمسار المهني بالنسبة للأستاذ والترقيات المتعلقة بالرتبة العلمية (أستاذ محاضر (ب)_(أ) وأستاذ التعليم العالي). في حين ترتكز انتقائية الطالب أيضا على متغير "الدرجة العلمية" أو الرتبة العلمية للأستاذ، مما يفسر التصور القائم على التراتبية المتصلة في هذا السياق "بالبريستيج العلمي" أي الاستعراض.

إن الانتقائية كعملية متصلة بالإشراف والتأطير العلمي تعد ثنائية القطب ؛ أي أنها ممارسة مسجلة لدى فئة الأساتذة أيضا، حيث يعتبر متغير الأقدمية والرتبة العلمية، عامل مساعد على

الاختيار بقيد أولا بشرط المستوى العلمي للطالب في حين يعتبر الرأسمال العلائقي عامل ثانوي بالنسبة لمؤشر الاختيار.

إن هذه الممارسات فتحت مجالا لتباين الفرص وعدم تجانس المجموعات من حيث التأطير، حيث يتمركز أو يستقطب عادة "الأساتذة حديثي التوظيف" الطلبة ذوي المستويات العلمية المنخفضة أو المتدنية مقارنة بالفئة الأولى من الأساتذة; أي العبء الإضافي سواء من حيث العدد الذي يفرض من ناحية المعطى الإحصائي، إضافة إلى المعطى النوعي المتصل بضعف أو انخفاض التحصيل العلمي للطالب.

إن جملة تلك المعطيات تشير إلى آلية اشتغال الواقع كنتاج لتراكم وتراكب العديد من المتغيرات وإفرازاتها على المدى المتوسط أو البعيد.

ومن إفرازات هذه المتغيرات بالنسبة لجامعة تبسة بالتقاطع مع ارتفاع عدد الطلبة مقابل انخفاض معدلات التأطير مظاهر وممارسات لامعيارية متصلة بالبعد الشكلي في إنجاز المذكرات والسرقات العلمية (المسكوت عنها) في صورة انحراف خفي، في ظل المعطى الكمي واشتغال الفضاء الجامعي في إطار العرف المجتمعي كبديل للوائح التنظيمية.

تتقاطع المعطيات السابقة مع ما تم تسجيله من انتشار لنفسية الانهزام والإحباط السائد في الوسط الجامعي والمُعبّر عنه في شكل انتقادات للمستوى العلمي للطلبة وأداء الإدارة في إطار السيرورة العامة والحركية التي يشهدها المجتمع وربط بعض الأساتذة المشاركين في البحث لهذه المعطيات بمخططات تدميرية للجامعة في ظل انهيار القيمة الاجتماعية للعلم والمعرفة، وفي المقابل يلاحظ توجيه النقد للآخر والغاء المسؤولية الفردية في حدود الموقع الوظيفي .

- نتائج عامـــــــــــة:

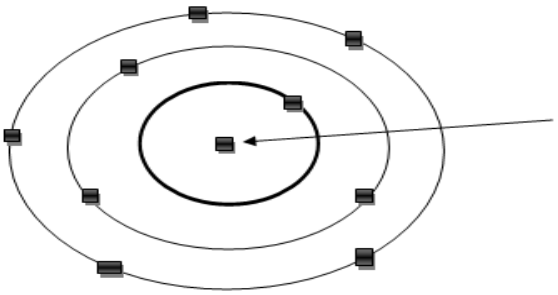
أفرزت سيرورة هذه الدراسة العديد من النقاط التي يمكن إبرازها كخلاصة عامة حول مظاهر السلوك المنحرف وعوامل حراكه واشتغاله في الوسط الجامعي:

✓ السلوك المنحرف نتاج اجتماعي:

- يتقاطع السلوك المنحرف في جامعة تبسة مع طبيعة المجتمع المحلي ذو البنية العصبية. إضافة إلى تفاعل هذه البنية ذات الطبيعة التقليدية مع التحولات القيمية الناتجة عن التغير الاجتماعي بمحدداته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية; أي مختلف الأبعاد المشكلة له.
- محدودية تأثير الجامعة على محيطها السوسيو ثقافي وانكماش دورها المعرفي شكل مساحة لتغلغل السلوك المنحرف في الوسط الجامعي الذي تحول من مجال أكاديمي إلى فضاء اجتماعي لإعادة إنتاج البنية العصبية بمختلف عناصرها، و التي ظهرت وفقا لهذه الدراسة من خلال العديد من السلوكيات والممارسات التي تصنف وفقا لمنظور سوسيولوجيا الانحراف في دائرة الانحراف البنيوي نظرا لاتصاله بطبيعة البناء الاجتماعي.
- امتداد البنية العصبية وتغلغلها في الفضاء الجامعي يفسر الأنماط السلوكية السائدة في هذا الوسط من خلال ممارسات فاعليه في شكل صورة تعكس طبيعة المنظومة المجتمعية ودرجة تأثيرها وتحكمها في سلوك النخبة إن صح التعبير كجزء من واقع يتغذى على خطاب العروشية والانتماءات ومختلف أشكال الولاء وعلى كل المستويات كإشارة للصراع القائم بين منظومة تقليدية ومنظومة حداثية تُسيِّر الفضاءات الاجتماعية

الحية وفقا لمعادلة الانجاز والاعتراف بالكفاءات. وهنا تبرز المفارقة بين المجتمعات المتقدمة التي تعتمد معايير الكفاءة والمجتمعات النامية بسيرورة مجتمعية تحركها الولاءات، مما يفرز سلوكيات منحرفة كنتيجة لسوء التكيف أو التصادم بين نسق التوقعات والواقع. خاصة في فضاءات اجتماعية معينة كالوسط الجامعي وتموقعه في البناء الاجتماعي كمحرك وفاعل أساسي في التطور وتقدم المجتمعات التي تنطلق من محددات الإنتاج المعرفي.

- إن سلطة العصبيات 'قبيلة–عشيرة–طائفة–جهة–اثنيات–أحزاب–تنظيمات رسمية وغير رسمية' في البناء الاجتماعي التقليدي وامتداده عموديا وأفقيا إلى الفضاء الجامعي يفتح المجال لطرح العديد من التساؤلات عن مناعة هذا الفضاء الأكاديمي بكل خصوصياته. فامتداد البنية العصبية بمختلف أشكالها للجامعة يعبر عن امتلاك مظاهر التحديث الدافعة لحركية النسق دون القيم المحركة لها. خاصة إذا كانت البنية العصبية حاملة لمعاني وقيم الإقصاء والإنكار أو عدم الاعتراف بالآخر وفقا لنظام مغلق يميل لإعادة إنتاج ذاته، وإلى تكرار النماذج الاجتماعية السائدة ومقاومة التغيير.



شكل يمثل: بنية العصبيـات*

*الشكل من إنجاز الطالبة.

- اشتغال البنية العصبية يكون بالتضييق على الفاعلين في الوسط الجامعي في شكل بروز للتحالفات والنفوذ والقبول المشروط في الفضاء الجامعي حسب درجة الامتثال للأوامر والقرارات اللاعقلانية التي تتغذى على شبكة علاقات معقدة تحكمها المصلحة والولاءات سواء للفكرة أو الشخص أيضا، خاصة مع نمو وتطور أشكال الولاءات المختلفة بصيغة الاستسلام للمتداول كآلية نفسية للدفاع عن الذات والهروب من الواقع.
- السلوكيات الانحرافية و ممارسات الفاعلين تعكس درجة التشبع بثقافة وعناصر وأدوات البنية العصبية من خلال محاولات تحصين الموقع الوظيفي والرأسمال المادي سواء عن طريق استعمال التهديد أو تفعيل شبكة العلاقات غير الرسمية، وتحريك الولاءات والانتماءات للعصبيات في ظل الاستفادة من البنية العصبية المتغلغلة في المؤسسات المجتمعية كامتداد للبناء الاجتماعي وكل نظمه، حيث يفسح المجال لهدر الطاقات في طلب الحماية. كالحالات التي يتم فيها الاعتماد عن تفعيل شبكة العلاقات الخارجية القائمة على النفوذ وامتلاك السلطة لحماية الحقوق كرد فعل أو استجابة لأي تهديد مباشر أو غير مباشر.
- إن مراقبة الولاءات خسارة مزدوجة بالنسبة للفضاءات المغلقة والنسيج المجتمعي الذي يعيد إنتاج الرداءة والهدر وإقصاء الكفاءات والنخبة في مجتمعات الهدر، حيث تسود الأنظمة الاستبدادية الرافضة للكفاءات وتعويضها بممارسات مراقبة الولاءات والانتماءات على حساب الطاقات والأداء كقيمة مضافة في ظل فضاءات اجتماعية معادية للإنجاز واشتغال عناصر البنية العصبية بمختلف أدواتها من خلال محاولة تضخيم الخطاب السياسوي ' لغة الأرقام' وتزييف الوعي والواقع وتغذيتها بشعارات تدعم سلطتها ونفوذها وفقا لمعادلة الاحترافية في تكديس الأشياء وتنمية التخلف كمشهد من مشاهد الواقع المعاش من خلال مخططات مشوهة. فالحديث عن الكفاءة والمؤهلات العلمية لا بد أن يرتبط بتفعيل الجامعة لمبدأ الاستحقاق.

- إن ثقافة الولاء التي تنشط في الفضاء الاجتماعي ذو البنية العصبية 'التقليدية' المرتبط بالذهنيات الطفيلية في تكوينها الشخصي والمضطربة في بناءها الاجتماعي قد تعكس تراجع ثقافة الإنجاز وتنسحب أو تنكمش لصالح الثقافة الدخيلة التي تغذيها العصبيات، مما يغذي الصراع في فضاءات اجتماعية حيوية مثل الجامعة كامتداد لثقافة مجتمعية هجينة يحاول الفاعلين الاجتماعيين في إطارها المزاوجة بين خطاب التحديث والعصبية.

ثقافة الانجاز ← مساحة للتنافس المشروع ← معيار الكفاءة

ثقافة الولاء ← مساحة للبدائل غير المشروعة ← معيار الاستسلام والتبعية أو الامتثال الاجتماعي

⇩

(السلوكيات أو الممارسات المنحرفة)

- إن امتداد البنية العصبية إلى الوسط الجامعي؛ يعني تحويلها إلى فضاء للنفوذ بتقليص مساحة اشتغال الرأسمال المعرفي وإلغاء ثقافة النقد والتقييم الموضوعي والتقويم. خاصة أن تفعيل محددات البناء المعرفي الموضوعي يعتبر تهديدا لوجود العصبيات وتموقعه في الفضاء الاجتماعي هذا الأخير الذي يسعى للحفاظ على وضعية الستاتيكا والاستقرار بتفعيل آليات الدفاع الذاتي القائم أساسا على إقصاء الآخر المختلف. فكل هذه دلالات تحمل مضمون الازدواجية الملاحظة في الفضاء الاجتماعي.

فحالات الاغتراب الاجتماعي والمعرفي التي يمكن تسجيلها في الوسط الجامعي قد تعبر عنها الرغبة في الهجرة نظرا لعدة عوامل، خاصة ضغوطات العمل والبيئة غير المستقطبة للكفاءات 'بيئة طرد' وتداخل العديد من العوامل من بينها الإقصاء، الاعتراف المشروط ومراقبة الولاءات على حساب الأداء كأجهزة أيديولوجية للدولة حسب تعبير 'التوسير' وذلك في ظل غياب مشروع حقيقي للمجتمع.

- تحول الجامعة إلى محاكم للتفتيش وإقصاء المعارضين للسياسات المنتهجة مثلا الإقصاء من الحصول على منح التكوين بالخارج بالنسبة لبعض الأساتذة مقابل الامتيازات الممنوحة لبعض الفئات الأخرى "خاصة الإداريين "، بالتوازي مع اشتغال شبكة العلاقات الشخصية خارج قنوات الاتصال الرسمية؛ أي بعيدا عن مقومات وقيم مجتمع المعرفة في ظل النمو المتزايد للفوضى والعشوائية في التسيير 'تسيير ملف الكم على حساب النوع' وهذا البارز، خاصة على مستوى بعض الكليات والنظام المغلق وحراك عناصر الإقصاء والجمود والمساومات والتهميش وتزييف الواقع(محاولة تجميد التقارير الفعلية عن وضعية كل كلية) في مقابل عالم النظام المفتوح على الحرية الأكاديمية والمشاركة والبحث عن الحقيقة، المساواة، والعدالة الاجتماعية والانسجام بين الفاعلين كمؤشرات لمنظومة اجتماعية ديناميكية وفقا لسيرورة التطور الحضاري.

كل تلك العناصر السلبية يمكن أن تتشكل من خلالها ممارسات الفاعلين 'اللامبالاة' وارتباطها أحيانا بعوامل موضوعية (عدم حضور الاجتماعات) وتحولها أحيانا من محطة للتنسيق إلى مجال لتبادل الاتهامات في ظل التضييق والمحاصرة التي يعبر عنها بعض المسئولين كشكل من أشكال تجميد الصلاحيات الحقيقية وارتباط ذلك بعدم استقلالية الجامعة الفعلية. خاصة عن القرارات السياسية والجماعات الضاغطة (أحزاب ومنظمات طلابية ونقابات مثلا) التي تراهن على شراء السلم الاجتماعي والاستفادة من الانهزامية واليأس من التغيير في ظل منظومة مجتمعية تدعم فلسفة التقوقع على الذات والابتعاد عن المواجهة إلا في حالات استثنائية. وبالتالي تحول الجامعة من فضاء للتمايز على أساس معيار الكفاءة إلى فضاء لإعادة تكرار النماذج الاجتماعية السائدة 'التنميط' في ظل تجميد آليات الضبط والرقابة.

✓ الممارسات اللامعيارية أحد أبرز مظاهر السلوك المنحرف:

- التفاوض مع الواقع والازدواجية القيمية تحاكي المرحلة الانتقالية التي يعرفها المجتمع الجزائري في نطاق السيرورة الحتمية للتفاعل مع الحراك العالمي للعولمة ونسقها المفتوح على إستدماج العناصر الثقافية للحداثة واصطدامها بالبنية التقليدية الصلبة مما أفرز منظومة قيمية هجينة وسلوكيات تعكس اضطراب المعايير بامتدادها إلى الفضاء الجامعي وأثرها على ممارسات فاعليه.
- انسحاب معايير النجاح الاجتماعي بمحدداتها المتصلة بالرأسمال المعرفي لصالح تموقع الرأسمال المادي والعلائقي والذي يعد أبرز عوامل نمو السلوك المنحرف في الوسط الجامعي.
- تحول الغش في الوسط الجامعي إلى قيمة مجتمعية بدافع تسلق السلم الاجتماعي.
- أغلب مظاهر العنف في الوسط الجامعي عكست اللجوء إليه كأداة وسيطة لبناء الفرصة وتحقيق مبدأ التكافؤ. حيث يشتغل كاستراتيجية فردية وجماعية خاصة بالنسبة للفئات التي لا تمتلك رأسمال اقتصادي أو علائقي.
- تجسد ثقافة محاصرة الكفاءات سياسة التنمية الترقيعية في الفضاء الجامعي مع انتشار السلوكيات الانحرافية المسكوت عنها في إطار حركية البناء الاجتماعي المدعم لثقافة الصمت وانحسار المسئولية الفردية على الحياة الشخصية للفاعلين وتقليص مساحة المسئولية الاجتماعية 'قيم الفردانية' (غياب ثقافة العمل الجماعي بين مختلف الفاعلين) والمشاركة الوهمية في المؤتمرات صورة لهذا الانحراف.
- يحمل البناء الاجتماعي في كثير من الحالات تناقضـا لا يمكن تفسيـره أو فهمـــه، فمعيار الكفاءة قد لا يعتبر معيارا للانتقاء والاختيار إذ تنسحب لصالح

معيار الولاء والقدرة على تزييف الحقائق وتسيير ملف الرداءة... بشكل خفي أو ظاهر حتى لا تكون المواجهة ثم المساءلة المباشرة. حيث تطرح فكرة الصراع بين منظومة قيمية حاملة لأفكار التغيير ومنظومة قيمية أخرى تحمل أفكار المحافظة على النظام الاجتماعي القائم بمختلف عناصره. وبالتالي تشكل معالم لواقع يتنازع فيه الأفراد الفاعلين بمختلف توجهاتهم الفكرية، خاصة على مستوى السلوك والممارسات التي تعبر عن المنظومة القيمية لكل طرف ومن ثمة ينشأ الانحراف.

- السعي لأجل اكتساب المكانة اجتماعية من خلال 'الحفاظ على الموقع الوظيفي أو التدرج الوظيفي' خدمة للمصلحة الشخصية ينعكس على أداء المنظومة الجامعية ونمو أنماط سلوكية انحرافية (التمسك بالمنصب وتزييف الواقع ومحاولة التغطية على الاحتجاجات والتضييق عليها في إطار القنوات الرسمية مقابل أزمة الثقة المتبادلة بين الفاعلين كشكل من أشكال الاستجابة المنحرفة بالتوازي مع تطليق المهمة الأكاديمية و الوظيفة المعرفية لصالح المظهرية الاجتماعية والاستسلام لمحددات امتلاك السلطة والمكانة الاجتماعية ولو نسبيا، واستفادة الأجهزة الأيديولوجية من وضعية عدم الاستقرار والصراعات البينية في الفضاء الجامعي.
- إن الحديث عن آليات ترويض السلوك وتشكيل معالمه في الوسط الجامعي قد تطبع في الأذهان حتمية الانطلاق من مخططات إعداد مبرمج له سابقا، لكنه في كثير من الحالات يمثل انعكاسا لتركيبة نفسية واجتماعية يتم تطويعها من خلال انسجامها مع معطيات الواقع الاجتماعي التي تشير إلى اندماج الفرد ومعنى الانهزامية التي استقرت في الأذهان والعقول، ليُعاد إنتاجها وفقا لآليات التدوير كمعطى يشير إلى إمكانية السيطرة بالاعتماد على قاعدة الأغلبية النفسية وإغراق الإدراك بصور الفشل والاتكالية

والكسل والعجز التي تغذي ممارسات الأفراد في الفضاء الجامعي، كامتداد لمنظومة قيمية متآكلة كبديل أو تعويض عن استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل من خلال تثمين المعرفة وتغذية إدراك الفرد بصور النجاح ونماذج المثابرة والجدية والامتياز.

- إن البيئة الاجتماعية غير الملائمة للبحث العلمي وتقصي الواقع ونشر الحقائق بيئة ملائمة لنمو الانحراف بمختلف أشكاله، وتراكم هذه الوضعيات يؤدي إلى تشكل ما يسمى بالانحراف البنيوي ليصبح مكون أساسي أو جزء من شخصية الفرد.
- القيم التي يغذيها الوسط الجامعي بآلياته وقواعده التنظيمية وشبكـة العلاقات السائـــدة فيه، يغلب عليها محددات البنية التقليدية (خطاب الشارع مقابل الخطاب العلمي) والنمط الاستهلاكي في شكل إعادة إنتاج لنظام المعرفة العامية بمختلف أشكالها والذي قد يكون نتاج طبيعي "لأولوية البطنولوجي على حساب الفكرولوجي" الذي يعكس التصادم بين منظومة قيمية حاملة للمعرفة العلمية بكل محدداتها ومنظومة قيمية في طور التآكل بمحاكاتها للنماذج الاستهلاكية على كل المستويات. فالتموقع في ساحة الاستهلاك العدواني "الفرد المستهلك" كشكل من أشكال التعويض عن الحرمان الاجتماعي هو إشارة إلى " الإحساس الافتراضي بالأمان بفعل غياب الوعي"[1].
- إن بعض الممارسات اللامعيارية التي أمكن تسجيلها في الوسط الجامعي هي صورة من صور الانحراف الخفي الذي يعكس أثر البناء الاجتماعي بمختلف محدداته على سلوكيات الأفراد، خاصة في ظل ما يعرف بالفضاءات المشتركة والتي يتقمص في إطاره الفرد عدة أدوار و بشكل آلي. مما قد يفرز ممارسات نمطية قد تلغي نسبيا

[1] لمزيد من الاطلاع انظر:
مالك بن نبي:العفن،دار الامة،الجزائر،ج.1،ترجمة نور الدين خندودي،ط.1،2007.

خصوصية الفضاء الجامعي، خاصة بتفاعل هذه المعطيات مع تناقص مستوى الحركية أو الديناميكية العلمية والمعرفية وانسحابها لصالح ممارسات لامعيارية "انحراف خفي" يحاكي طبيعة المنظومة والبناء الاجتماعي ككل؛ أي انسحاب الجامعة وظيفيا من موقع التأثير في البناء الاجتماعي والتموقع في ساحة التأثر بالمحيط والبيئة الخارجية بكل محدداتها اللاعقلانية.

- محاصرة أخلاقيات المهنة بحتميات يفرزها بناء اجتماعي تقليدي يسعى للمحافظة على عناصر استمراره من شأنه تقليص دائرة الالتزام الأخلاقي في الفضاء الجامعي واشتغالها بشكل جزئي يتقاطع مع محددات المبادرات الفردية المعزولة نسبيا عن المعطى العام.
- من الانحراف الخفي إلى الانحراف المعلن فمشروعية السلوك المنحرف في الوسط الجامعي يؤخذ منحى التبرير والالتحام مع السائد والمتداول كممارسة.

الخاتمـــــــــــــــة

الخاتمـــة:

إن ديناميكية أي نسق تتعلق بطبيعة مخرجاته. إضافة إلى حركية النسق الداخلية في إطار جملة من القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية بهدف ضمان الفاعلية وتطوير الأداء وزيادة معدلات كفاءة النسق وكغيرها من الفضاءات الاجتماعية والتي تعتبر الجامعة نسق يتحرك في إطار قوانينها وأنظمتها الداخلية. زيادة على ذلك التفاعل مع المحيط السوسيو ثقافي لذلك فإن تفعيل آليات الضبط في الوسط الجامعي كأداة للسيطرة الاجتماعية الهادفة وتنظيم العلاقات وتحديد المهام والصلاحيات ونسق الحقوق والواجبات، يعتبر عنصرا ضروريا قد يضمن استقرار وكفاءة أو فعالية النسق عموما ويساعد على تقليص فرص نمو السلوك المنحرف بمختلف مظاهره واشكاله. خاصة في إطار الوظيفة المعرفية للجامعة وتحديات الاندماج في سيرورة كونية تنطلق من امتلاك أدوات السلطة والسيطرة من خلال الرأسمال المعرفي وإمكانية احتكار الفضاء الاجتماعي بمختلف نظمه. لذلك فإن توفير المناخ الملائم للبحث كمقوم أساسي من مقومات مجتمع المعرفة يعتبر رهانا للاندماج في السوق الكونية.

إن بناء المعرفة مثلث متساوي الأضلاع قاعدته الحرية الأكاديمية وأضلاعه الحس النقدي والمساءلة والتحاور، وعدم توفر الشروط والمناخ الملائم لنمو هذه العناصر; يعني موت المعرفة والخروج من دائرة الحراك العالمي مع واقع متسارع في معدلات التغير الاجتماعي كما ونوعا. فالعالم المفتوح على الآخر وتوسع شبكة الإعلام وما يعرف بالمجتمعات الرقمية ساهم في تشكيل بنية اجتماعية بمعالم هلامية تنعكس معطياته على تركيبة الفرد والمجتمع ككل. فالأحداث تعرف في الزمن الحقيقي لوقوعها. هذا التراكم الذي يحدد معالم وعي الإنسان وتشكيل مدركاته، فالسلطة في البلدان النامية من خلال تسويقها لنماذج الفشل يتم عزلها آليا من تصنيف المجتمعات الحية التي تختزل حتى التاريخ من خلال انتقالها المتسارع على سلم الزمن الذي تلاشت معالمه الفيزيائية على أرض الواقع

في حين أصبح للزمن دلالات أخرى لا يدركها إلا المجتمع المنتج للمعرفة، انطلاقا من بناء الإنسان والإحاطة بظروف إنتاج فرد مبدع ومبتكر. هذه المعادلة التي لا يمكن تحقيقها إلا في بيئة اجتماعية منتجة لا يتم في إطارها احتكار السلطة ولا ينظر فيها للكفاءات على أنها مهدد لكيان الأجهزة الأيديولوجية التي قد تتلاشى مع نمو وعي الأفراد في عالم مفتوح على المقارنات والمقاربات التي تضع نماذج الفشل أمامها للمساءلة.

إلا أن الواقع بمختلف إفرازاته ومعطياته قد يشير إلى المخططات المعلنة والخفية التي قد تترسب من خلالها أفكار ومغالطات تعيق مشروع التنمية، ألا وهي تزييف الواقع والامتلاء بوهم الانجاز. ودلالة ذلك لغة الكم من خلال التصور القائم على الاعتقاد بأن السيطرة واحتكار الفضاء الاجتماعي والسلطة لا تكون إلا من خلال التغبية وتعبئة الشرائح الاجتماعية المهدورة وسياسات التجهيل والاحتواء والإغراء 'شراء السلم الاجتماعي–المكانة الاجتماعية والمركز الاجتماعي –المناصب–النفوذ' والاصطدام بممارسات تعكس طبيعة المنظومة المجتمعية التي تتغذى على ثقافة الولاء المتفاعلة مع نفسية الانبهار والروح الانهزامية وتكرار نماذج الفشل والإقصاء وإمكانية الانسحاب من المواقع الوظيفية والتعامل مع التغير الاجتماعي من خلال ممارسات عدم المواجهة وانكماش مساحة المبادرة المتفاعلة ضمنيا مع محددات البناء الاجتماعي ثقافيا، اقتصاديا وسياسيا.

إن إسقاط هذه المعطيات على الفضاء الجامعي من خلال محاولة استقراء الواقع واتصاله بأنماط سلوكية تعكسها ممارسات الفاعلين واتصالها بأشكال مختلفة للانحراف البنيوي تعطي صورة سلبية عن الجامعة، خاصة بامتداد ثقافة التهميش والإقصاء للفضاء المعرفي كمؤشر عن الخلل في البناء الاجتماعي والفشل الاجتماعي في احتواء الكفاءات والاستثمار في الرأسمال البشري كقيمة مضافة. فتكلفة تعليم الفرد كمؤشر اقتصادي فقط ينعكس على النفقات العامة بالإيجاب أو السلب، فالحالة

الأولى تعكسها الاستثمار في المورد البشري وخبراته وكفاءاته أما الحالة الثانية تعكس صورة الإقصاء والتهميش وفوبيا الكفاءات مما يوسع فرص تنامي الانحراف بمختلف مظاهره السلوكية.

الملاحـــــــق

ملحق 01: نموذج تفريــغ الملاحظات

الفاعلين / المحطات (المواقف)	إدارة	أساتذة	طلبة	**الحصيلـــــة**
الإجتماعات البيداغوجية	.....	.....	.....	.....
المداولات	.....	.....	.....	.....
الإمتحانات	.....	.....	.....	.....
مذكرات التخرج	.....	.....	.....	.....
الجمعيات العامة على مستوى الكلية و الجامعة	.....	.....	.....	.....
الجمعيات العامة لنقابة أساتذة التعليم العالي	.....	.....	.....	.....
الاحتجاجات الطلابية	.....	.....	.....	.....
احتجاجات الأساتذة	.....	.....	.....	.....
انتخابات المجالس واللجان العلمية	.....	.....	.....	.....
الحصيلـــــة	.....	.....	.....	.....

ملحق 02: نموذج تفريــغ المعطيات الخاصة بالإخباريين

الإخباريين / فئة الموضوع	الإخباري A	الإخباري B	الإخباري C	الإخباري D	الإخباري E	الإخباري F	الإخباري G	الإخباري H	الإخباري I	الإخباري J	الإخباري K	الإخباري L	**الحصيلة**
ملفات الماستر	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	....	.....
تقييم الطلبـة	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
لجان المناقشة	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
المجالس التأديبية	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
المـداولات	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
المنظمات الطلابية	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
النشاط النقابـي	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
الحصيلة	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

المقابلة الخاصة بالأساتذة*

- هل لك أن تحدثنا عن مسارك المهني بجامعة تبسة ؟

.....

.....

- مسارك العلمـــي والبحثـــــــــــــي; نشر المقالات– المشاركة في التظاهرات العلميـــة ؟

.....

.....

- ماذا عن علاقتك بالأساتذة ; مساحة التجاذب –التقارب –التنافر ؟

.....

.....

- تقييمـــك لعلاقتـــــــــــك مع الإدارة ; سلطة الإدارة وقنوات الإتصال ؟

.....

.....

- تقييمك لنشاط نقابة أساتذة التعليم العالي على مستوى الجامعـــة ؟

.....

.....

- مسارك البيداغوجي وعلاقتك بالطلبـــــة ; العلاقة الأكاديمية– المستوى العلمي– الانضباط ؟

.....

.....

- ماذا عن تجربتك مع المنظمات الطلابية ؟

.....

.....

- كيف تقيم الوضع العام بجامعة تبســـــة؟

.....

.....

- حسب رأيك ماهي الصورة التي يحملها المجتمع المحلي "التبسي" عن جامعة تبسة؟

.....

.....

* نموذج عن بعض الأسئلة التي انبثقت خلال إجراء المقابلة الحرة.

مقابلة أعضاء نقابة التعليم العالي*

- ما هي الظروف التي دفعتكم لإنشاء وتأسيس النقابـــــــــة ؟

.....

.....

.....

- تقييمكم لمستوى انخراط الأساتذة بالنقابة ،والوعي بأهمية النشاط النقابي؟

.....

.....

.....

- أهم الانشغالات المرفوعة للنقابة ; الفاعلين–كيفية التعامل معها ؟

.....

.....

.....

- ما هي القضايا التي أثارتها النقابة; تخص الأساتذة والطلاب والإدارة وكيف حسمت؟

.....

.....

.....

- علاقة النقابة مع نقابات أخرى–الأساتذة–الإدارة ؟

.....

.....

- العراقيل التي تواجه نشاط النقابة على مستوى جامعة تبسة ؟

.....

.....

.....

*نموذج عن بعض الأسئلة التي انبثقت خلال إجراء المقابلة الحرة.

مقابلة أعضاء نقابة المنظمات الطلابية*

- ظروف وأسباب نشأة التنظيم الطلابي؟

.....

.....

.....

- ممثلي التنظيم الطلابي وعلاقته بالتنظيمات الأخرى؟

.....

.....

.....

- علاقة التنظيم الطلابي بإدارة الجامعة وقنوات الاتصال المعتمدة؟

.....

.....

.....

- حدود علاقة التنظيم الطلابي بالأساتذة وبقية الفاعلين؟

.....

.....

.....

- أهم الانشغالات التي يرفعها الطلبة؟

.....

.....

- القضايا التي طرحها التنظيم الطلابي-كيف حسمت- وردود أفعال التنظيمات الأخرى؟.....

.....

.....

*نموذج عن بعض الأسئلة التي انبثقت خلال إجراء المقابلة الحرة.

ملحق 04: نموذج تفريــغ المقــابلات

فئات الموضوع / الكليات	طبيعة المخالفات	استقلالية مجالس التأديب	تنفيذ المقررات التأديبية	متابعة التقارير والمقررات	مجال تسجيل المخالفات	الحالات التأديبية	تركيبة المجلس التأديبي	مخلفات العضوية بالمجلس	**الحصيلة**
كلية العلوم الانسانية	....	....	....	....	....	....	....	....	....
كلية الآداب	....	....	....	....	....	....	....	....	....
كلية التجارة	....	....	....	....	....	....	....	....	....
كلية البيولوجيا	....	....	....	....	....	....	....	....	....
كلية التكنولوجيا	....	....	....	....	....	....	....	....	....
كلية الحقوق	....	....	....	....	....	....	....	....	....
الحصيلة	....	....	....	....	....	....	....	....	....

- **مراجع باللغة العربية :**

1- أحجيج حسن، **فزة جمال: البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات**، فضاء آدم للنشر والتوزيع، المغرب، 2019.

2- ايجيلتون تيري: **أوهام ما بعد الحداثة**، ترجمة منى سلام، أكاديمية الفنون، 2000.

3-الأنصاري محمد جابر: **جذور مشكلة التنمية الإنسانية في البلاد العربية**، ندوة التنمية الإنسانية، ، جامعة الخليج العربي، المنامة، فبراير 2003.

4-الباهي حسن: **جدل العقل والأخلاق في العلم**، إفريقيا الشرق المغرب، 2009.

5- الخطيب جمال: **تعديل السلوك الإنساني**، ط. 1، دار الفلاح الكويت، 2003.

6-العطري عبد الرحيم: **احتمالات التحول القيمي صيغ التفاوض والترميق**، محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، ديسمبر، 2014.

7- العلي محمد: **نمو المفاهيم تساؤلات وأراء في الوجود والقيم** ،ط. 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2013.

8- السمري عدلي وآخرون : **علم اجتماع الجريمة والانحراف**، دار المسيرة، الأردن، 2010.

9-السيد أحمد عزت: **أفاق التغير الاجتماعي والقيمي (الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير القيمي)**، دار الفكر الفلسفي، دمشق، 2005.

10- المنجرة المهدي: **قيمة القيم**، ط. 5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2013.

11- الموصلي أحمد: **تجارب التنوير وإخفاقاتها في العالم العربي**، عالم الفكر، العدد 3، مجلد 29 يناير مارس، 2001.

12- المحمدي محسن: **الجذور الفلكية للحداثة**، محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2013.

13- بزاز عبد الكريم: **المدرسة وإعادة الإنتاج الاجتماعي حسب بيير بورديو**، مجلة إضافات،2010.

14- بروكمان جون : **الخمسون سنة المقبلة**، ط. 1، ترجمة: فاطمة غنيم كلمة هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2009.

15- بوخريسة أبو بكر: **الدولة الجزائرية الحديثة**، مجلة إضافات، العدد 12،2010.

16- بوطالب جوطي حفيظ: **جامعة المستقبل**، ط. 1 ، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

17- توفلر ألفن: **تحول السلطة (المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين)**، ج. 1 ترجمة: لبنى السويدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

18- جرموني رشيد: **التحولات القيمية بالمغرب(الشباب نموذجا)**،مجلة إضافات العدد الثامن، 2009.

19- جنجار محمد الصغير: **المنظومات القيمية على محك التغيير**، محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية ،مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2016.

20- حجازي مصطفى: **الإنسان المهدور (دراسة تحليلية نفسية اجتماعية)**،ط. 3، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء/المغرب، 2013.

21- حمدوش رشيد: **مسألة الرباط الاجتماعي وسوسيولوجيا الحياة اليومية أو المعاش**، مجلة اضافات ،العددان 17 – 18،2012.

22- خليل العمر معن: **علم اجتماع الانحراف**، دار الشروق عمان/الأردن، 2009.

23- عبد اللطيف كمال: **أية قيم نريد(أسئلة وأولويات)**،محاضرة مقدمة في إطار ندوة علمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2014.

24- عزيز هادي رياض: **الجامعات النشأة والتطور(الحرية الأكاديمية الاستقلالية)**، مجلة ثقافية جامعية، المجلد. 2 ،العدد. 2 ،بغداد، 2010.

25- عوض السيد جابر، عبد الموجود أبو الحسن: **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

26- غليون برهان: **مجتمع النخبة** ،ط. 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.

27- سبيلا محمد: **الحداثة وما بعد الحداثة** ، ط. 2، دار توبقال، الدار البيضاء/المغرب، 2007.

28- سويدية حبيب: **الحرب القذرة شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000**، ط.1، ترجمة: روز مخلوف، دار وَرد للطباعة والنشر، دمشق، 2003.

29- شراك أحمد: **المثقف بين سلطة التنوير قبل وبعد الربيع العربي**، محاضرة مقدمة في إطار الندوة العلمية لمؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2015.

30- لونيسي علي، قويدري علي: **المدخل لدراسة الضغط النفسي والمهني**، ط.1، دار التنوير، الجزائر،2013.

31- مسكين حسن: **أزمة النخب العربية (الثقافة والتنمية)**، ط. 1، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، 2012.

32- مفتاح القماطي هنية: **نظرية القيمة عند كليرنس لويس**، منشورات جامعة قان يونس، ليبيا.

مراجع باللغة الأجنبية:

33- Blomberg, Thomas G. , Cohen Stanley :punishment and social control ,new York, Aldine-de Gruyter,2003,p.119.

34- Creswell, Qualitative Inquiry and research design choosing among five traditions ,1998.

35- Chui .w,h. choon ,An Empirical investigation of social bonds juvenile delinquency in Hong Kong ,child and youth care forume, august 2012 .

36- Coulon Alain, L'école du Chicago, que sais-je, $5^{eme}\ Ed,$ PUF.

37- Dabbs :making things visible ,varieties of qualitative research,1982 .

38- Ekaterina Lytkina. (2012)..Anomie and Anomia-An Approach towards the measurement of social well- being and deviance , laboratory for comparative social research S E,Moscow .

39- Erving Goffman: la mise en scène de la vie quotidienne, Paris ,Edition de Minuit ,Tom 2,les relations en public,1973

40- Francine Toye :qualitative research, British Journal of Pain, Vol. 9(1) 7,2015 .

41- Jane Ritchie and Jane Lewis : Designing and selecting samples ,qualitative research practice: guide for social science students and researchers ,Sage Publication,2003 .

42- Hayward S.Becker . (1985).outsiders étude de sociologie de la déviance .éditions, Métailié .

43- Gilles Martin ,Fabien Truong, nouveaux regard sur la déviance, idées économiques et sociales ,N°181 septembre 2015.

44- Ghouati Ahmed, L'enseignement Supérieur en Algérie Entre Contraintes Politiques et Défis socio-économique, Edition Petra, Paris, 2019.
45- Kathy Charmaz :Constructing Grounded Theory.
46- Kotulack. R: Inside the brain, kansas city, Mo, Andraws and MacNeels,1996.
47- Leulmi Zoubir ben, Goul Rachida Hadiby: conduite du changement dans l'université algérienne)Objectif : Excellence),collection white seabusinss school,Alger,2015 .
48- Morse ,designing funded qualitative research,1994.
49- Maurice cusson :croissance et décroissance du crime, PFU ,paris ,1990.
50- Mucchieli l, la déviance :normes et transgression ,stigmatisation, in science humaines, normes interdit déviance ,n°99novembre,1999.
51- Pierre Bourdieu: Raison pratique,Minuit,Paris,1994 .
52- Paul Atkinson, Marty Hammersly :Ethnography principals in practice,$3^{eme}\ Ed$, Routledege,2007.
53- Robrt .J .Lieber :Sifting and Winnouing (The Use and Abuses of Academic Freedom ,International Studies perspectives, 2007 .
54- Ross Edward :social control A Survey of the fondations of order ,Macmillan company, NewYork,1910.
55- Ritchie ,Lewis : qualitative research practice: guide for social science students and researchers ,$2^{eme}Ed$,2013 .
56- Steven J Taylor, Robert Bogdan, Marjorie L. Devault :introduction to qualitative Research methods, A Guidebook and resource ,$4^{eme}Ed$,$Wiley$,2016 .
57- Strauss and Corbin :Basics of qualitative research ,1990
58- Seidman, Interviewing as qualitative Research :A guide for researchers in education,2006 .
59- Spardley, The Ethnographic interview,1979.
60- Spradley :participant observation,1980 .

61- Sumner Willam. G. :Folkways A stady of the sociological amportance of usages,manners,customs ,mores and morals,Ginn and Company,USA,1906.P 201.

62- Thio . A, Deviant Behavior, N .Y,Herber & Publishers, 3rd Edition,1988.

63- Virattelle Gérard, L'Algérie Algérienne, Edition Economie et Civilisation, Paris, 1970.

64- Wilson, spsford, data collection and analysis,2006.

65- Williams Robin, American Society, N, Y, 1962.

Abstract

The presented thesis dealt with deviant behavior at the university milieu on the basis of data related to the university's position in the social imagination. The image that the collective mind carries toward this academic institution may contradict the university's dynamism in a process that reflects the existing reality.

Through the provided thesis, we wanted to show how much is the impact of the value system on the actors' Behaviour in the university community. This goes in parallel with the disruption that occurred at the level of our representation to the image of the intellectual all the elite in general, especially that this category always remains under the microscope of the societal oversight that is associated to its role and position. We do not deny that today's university is also being subjected to criticism not only by its affiliates as researchers and professors, but even in media and public discourse Through social networks.At this level, we find descriptions that Imply negative connotations, which show a kind of aversion and social disapproval. For instance, the educated is sometimes described as the " reassured on his bread", which deprives him of any role to be a positive actor in the context of the process of social change. It is not surprising if we confirm that the cracks, which have affected this scientific edifice, are not just tribal judgments or subjective opinions, but rather a set of deviant behaviours that permeated it by being affected by the general social environment, which has undergone major chocks in its various structures for a period. This is what has led to a progressive contraction in the number of those who actually represent the elite and possess the skills that allow them to influence the general environment in its various aspects.

According to what has been mentioned above, we monitored some manifestations of deviation at the university milieu and we made researches about the factors and mechanisms of its operation, as well as its growth. We also focused on the nature of the network relationships prevailing at the university milieu. In addition

how it is formed, the foundations that it is based on and how it produces deviant behaviours .

Due to what has been said ,this is what paved the way to fulfill our exploration later at Al Sheikh Al Arbi Al Tbessi University as a model. This was dependent on a set of research tools, which consisted mainly of observing and monitoring a set of behaviors of administrators , professors and students. Moreover , interviews with samples of administrators , professors and students who represent various discipline. The latter, was supported by the analysis of the cotenant of a set of administrative documents as records Disciplinary boards and other facilities that are dominated by the statistical data.

The research allowed us to reveal the organic relationship between the university and its social environment in which the local community that revolves around it, is characterized by a traditional society governed by tribal nervousness and based on the values of kinship and masculinity. The latter, was able to enter its perceptions to the university over time, especially when the general Algerian society was exposed to A flaw in its social and economic structure in addition to major political and security shocks, which resulted in deviant behaviours such as bribery, formation of sects, favoritism, and the exchange or interests.

In fact, this is what made the weakness of the university and what subjected it to the general management model, especially in light of a rule characterized by unilateralism of authority, subordination of decision, the pressure of groups, the personalization of relation and the growing adoption of informal communicating channels. It also led to the domination of scientific activities that turned into sharing the cake, banquets and a restriction of academic freedom and publishing. Therefore, the tasks of teaching became a kind of generalities that opened the door cheating in exams, exaggerating grades, and subjective evaluation of notes in their discussion committees , which made the work climate characterized by spasm and violence.